

# مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

يوليو 2014

(ISSN - 1561 - 0411)

المجلد السادس عشر - العدد الثاني

## المحتويات

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي : ادلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

أمين حواس  
مجدي الشوريجي  
يوسف رشيد

أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية

عزة حجازي

اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2013)

فاطمة الزهراء زرواط  
صارة بورجة

اتجاهات المستفيدين من برنامج المساعدات الاجتماعية نحو الخدمات المقدمة إليهم في دولة الكويت:

دراسة ميدانية

فيصل المناور

مراجعة كتاب:

" ستجلز، جوزيف، كيفية مساهمة انقسام المجتمع حالياً في تعريض مستقبلنا للخطر".

أحمد الكواز

## الأهداف:

- الاهتمام بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية عموماً وفي الأقطار العربية على وجه الخصوص في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية.
- زيادة مساحة الرؤية وتوسعة دائرة المعرفة لدى صانعي القرار والممارسين والباحثين في الأقطار العربية .
- خلق حوار علمي بناء بين الباحثين والمهتمين بالاقتصادات العربية وصانعي القرار بالمنطقة.

## قواعد النشر:

1. تقدم البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير إلى رئيس التحرير، على البريد الإلكتروني للمجلة: [jodep@api.org.kw](mailto:jodep@api.org.kw)
2. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأصلية (باللغتين العربية والإنجليزية) والتي لم يتم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة لنيل درجة علمية أو مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى.
3. تكون الأوراق والدراسات المقدمة بحجم لا يتجاوز الثلاثين صفحة، بما فيها المصادر والجدول والرسوم التوضيحية، كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على العشر صفحات. ويشترط أن تكون البحوث والمراجعات مطبوعة على أوراق 8.5x11 بوصة (A4) مع تخطي سطر (Double Spaced) وعلى وجه واحد، وتترك هامش من الجوانب الأربعة للورقة بحدود بوصة ونصف.
4. تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان وسهلة القراءة والإستيعاب من قبل الممارسين وصانعي القرار.
5. يرقى الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 100 كلمة، بحيث يكون مكتوباً باللغتين العربية والإنجليزية. حيث سيظهر الملخص في مجلات متخصصة بالملخصات.
6. يكتب الباحث اسمه ووجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني.
7. في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الإسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء.
8. يجب أن يتفق الاقتباس والتوثيق مع المبادئ التوجيهية لمنط *American Economic Review* والدليل النمطي ([http://www.aeaweb.org/sample\\_references.pdf](http://www.aeaweb.org/sample_references.pdf)) ويجب أن تكون المراجع مرتبة أبجدياً في نهاية الورقة.
9. توضع الهوامش في أسفل الصفحة المناسبة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها.
10. توثق الجداول والأشكال وغيرها بالمصادر الأصلية.
11. تكتب البحوث على برنامج Microsoft Word.
12. يتم إشعار المؤلف بإستلام بحثه خلال إسبوعين من تاريخ إستلامه.
13. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي الموضوعي، ويُبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، فور إستلام ردود كل المحكمين.
14. يُصبح البحث المنشور ملكاً للمجلة، وتستوجب إعادة نشره في أماكن أخرى الحصول على موافقة كتابية من المجلة.
15. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو المعهد العربي للتخطيط.
16. ترسل لصاحب الورقة المقبولة نسخة من العدد الذي تنشر فيه الورقة بالإضافة إلى خمس نسخ مستلة من ورقته المنشورة.

# مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المجلد السادس عشر - العدد الثاني - يوليو 2014

مجلة محكمة نصف سنوية تهتم بقضايا التنمية والسياسات  
الاقتصادية في الأقطار العربية

## الهيئة الاستشارية

حازم الببلاوي  
سليم القديسي  
سمير المقدسي  
عبدالله القويز  
عبداللطيف الحمد  
محمد الخجا  
مصطفى النابلي  
رياض المومني

## هيئة التحرير

أحمد الكواز  
وليد عبدمولاه  
بلقاسم العباس  
ايهاب مقابله

## رئيس التحرير

د. بدر عثمان مال الله

## نائب رئيس التحرير

أ.د. حسين الطلافحه

## سكرتير التحرير

عمر ملاعب

## توجه المراسلات إلى :

رئيس التحرير - مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية  
المعهد العربي للتخطيط

ص.ب 5834 - الصفاة 13059 الكويت

تلفون 24844061 - 24843130 (965) - فاكس 24842935 (965)

البريد الالكتروني jodep@api.org.kw

## المحتويات العربية

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي : ادلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

أمين حواس  
مجدي الشوربجي  
يوسف رشيد

7

أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية

عزة حجازي

37

اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر: (دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2013)

فاطمة الزهراء زرواط  
سارة بورجة

79

اتجاهات المستفيدين من برنامج المساعدات الاجتماعية نحو الخدمات المقدمة إليهم في دولة الكويت

فيصل المناور

103

مراجعة كتاب:

”ستجلز، جوزيف، كيفية مساهمة انقسام المجتمع حالياً في تعريض مستقبلنا للخطر“

145

أحمد الكواز

## افتتاحية العدد

يسر المعهد العربي للتخطيط ان يضع بين ايديكم العدد الثاني من المجلد السادس عشر لمجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، حيث تضمن هذا العدد اربعة اوراق بحثية تناولت عدداً من القضايا الاقتصادية والتنمية في مجالات التجارة الخارجية ، الحرية والنمو الاقتصادي والمساعدات الاجتماعية ، بالإضافة إلى مراجعة كتاب .

استهل العدد بورقة بحثية لأمين حواس ، مجدي الشوربجي ويوسف رشدي تحت عنوان «أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي : ادلة تجريبية من بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا» . استهدفت الورقة قياس أثر الانفتاح الاقتصادي ل 13 بلدا من منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 1990-2011 ، وتوصلت الورقة إلى مجموعة من التوصيات مثل رفع مستوى جودة إدارة الحكم ومكافحة الفساد والعمل على تنمية القطاع المالي وغيرها من التوصيات التي من شأنها العمل على زيادة الاثر الموجب للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في البلدان المعنية بالدراسة .

اما الورقة الثانية والتي جاءت تحت عنوان «أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية» والتي أعدتها عزة حجازي ، اوضحت ان الحرية الاقتصادية تؤدي الى انخفاض الفساد في حالة توفر بيئة سياسية سليمة ، وتؤدي الى ارتفاع الفساد في حالة انخفاض الحرية السياسية .

في الورقة الثالثة وتحت عنوان «اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2013)» تطرقت فاطمة زرواط وصارة بورجة إلى العلاقة والأثر الناتج عن تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر عبر تحليل إحصائيات الفترة الممتدة من سنة 1980 على 2013 .

وبين فيصل المناور في الورقة الرابعة والتي جاءت تحت عنوان «اتجاهات المستفيدين من برامج المساعدات الاجتماعية نحو الخدمات المقدمة اليهم في دولة الكويت- دراسة ميدانية» إلى أن لبرامج المساعدات الاجتماعية أثر واضح في حماية شريحة محدودي الدخل من العوز والحاجة ، إلا أن ما يؤخذ على البرنامج أنه يقتصر على تقديم المعونات المالية فقط . وقد تم طرح مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تسهم في تصحيح بعض السلبيات التي يعاني منها برنامج المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت .

وأخيراً ، تضمن هذا العدد مراجعة كتاب قام بها احمد الكواز لكتاب المؤلف جوزف ستجلز « كيفية مساهمة انقسام المجتمع حالياً في تعريض مستقبلنا للخطر » ، وقد صدر هذا الكتاب في العام 2012 .

رئيس التحرير

## أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي : ادلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

أمين حواس\*

مجدي الشورباجي\*\*

يوسف رشيد\*\*\*

### ملخص

تستهدف هذه الدراسة قياس أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي لـ 13 بلدا من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1990 - 2011. ولتحقيق ذلك تم استخدام منهج يمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقطع المستعرض، بواسطة تطبيق نماذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة لكل من البلد والدورات التجارية. ولتقدير النماذج المستخدمة تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الزيادة في درجة الانفتاح التجاري تؤدي إلى زيادة ضئيلة في معدل النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة. وقد تم الحصول على هذه النتائج بعد التحكم في المتغيرات التالية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تنمية القطاع المالي، الاستثمار المحلي الإجمالي، معدل التضخم المحلي، معدل نمو السكان، الديمقراطية، جودة إدارة الحكم. ولزيادة الأثر الموجب للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي يجب على حكومات البلدان محل الدراسة القيام بـ: (1) رفع مستوى جودة إدارة الحكم من خلال مكافحة الفساد واحترام القانون والنظام وتحسين الجودة البيروقراطية. (2) دعم الديمقراطية من خلال زيادة الحريات المدنية والحقوق السياسية. (3) العمل على تنمية القطاع المالي. (4) الحفاظ على معدل تضخم مستقر.

## The Impact of Trade Openness on Economic Growth: Empirical Evidence from The MENA Countries

Amine Haouas

Majdi Al-Shourbagui

Youcef Rachied

### Abstract

This study aims to measure the impact of economic openness on economic growth for 13 countries in the Middle East and North Africa during 1990-2011. To achieve this objective, we used the Panel Data Approach, by applying The Fixed Effects Models with Country - Specific and Time - Specific Fixed Effects. To estimate the models, we applied Feasible Generalized Least Square (FGLS). The results of the study showed that the increase in the degree of trade openness leads to a small increase in the rate of economic growth in the countries under study. These results has been obtained after controlling the following variables : foreign direct investment , financial sector development, investment in human capital , gross domestic investment , domestic inflation rate , rate of population growth , democracy, and the quality of governance. To increase the positive impact of trade openness on economic growth, governments of these countries conduct the following: (1) improve the quality of governance by fighting corruption, the rule of law, and improve the quality of the bureaucracy, (2) support for democracy through greater civil liberties and political rights, (3) financial sector development, and (4) maintain a stable rate of inflation.

\* أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تيارت (الجزائر)، البريد الإلكتروني: aminehaouas@yahoo.fr

\*\* أستاذ التعليم العالي ورئيس قسم الاقتصاد، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا (مصر)، البريد الإلكتروني:

mshourbagui@yahoo.com

\*\*\* أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم (الجزائر)، البريد الإلكتروني: youcefi20022002@yahoo.fr

## أولاً: مقدمة

تعتبر العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي احد اهم المواضيع في مجال الاقتصاد الدولي ونقطة خلاف قديمة في أوساط المفكرين الاقتصاديين وصناع القرار. فبالإضافة الى مختلف نظريات و نماذج التجارة الدولية ، تم اللجوء إلى عدد من الدراسات الإحصائية و التجريبية لدعم أو رفض قضية ” التجارة الحرة Free Trade “. فمن جهة ، دافعت مختلف المدارس الفكرية منذ عهد آدم سميث في أواخر القرن الثامن عشر على التجارة الحرة ، بالتركيز على المكاسب المستمدة منها. ومن جهة أخرى ، عرض المشككون في قضية التجارة الحرة حججاً مضادة في الأدبيات الاقتصادية، و أوجه القصور المختلفة لتقديرات الدراسات التجريبية.

في الواقع ، يعتقد المتفائلون بالتجارة أنها تعمل على تعزيز كفاءة تخصيص الموارد ، تحقيق وفورات الحجم ، تسهيل نشر المعرفة ، تعزيز التقدم التكنولوجي ، وتشجيع المنافسة سواء في الأسواق المحلية أو الدولية والتي تؤدي في نهاية المطاف الى تحقيق الأمثلية في عمليات الإنتاج و تطوير المنتجات الجديدة ( Buss and Koniger, 2012 ).

في هذا الصدد ، تتوقع نظرية النمو الداخلي Endogenous Growth Theory أن ينمو اقتصاد مفتوح ما بشكل أسرع من اقتصاد مغلق عن طريق تأثير الانفتاح التجاري على التحسينات التكنولوجية. وينجلي ذلك من خلال تلخيص المفاهيم النظرية لعدد من الدراسات الاقتصادية المؤثرة في ميداني التجارة و النمو، و التي تؤكد على آليتين رئيسيتين يمكن للتجارة الدولية من خلالهما أن ترفع معدل نمو البلدان على المدى الطويل. أولها ، تمكن التجارة من استخدام أصناف متنوعة (Romer, 1987) وذات جودة عالية (Aghion and Howitt, 1992) من المنتجات الوسيطة و المعدات الرأسمالية. (1)ثانيها ، تلعب التجارة دوراً هاماً كقناة لتحويل الأثر الانتشاري للمعرفة Knowledge Spillovers عبر البلدان ( انظر على سبيل المثال: Grossman and Helpman ، 1991; Coe and Helpman ، 1995 ; Coe et al. ، 1997 ; Keller, 2000, 2010, 2004). فالبلدان التي تستخدم المنتجات الوسيطة و المعدات الرأسمالية بشكل واسع في عمليات الإنتاج تجني فوائد أكبر بسبب تجسيد تلك المنتجات للمعرفة الأجنبية. كما أن الأثر الانتشاري الذي يحدث نتيجة عملية نشر المعرفة جراء زيادة حجم المنتجات المستوردة يتميز بتكاليف أقل مقارنة بتكاليفه البديلة -تتضمن تكاليف البحث و التطوير R&D costs لتطوير المنتج - . أكثر من ذلك ، يمكن للواردات أن تسهل عملية تعلم كل ما يتعلق بالمنتج (على سبيل المثال ، الهندسة العكسية ) ، محفزة بذلك إمكانية تقليد أو ابتكار منتجات منافسة. كذلك ، تعمل العلاقات التجارية على تحفيز تفاعل الأفراد مع القنوات الأخرى للاتصال التي تؤدي إلى التعلم الواسع

ل طرق الإنتاج ، تصميم المنتجات ، الطرق التنظيمية ، وشروط السوق . على ذلك ، يمكن للبلد الذي يقوم باستيراد السلع الجديدة أولاً ، أن ينتجها بنفسه ثانياً ، وأن يقوم بتصديرها في نهاية المطاف (Chuang,1998).

على عكس الأدبيات النظرية ، لا تقدم الأدبيات التجريبية الحالية دليلاً واضحاً حول العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ؛ ففي حين أن العديد من الدراسات تقدم دليلاً على أن زيادة الانفتاح له تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، تجد دراسات أخرى صعوبة في العثور على علاقات إيجابية قوية أو حتى أن هناك علاقات سلبية بين الانفتاح والنمو . بعض الدراسات (Rodriguez and Rodrik, 1999; Rodriguez, 2006) ترى أن المتغيرات التي تمثل السياسة التجارية هي في الغالب غير مترابطة مع النمو ، في حين أن حصص التجارة يمكن أن تتربط مع مستويات الدخل ومعدلات النمو . إلا أن التعقيد الذي تتميز به روابط السببية Causality والذاتية Endogeneity بين حصص التجارة ، النمو و المصادر الأخرى للنمو تجعل من الصعوبة بمكان العثور على تأثير قوي للانفتاح على النمو الاقتصادي .

على هذا الأساس ، تبحث هذه الدراسة في طبيعة العلاقة بين انفتاح الاقتصاد على التجارة الدولية و النمو الاقتصادي في اقتصاديات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . هذا يتطلب منا تقسيم البحث إلى عدة أجزاء ، أولاً ، يعمل الجزء الأول من الدراسة على إبراز بعض الأطر النظرية و التجريبية التي ركزت على أهمية الانفتاح التجاري في رفع مستوى النمو الاقتصادي للبلدان . أما الجزء الثاني ، سنحاول فيه التعريف بالمنهجية المستخدمة في تقدير العلاقة لعينة مكونة من 13 بلداً من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة ما بين 1990-2011 . أما في الجزء الثالث ، فيتم تحليل النتائج التجريبية لقياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في عينة الدراسة . بينما يخصص الجزء الأخير للملاحظات الختامية .

## ثانياً : استعراض الأدبيات

تشير نظرية النمو الداخلي القائمة على نماذج التغيير التكنولوجي الداخلي الى وجود العديد من القنوات التي يمكن للتجارة من خلالها أن تؤثر على النمو الاقتصادي . فالانفتاح التجاري يعمل على توفير المدخلات المستوردة التي تجسد التكنولوجيا الجديدة ، مما يرفع عوائد الابتكارات للمنتجين المحليين عن طريق زيادة الحجم الفعال للسوق الذي يواجهونه ، كما أنه يسهل تخصص بلد ما في الانتاج مكثف البحوث (Huang and Chang, 2013) . علاوة على ذلك ، يواجه الاقتصاد الأكثر انفتاحاً تنافسية أكبر ، مما يحفز على رفع الإنتاجية و التي تحفز بدورها النمو



الاقتصادي (Romer, 1989 ; Ades and Gleaser , 1999 ; Grossman and Helpman , 1990, 1991 ; Rivera – Batiz and Romer, 1991 ; Barro and Sala – i – Martin , 2000 ; Alesina et al . 1997 ; Baldwin et al . 2005 ) .

على عكس ذلك ، تدعي بعض الدراسات النظرية أن الانفتاح التجاري قد يضر في الواقع بالنمو الاقتصادي . فوجود التكامل الاقتصادي ، تزيد حدة المنافسة وتخفض الارباح المتوقعة ، وبالتالي يتم تثبيط الابتكار عندما تقود زيادة انفتاح الاقتصاد الى التخصص في القطاعات ذات ”التخلف النسبي Comparative Disadvantage“ في أنشطة R&D . علاوة على ذلك ، يمكن للانفتاح أن يخفض من معدلات النمو على المدى الطويل إذا تخصص اقتصاد ما في القطاعات ذات التخلف النسبي ، أو في القطاعات ذات الابتكارات التكنولوجية أو التعلم بالممارسة المتقدمة . لذلك ، في هذه الحالة إذا وجدت الحماية التي تشجع الاستثمار في قطاعات الابحاث المكثفة ، فيمكن لهذا التدخل أن يحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل ( Lucas, 1988 ; Young , 1991 ) .<sup>(2)</sup> (Redding , 1999 ; Yanikkaya, 2003 ; Sarkar, 2008

تقدم تحليلات نماذج النمو الداخلي متعدد القطاعات فكرة هامة ذات الصلة تتمثل في اختلاف الفوائد الديناميكية بين البلدان جراء الانفتاح التجاري . في هذا الاطار ، يظهر Lucas (1988) أن التكوين القطاعي للإنتاج و التجارة يؤثران على نمو الإنتاجية الاجمالية إذا اختلفت فرص التعلم بالممارسة بين القطاعات . بالإضافة الى ذلك ، تشدد نظريات نشر التكنولوجيا – على سبيل المثال ، Abramovitz (1986) و Howitt (2000) – على أهمية امتلاك البلد المضيف لمستوى عال بما فيه الكفاية من ” القدرة الاجتماعية Social Capability “ ليتمكن من تطبيق التكنولوجيات المتطورة القادمة من الاقتصاديات الأكثر تقدماً . وبالتالي ، فإن البلدان التي تقع تحت مستوى حرج من التنمية الاقتصادية قد لا تتمكن من الاستفادة بصورة فعالة من نقل التكنولوجيا وأثارها الانتشارية . على هذا ، تشير الدراسات النظرية حول النمو الاقتصادي إلى وجود صلة معقدة جداً و غامضة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي .

في الجانب التجريبي ، تدعم عدد كبير من الدراسات الفرضية القائلة ، أنه في ظل ثبات العوامل الأخرى ، سيستفيد المقيمون في البلدان التي تفتتح على التجارة الدولية من دخول مرتفعة و معدلات عالية للنمو الاقتصادي<sup>(3)</sup> . و على الرغم من أن بعض تلك الدراسات واجهت الانتقاد بسبب افتقارها الواضح لخلفية نظرية صارمة ، القصور المنهجي أو مشاكل حذف المتغير ، إلا أن هناك أدلة واضحة ترفض الفرضية البديلة القائلة بإمكانية وجود ارتباط سلبي بين التجارة و النمو

الاقتصادي ( Van den Berg and Lewer ، 2007 ) .

بعض الباحثين أمثال (1983) Feder ، (1991) Rivera-Batiz and Romer ، (1994) MacDonal ، (1998) Edwards ، (1998) Clerides et al. ، (1998) Bernard ، (1999) and Bradford Jensen وآخرين اعتمدوا في دراساتهم على نماذج الانحدار لاختبار الفرضية القائلة بأن التجارة تمارس تأثيراً على النمو. وعلى الرغم من أن هذه الدراسات الأولى شجعت المناقشة وكانت بالفعل مؤثرة على صناع القرار ، إلا أن العديد منها تعرضت لانتقادات كثيرة منها ما هو متعلق بالقيود المنهجية المختلفة. وتتفق العديد من الآراء أن بعض المشاكل مثل تحيز المتغيرات المحذوفة ، الأنية أو أخطاء القياس لم تؤخذ بعين الاعتبار بالشكل الصحيح. على ذلك ، شكلت تلك القيود المنهجية أحد أهم الأسس التي تقوم عليها حجج الفرع المسمى في الأدب بـ"المشككين بالتجارة".

في دراسة (Levine and Renelt، 1992) ، تم تقديم تحليل موسع للدراسات التجريبية التي تهتم بالعلاقة بين معدلات النمو على المدى الطويل و مجموعة متنوعة من السياسات الاقتصادية ، المؤشرات السياسية و المؤسسية. و بعد التأكيد على أن عدداً قليلاً من المتغيرات الاقتصادية أظهرت علاقة قوية مع معدلات نمو البلد أو نسبة الإنفاق الاستثماري إلى GDP ، أظهرت تلك الدراسة وجود علاقة إيجابية و قوية بين متوسط معدلات النمو و متوسط حصة الاستثمار في GDP ، إلى جانب وجود علاقة إيجابية بين حصة الاستثمار في GDP و متوسط حصة التجارة في GDP. وباستخدام عينة لـ 119 بلداً خلال الفترة 1960-1989 ، خلص Levine and Renelt (1992) إلى أن تلك الاقتصاديات التي تنمو بشكل أسرع من المتوسط تميل إلى امتلاك حصة صادرات مرتفعة في GDP ، فضلاً عن وجود حصة استثمار مرتفعة في GDP. (4)

لكن رغم ذلك ، من المهم أن نشير أيضاً إلى أن تلك الخصائص المشتركة ليست الوحيدة التي ميزت تلك البلدان : فوجود معدلات كبيرة للالتحاق بالمدارس الابتدائية و الثانوية ، انخفاض منحة سعر الصرف في السوق السوداء ، و كذا معدلات التضخم هي أيضاً أدلة جد واضحة. و بناءً على ذلك ، تبرز دراسة (Levine and Renelt، 1992) حجتين أساسيتين : أولاً وقبل كل شيء ، أن العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي هي مسألة معقدة وأن العديد من العوامل الأخرى - إلى جانب الصادرات أو السياسة التجارية - ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار ، و ليست الصادرات فحسب. ثانياً ، يعتقد أن القناة التي تمكن التجارة من تعزيز النمو الاقتصادي تتعلق بالاستثمار ، أو بعبارة أخرى ، أن وجود مستوى متزايد من الصادرات وحده أو إتباع سياسة

أكثر توجهها نحو الخارج في حد ذاتها لا تسبب النمو الاقتصادي .

اما دراسة Madsen (2009) ، فتظهر أن الأثر الانتشاري من خلال قناة الواردات يمارس تأثيراً إيجابياً على النمو . وقد قام Madsen بالتحقق فيما إذا كان الانفتاح يمارس تأثيراً على نمو الانتاجية الكلية للعوامل و نمو نصيب الفرد . و بإستخدام مجموعة بيانات بانيل سنوية لـ 16 بلداً من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة 1870-2006 ، تختبر الدراسة نمو الإنتاجية للحوجز التجارية و اختراقات الواردات . أما المساهمة الهامة التي تقدمها هذه الدراسة فتتمثل في إمكانية اختبارها للمقترح القائل بأن الانفتاح يؤثر على النمو من خلال تمكين البلدان من استيراد المعرفة المنتجة في البلدان الأخرى ، و التي تم اقتراحها من قبل نظرية النمو الداخلي ( Romer , 1990a, 1992; Grossman and Helpman, 1991; Rivera-Batiz and Baldwin and Forslid, 2000; Romer, 1991; Aghion and Howitt, 1998 ) . وتوفر الدراسة التجريبية لـ Madsen أدلة تدعم وجود تأثيرات إيجابية للأثر الانتشاري للمعرفة على النمو في كل الفترات المدروسة ، و التي تم تحقيقها من خلال قناة الواردات . أكثر من ذلك ، توفر الادلة التجريبية لهذه الدراسة دعماً للفرضية القائلة بأن كثافة أنشطة البحث و التطوير لديها تأثيرات دائمة على النمو ، ”في اتساق مع توقعات نظريات النمو الشومبترية“ .

تقدم دراسة Wacziarg (2001) ست روابط تفاعلية بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي بهدف تحديد المكاسب الديناميكية -أو الخسائر الممكنة - من التجارة . ويرى Wacziarg (2001) أن «تلك القنوات الستة معاً تصف بشكل دقيق معظم تأثيرات السياسة التجارية على النمو» (p.395) . في هذا الجانب ، و عمل Wacziarg على تجميع تلك القنوات في ثلاثة أصناف عريضة : السياسة الحكومية (سياسات الاقتصاد الكلي ، حجم الحكومة) ، التخصيص و التوزيع (تشوه الأسعار ، تراكم العوامل) ، و التحويلات التكنولوجية (تحويل التكنولوجيا ، الاستثمار الأجنبي المباشر) . و باختصار ، يقدم Wacziarg دليلاً يدعم الحجة القائلة بأن هناك تأثيراً إيجابياً إجمالياً للسياسة التجارية على النمو ، و ظهر الاستثمار كأهم قناة ، بينما كان الاستهلاك الحكومي القناة السلبية الوحيدة . و خلصت الدراسة الى أن تحويل التكنولوجيا ونوعية سياسات الاقتصاد الكلي تمثل قنوات هامة لتأثير السياسة التجارية على النمو .

أما الدراسة التي قدمها Wacziarg and Welch (2003) ، فتصف الكيفية التي استفادت منها البلدان التي حررت أنظمتها التجارية في الفترة ما بين 1980-1998 ، في المتوسط ، من تزايد معدل النمو السنوي بتقريب 1.5 % ، مقارنة مع فترة ما قبل التحرير . و يفيد التحرير أيضاً الى

أن وجود صلة بين حلقات التحرير و ما بعد التحرير يزيد من الاستثمار مما يشير الى وجود تأثير محتمل للتحرير على تراكم رأس المال المادي . أما البلدان التي لا تظهر تأثيراً أو تظهر تأثيراً سلبياً للتحرير على النمو فهي تلك التي تتميز بوجود عوامل أخرى تعيق تلك العملية كعدم الاستقرار السياسي ، سياسات الاقتصاد الكلي المتضاربة ، أو حماية القطاعات المحلية من التعديلات اللازمة .

على الرغم من حدوث تقارب بين المناهج المختلفة ، فإن أوجه القصور التي ترتبط بها (وبالتالي وجود مواقف مختلفة في الأدبيات) و ما يوجد في الواقع يظهر بوضوح أن تأثيرات التجارة الدولية على النمو الاقتصادي ترتبط بالعديد من المؤثرات على النمو . أو بعبارة أخرى ، فإن توصيات السياسة المتعلقة باعتماد السياسة التجارية فقط كألية ممكنة لتعزيز النمو ينبغي أن تدرس بعناية ، كما تظهره تجارب العديد من الأمم النامية التي لجأت إلى الأنظمة الأكثر انفتاحاً . في الواقع ، ينظر إلى التجارة على أنها تؤثر بشكل إيجابي على النمو ، في حالة ما إذا ترافقت مع غيرها من السياسات والآليات التي هي أيضا ذات أهمية حاسمة في تعزيز التنمية الاقتصادية .

إلى غاية هذه النقطة ، قدمت الدراسة التجريبية وبعناية أدلة لصالح العلاقة الإيجابية بين التجارة و النمو ، و التي تتم عبر العديد من القنوات المختلفة مثل زيادة مستوى الاستثمار أو نقل التكنولوجيا . أكثر من ذلك ، تم تسليط الضوء على مختلف المنافع المرتبطة بالتجارة كتحقيق مستويات دخول أعلى ومعدلات نمو مرتفعة ، وتأثيرات انتشارية واسعة للمعرفة . لكن مع ذلك ، لا تدعم كل الدراسات هذه الحجج بالإجماع ، حيث انتقدتها العديد من الأبحاث لأسباب تتعلق بأوجه القصور المنهجية المفترضة ، فضلاً عن الحذف الممكن للمتغيرات التي يمكن أن تكون ذات أهمية بالغة للنمو من التجارة في حد ذاتها .

قام Walde and Wood (2004) بإجراء دراسة استقصائية للأدبيات التجريبية والنظرية بهدف إيجاد (كشف) فيما إذا كانت "حالة التحرير من منظور الكفاءة ، يستند على حجج قوية" . فقد عمل الباحثان على تصنيف الدراسات التجريبية على أساس المنهجية المستخدمة : انحدارات النمو (OLS) القطرية ، المعدلات الآنية ، المتغيرات الآداتية ، نماذج بانيل ، اختبارات Granger للسببية ، و الدراسات على المستوى الجزئي . ففيما يتعلق بانحدارات النمو القطرية ، يرى الباحثان أن تلك الدراسات تعاني من عدم وجود المتانة (القوة التفسيرية) ، كما أن السببية بين الصادرات و النمو غير واضحة (غامضة) . أما المنهجيات الثلاثة المتبقية ، فتظهر مشاكل المتانة ، فضلاً عن عدم تضمين لمتغيرات السياسة (كمتغيرات تفسيرية) على أنها عوامل أساسية يمكن أن تقوض بجدية القوة التفسيرية لهذه الدراسات .

أما الاستنتاج العام المستخلص من دراسة Walde and Wood (2004) يتعلق في كون الأدبيات "غافلة بشكل مفاجئ عن الرابط الموجود بين أدوات السياسة التجارية و النمو الاقتصادي" (p.289). أيضا وجدت السببية على أنها قضية رئيسية لا بد من تحديدها ، لأنه ليس من الواضح فيما إذا كان المزيد من النمو قد يسبب المزيد من التجارة ، أو أن المزيد من التجارة قد يسبب المزيد من النمو ( السببية قد تسير في كلا الاتجاهين) . ومع الأخذ بعين الاعتبار "الافتقار للأدلة المقنعة على أن التجارة أو سياسات التصدير يمكن أن تستخدم لتوليد معدلات نمو مرتفعة" (Walde and Wood, 2004, p.277 ، يؤكد الباحثان على عدم إمكانية صياغة أية توصيات للسياسة التجارية .

هناك خط آخر من المناقشة يتعامل مع قضية قيادة الصادرات للنمو كإستراتيجية تنموية "ممكنة". في هذا الاتجاه ، يشكك Sachs (1987) من فكرة أن تحرير التجارة هي مكون ضروري ناجح لإستراتيجية التوجه نحو الخارج . فبالنسبة لحالة بلدان شرق آسيا ، يؤكد Sachs على الكيفية التي مكنت تلك البلدان من تطبيق مختلف السياسات والآليات مثل تشجيع الصادرات ، استقرار الاقتصاد الكلي ، أو منع التحرير الكامل للواردات - و التي ساهمت بقوة في مسارها التنموي . ويرى الباحث أن السياسات الحكومية التدخلية كانت جد حاسمة ، وليس مجرد الانفتاح على التجارة الدولية فقط . فهو يرى أن نجاح بلدان شرق آسيا يرجع في الأساس إلى الدور النشط للحكومة في تشجيع الصادرات في بيئة لم تسمح بتحرير الواردات بشكل كامل ، وتم تعزيز توازن الاقتصاد الكلي (خصوصا الجانب المالي).<sup>(5)</sup>

أما دراسة Rodrik et al. (2004) فتشير أيضاً إلى أن التجارة أصبحت بالفعل متغيراً غير معنوي في معادلة النمو التي تتضمن بصراحة متغيرات تمثل عدداً من الخصائص المؤسساتية . فعوامل مثل سيادة القانون ، حقوق الملكية ، النظام القانوني المتسق ، والعديد من المؤسسات الأخرى ، يبدو أنها أكثر أهمية للنمو من السياسات الموجهة نحو التصدير . و ضمن نفس الخط من المناقشة ، يستخدم Rigobon and Rodrik (2004) طريقة قياسية للتعويض عن بعض التأثيرات المتزامنة لبعض المتغيرات و التي سماها "التحديد من خلال مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity" . كما يشير إليه Van den Berg and Lewer (2007) ، فإن أهم نتيجة خرجت بها هذه الدراسة هو أنه في ظل وجود المتغيرات المؤسساتية الأخرى ، فإن متغير الانفتاح سيكون له تأثير سلبي على مستويات الدخل . ولجأ Lee et al. (2004) إلى نفس الأسلوب ، لتكشف الدراسة أنه على الرغم من أن تأثير التجارة على النمو لا يزال يمارس تأثيراً إيجابياً ، إلا أن حجم التأثير أصبح أقل مقارنة بالتقديرات السابقة .

ويدافع كل من Rodriguez and Rodrik (1999) و Rodrik et al. (2004) عن الموقف القائل بأن تأثيرات السياسة التجارية على النمو تبدو متداخلة مع تأثيرات السياسات الأخرى التي عادة ما تطبق بشكل متزامن. و بالتالي، فمن الصعب جداً تحديد آثار السياسة التجارية بالضبط على النمو الاقتصادي. وترى تلك الدراسات أيضاً أن تلك الطرق التجريبية تعاني عجزاً في التمييز بشكل دقيق بين آثار التجارة على النمو الاقتصادي و آثار المتغيرات و السياسات الأخرى على النمو (Van den Berg and Lewer,2007).

وتتساءل دراسة Rodriguez and Rodrik (1999) عن الكيفية التي حكمت فيها بعض الدراسات التجريبية على وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح و النمو، مثل دراسة Dollar (1992)، Ben-David (1993)، Sachs et al. (1995)، و Edwards (1998). أما حجتهم الأساسية في ذلك فتتمثل في أن الارتباط ليس قوياً مع المقاييس المختلفة للانفتاح و متغيرات التحكم المهمة. بالإضافة إلى ذلك، يشدد Rodriguez and Rodrik (1999) اهتمامهم بمسألة تحيز التحليل التجريبي للتجارة و النمو نحو المتغيرات المؤسساتية المحذوفة و المرتبطة بالتجارة الدولية. لذلك، فإن من أهم الحجج المقدمة من قبل Rodriguez and Rodrik هو أن العديد من المتغيرات المؤسساتية المنسية ذو ارتباط وثيق بالتجارة. كنتيجة لذلك، تحيز المتغيرات المحذوفة يمكن أن يسبب في العديد من الدراسات ”المبالغة“ في تقدير تأثير معامل ”التجارة« على النمو. في هذا الجانب، يمكن أن تظهر تجربة ”نمور“ شرق آسيا كيف أمكن للعوامل المختلفة مثل استقرار الاقتصاد الكلي، سيادة القانون، التعليم، و غياب الصراع الاجتماعي أن تؤثر بشكل إيجابي على نموها الاقتصادي. و مع الأخذ بالحسبان، أنه إذا ما تم اعتماد متغير «التجارة» فقط و تم حذف المتغيرات الحاسمة الأخرى، فإنه لن يكون بالإمكان تفسير التحسينات الحاصلة في الانتاجية الكلية للعوامل بشكل واضح عن طريق التجارة، وفقاً للطرق التجريبية المعيارية. واستناداً الى هذا الرأي، تتداخل سياسة التجارة الدولية بشكل واسع مع السياسات الاقتصادية الأخرى مما يجعل من المستحيل التفريق بين تأثير التجارة على النمو و تأثيرات النمو لتلك السياسات الأخرى. و بالتالي، يرى Rodriguez and Rodrik أن النمو الاقتصادي يعتمد في نهاية المطاف و بشكل كبير على ”السياسات الأخرى“ من السياسات التجارية في حد ذاتها. لكن على الرغم من ذلك، من المهم الإشارة إلى أن موقف Rodriguez and Rodrik لا يدعم فكرة حماية التجارة، وإنما يفيد الباحثان الى ضرورة ”عدم المبالغة كثيراً في الادلة المنهجية لصالح الانفتاح التجاري و التي ”كان لها تأثير كبير على السياسات في جميع أنحاء العالم“، مما أدى إلى وجود توقعات عالية و ”إقصاء“ للإصلاحات المؤسساتية ذات ” مردودية محتملة أكبر“ (Rodrik and

. (Rodrik,1999,p.162

بعد أن قمنا بتقديم و مراجعة العديد من وجهات النظر لعدد من الدراسات التجريبية المهمة، المعترف بها والمؤثرة، من المهم الآن أن نتخذ موقفاً بشأن الجدل القائم حول العلاقة بين التجارة والنمو، و تقديم نقد صحيح لتلك الحجج.

بداية و قبل كل شيء، ينبغي الإشارة الى أن الدراسات التجريبية لا تظهر أي تعاكس (تناقض) بين بعضها البعض، بمعنى أنه لم يتبين بعد أن التجارة تمارس تأثيراً سلبياً على النمو. بدلاً من ذلك، يرى أن هناك مبالغة في تقدير آثارها المحتملة، أو أنها لا تقاس بالشكل الصحيح. وعلى الرغم من الملاحظات التي تتعلق بأوجه القصور المنهجية وعدم وضوح السببية، هذا لا يعني أنه لا يوجد هناك علاقة بين التجارة والنمو. ما هو المطلوب، كما أشار إليه العديد من الباحثين، هو وجود دراسات وتقنيات قياسية أكثر تطوراً من شأنها أن تسمح بتقدير مقدار (حجم) هذه العلاقة بشكل كامل.

أحد أهم الجوانب المقدمة من قبل الدراسات التي تشكك في العلاقة بين التجارة والنمو هي قضية "مشكلة المتغيرات المحذوفة". و الأكيد، أن كلاً من الأطر النظرية وعدد من الأعمال التجريبية المؤثرة تقدم دعماً لحجة أن التجارة لوحدها لا تسبب النمو الاقتصادي: فإلى جانب التجارة، على البلدان النامية أن تركز بشكل خاص على العوامل الحاسمة الأخرى مثل تكوين رأس المال المادي والبشري. هذا المنطلق ذو أهمية قصوى، لأنه يؤدي إلى نتيجة مفادها ضرورة مزج السياسات التجارية بالاستراتيجيات التنموية الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، لا بد من الإشارة إلى أنه ليس فقط نظرية التجارة الدولية، و لكن أيضاً نظرية النمو، التي تسمح بوصف مدى الصلة الموجودة بين التجارة والنمو. كما ذكر سابقاً، يبدو أن العلاقة بين التجارة والنمو تتم عن طريق العديد من القنوات المختلفة، مثل الاستثمارات والأثر الانتشاري للمعرفة. و من الأهمية بمكان أيضاً اعتبار أن التجارة يمكن أن تكون ذات فائدة لبلد ما، شريطة أن يتم تحقيق بعض المتطلبات الأساسية، على سبيل المثال، أفضل قدرة استيعابية للتكنولوجيا، بيئة اقتصاد كلي سليمة، الاستقرار السياسي، و تكوين رأس المال البشري، من بين الأمور الأخرى. و يبدو أن التجارة تمارس تأثيراً إيجابياً على النمو، لكن إذا ما تم مزجها مع عوامل و خصائص أخرى ذات أهمية حاسمة.

### ثالثا : منهجية الدراسة

تتمثل منهجية الدراسة في استخدام منهج يمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقطع المستعرض *The Panel Data Approach* بواسطة تطبيق نماذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة لكل من البلد والدورات التجارية. ومن ثم ينقسم هذا البند إلى بندين فرعيين: أولهما نموذج الآثار الثابتة للبلد مع وجود الآثار الثابتة للبلد والدورات التجارية. وثانيهما طريقة التقدير المستخدمة.

#### 1.3. نموذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة للبلد والدورات التجارية

يلاحظ انه في نموذج الانحدار المجمع *The Pooled Regression Model* إذا كان هناك فروق أو اختلافات واضحة بين البلدان المكونة للعينة محل الدراسة ، فإن القيم المقدرة لمعاملات انحدار هذا النموذج الناتجة عن استخدام طريقة المربعات الصغرى سوف تكون متحيزة (Nicholls, 2002,p. 6).

ولعلاج هذه المشكلة ، توجد عدة بدائل مستخدمة في أدب الاقتصاد القياسي ، منها الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين البلدان محل الدراسة من خلال استخدام المتغيرات الصورية لكل بلد من هذه البلدان في فترة زمنية معينة لكي تعكس الآثار الثابتة للبلدان محل الدراسة ككل في هذه الفترة الزمنية في نموذج يسمى بنموذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة للبلد ، (Baltagi, 1995; Hsiao, 1986)

ويرجع السبب في إدخال الآثار الثابتة للبلدان في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع (النمو الاقتصادي) ( $LYPC_{it}$ ) والتي لا تتغير عبر الزمن ، حيث يفترض عدم حدوث تغير على الأقل في هذه المتغيرات خلال الفترة الزمنية للدراسة (انظر: 2 ,p. 201, Oviedo).

إن الآثار الثابتة للبلد تتمثل في آثار كافة العوامل الثابتة عبر الزمن غير الملاحظة على معدل النمو الاقتصادي ، والتي تختلف من بلد لآخر في بلد العينة محل الدراسة. ومن أمثلة هذه العوامل: حجم الدولة، التعليم، تغيرات السياسة، كفاءة الأنشطة الحكومية... الخ. ومن ثم فإن النموذج المذكور يعكس الفروق أو الاختلافات بين البلدان المكونة لعينة الدراسة. أما الآثار الثابتة للدورات التجارية فهي تتمثل في الآثار الثابتة لعنصر الزمن. ويمكن بيان نموذج الآثار



الثابتة مع وجود الآثار الثابتة للبلد على النحو التالي  
: (انظر : 6-7 ، Narayana, 2001, pp)

$$\text{LRYPC}_{it} = a_1 d_{1it} + a_2 d_{2it} + \dots + (X)_{it}' \beta + \varepsilon_{it}; \quad (1)$$

$$i = 1, 2, \dots, N$$

$$t = 1, 2, \dots, T$$

$d_{jit}$  = المتغير الصوري الخاص بالبلد  $i$ . و تكون قيمة هذا المتغير مساوية للواحد الصحيح عندما  $i = j$ ، بينما تكون مساوية للصفر عندما يحدث خلاف ذلك.  
 $\beta$  = معامل الميل. و يفترض في هذا النموذج ثبات قيمة هذه المعاملات لكل البلدان و عبر الزمن.

$\text{LRYPC}_{it}$  = لوغار يتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل النمو الاقتصادي). و هو يمثل المتغير التابع.  
 $X$  = مصفوفة المتغيرات المستقلة (المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي).

لاحظ أن المعادلة السابقة لا تشمل الحد الثابت العام ( $a$ )، من أجل تجنب الازدواج الخطي التام بين هذا الحد و المتغيرات الصورية للبلدان المكونة للعينة محل الدراسة.

بالاستناد إلى الدراسات التجريبية السابقة الخاصة بالنمو الاقتصادي ( انظر على سبيل المثال الدراسات التالية: Barro and Sala-i-Martin ، 1995; Barro ، 1996; Giuliano ، 2001; Jongwanich ، 2001; Ruiz-Arranz ، 2005) يمكن بيان نموذج النمو الاقتصادي المستخدم الذي يعكس كل من الآثار الثابتة لكل من البلد والدورات التجارية على النحو التالي:

$$\text{LRYPC}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{OPEN}_{it} + \beta_j \sum_{j=1}^n (X)_{it}' \beta + \varepsilon_{it}; \quad (2)$$

$$i = 1, 2, \dots, N$$

$$t = 1, 2, \dots, T$$

حيث أن:

$i$  = البلد.

$N$  = عدد البلدان المكونة للعينة محل الدراسة.

$t$  = الفترة الزمنية .

$T$  = عدد المشاهدات .

$LRIPC$  = لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي) .

$OPEN$  = درجة الانفتاح التجاري .

$Z$  = المتغيرات المستقلة الأخرى (متغيرات الضبط المعيارية):

■  $FDIY$  = تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

■  $FSD$  = تنمية القطاع المالي .

■  $INFR$  = معدل التضخم المحلي .

■  $INVY$  = الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

■  $POPG$  = معدل النمو السكاني .

■  $DEMOC$  = الديمقراطية .

■  $QOG$  = جودة إدارة الحكم .

$\alpha_1$  = متغير صوري يعكس الآثار الثابتة للبلد غير الملاحظة .

$\delta_t$  = متغير صوري يعكس الآثار الثابتة للزمن غير الملاحظة .

$\varepsilon$  = حد الخطأ العشوائي أو البواقي .

### 2.3. طريقة التقدير المستخدمة

لتقدير نماذج الآثار الثابتة المستخدمة سوف يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (Feasible Generalised Least Square (FGLS) من أجل الحصول على تقديرات متنسقة لمعاملات الانحدار المقدره لهذه النماذج (Panayotou et al., 2000, p. 10) . حيث أن اتباع الطريقة المذكورة في التقدير يؤدي إلى ما يلي: (1) تصحيح الارتباط المتزايد بين الأخطاء، وهذا بدوره يصحح بشكل آلي مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ بين البلدان Panel Heteroskedasticity . (2) تصحيح الأخطاء المرتبطة تسلسلياً، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي Autocorrelation (Beck and Katz, 1995, p. 637) .

### 3.3. تعريف وإعداد المتغيرات ومصادر البيانات 1.3.3. العينة وفترة الدراسة

تم تحديد فترة الدراسة من العام 1990 حتى العام 2011. أما العينة محل الدراسة ، فتتكون من 13 بلداً من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وهي : الجزائر ، البحرين ، مصر ، إيران ، إسرائيل ، الأردن ، الكويت ، ليبيا ، المغرب ، عمان ، قطر ، سوريا ، واليمن . وقد تم اختيار هذه البلدان طبقاً لمعيار مدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات الفترة محل الدراسة أو لمعظمها . ومن ثم فإن الدراسة الحالية سوف تستخدم بيانات بانيل غير متوازنة Unbalanced Panel Data . حيث يتوقف عدد المشاهدات ( $NT = N * T$ ) على عدد السنوات ( $T$ ) التي تتوافر فيها بيانات للمتغيرات محل الدراسة الخاصة بكل بلد .

### 2.3.3. تعريف وإعداد المتغيرات

يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في التقدير وكيفية إعدادها على النحو التالي :

المتغير التابع ( لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ( $LYPC_{it}$ ) ) ؛ الحرف L يشير إلى اللوغاريتم الطبيعي . أما  $RYPC_{it}$  فيشير إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ( $LYPC_{it}$ ) (النمو الاقتصادي) . وهو عبارة عن حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2005 مقاساً بالدولار الأمريكي على إجمالي عدد السكان .

و يمكن بيان المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذه الدراسة كما يلي :

أولاً : المتغير المستقل الرئيس (درجة الانفتاح التجاري ( $OPEN_{it}$ )) :

سوف يتم الحصول على درجة الانفتاح التجاري ( $OPEN_{it}$ ) بقسمة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات والأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي ، مع ضرب ناتج القسمة في 100 .

ثانياً : المتغيرات المستقلة الأخرى (متغيرات الضبط المعيارية) :

- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

- ( $FDIY_{it}$ ): يتمثل في صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ( $FDIY_{it}$ ). ويتم الحصول على هذا المتغير بقسمة هذا الصافي بالأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي ( $GDP_{it}$ )، مع ضرب ناتج القسمة في 100.
- الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ( $INVY_{it}$ ): سيتم الحصول على الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ( $INVY_{it}$ ) بقسمة الاستثمار المحلي الإجمالي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت زائداً التغير في المخزون) بالأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي على  $GDP_{it}$ ، مع ضرب ناتج القسمة في 100.
- تنمية القطاع المالي ( $FSD_{it}$ ): يقيس عرض النقود بالمعنى الواسع بالأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي ( $M2_{it}$ ) إلى  $GDP_{it}$  درجة استخدام النقد في الاقتصاد القومي. ومن ثم فإن هذه النسبة - التي يطلق عليها متغير استخدام النقد - تقيس حجم القطاع المالي في هذا الاقتصاد. وحيث أن التزايد في نسبة  $M2_{it}$  إلى  $GDP_{it}$  عبر الزمن يعني تراكم أسرع لمجموعة متنوعة من الأصول المالية بصفة عامة، والودائع الادخارية بصفة خاصة (Darrat, 1999, p.26)، فإن الزيادة في هذه النسبة تشير إلى حدوث زيادة في حجم الوساطة المالية، التي تنطوي على تجميع مدخرات العديد من المدخرين و منحها للمستثمرين، من خلال قنوات معينة. و نظراً لأنه مع تقدم تطور القطاع المالي تنمو قدرة النظام المالي في أداء وظيفة الوساطة المالية، فقد تم استخدام النسبة المذكورة  $[M2_{it} / GDP_{it}] * 100$  كمقياس لتطور القطاع المالي ( $FSD_{it}$ ) على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية (انظر على سبيل المثال: King and Levine، 1993a، 1993b؛ Murinde and Eng، 1994؛ Arestis and Demetriades، 1977؛ Ahmed and Ansari، 1998؛ and Darrat، 1999).
- معدل التضخم المحلي ( $INFR_{it}$ ): للتعبير عن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي سوف يتم استخدام التغير في معدل التضخم المحلي ( $INFR_{it}$ ). و معدل التضخم المحلي المستخدم هو عبارة عن معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- معدل النمو السكان ( $POPG$ ): معدل النمو في إجمالي عدد السكان في البلد.
- الديمقراطية ( $DEMOC_{it}$ ): تم إعداد متغير الديمقراطية ( $DEMOC_{it}$ ) باستخدام كل من مؤشر الحقوق السياسية (PRI) Political Rights Index ومؤشر الحريات المدنية (Civil Liberties Index (CLI) الذي يصدرهما بيت الحرية Freedom House. الحقوق السياسية التي يتضمنها PRI هي (Meek, 2003, p. 1): المشاركة بحرية في العملية السياسية، حق التصويت، المنافسة من أجل تقلد المناصب العامة، الاشتراك في اختيار متخذي القرار

السياسي ، وجود انتخابات ديمقراطية ، نزيهة ، و تنافسية. أما الحريات المدنية التي يتضمنها CLI ، فتتمثل في حق كل فرد في حرية الرأي و التعبير ، التعليم ، العمل ، التنقل ، التملك ، الدين ، الاشتراك في الجمعيات السلمية ، وإدارة المصالح العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يتم اختيارهم اختياراً حراً.

وتتراوح قيمة كل من PRI و CLI بين 1 و 7. و طبقاً لهذين المؤشرين ، فإن البلدان التي تأخذ القيمة 1 ، فإنها بلدان تتمتع بأقصى درجة من الحرية السياسية (الأكثر تحراً من الناحية السياسية) ، بينما البلدان التي تأخذ القيمة 7 فإنها بلدان تتمتع بأدنى درجة من الحرية السياسية (الأقل تحراً من الناحية السياسية). و لقياس أثر زيادة الديمقراطية على النمو الاقتصادي ، تم إعداد متغير الديمقراطية ( $DEMOC_{it}$ ) على النحو التالي:

$$DEMOC_{it} = (14 - CLI_{it} - PRI_{it}) / 12 \quad (3)$$

و طبقاً لهذه المعادلة ، فإن مؤشر  $DEMOC_{it}$  يتراوح بين الصفر والواحد الصحيح. و من ثم ، فإن البلدان التي تأخذ تقديراً مساوياً للصفر ، فإنها تتمتع بأدنى درجة من الديمقراطية. أما البلدان التي تأخذ تقديراً مساوياً للواحد الصحيح ، فإنها بلدان تتمتع بأقصى درجة من الديمقراطية. و عليه ، فإن زيادة قيم  $DEMOC_{it}$  تعني زيادة درجة الديمقراطية. و لهذا فإنه من المتوقع أن يكون لمتغير  $DEMOC_{it}$  أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي.

- جودة إدارة الحكم ( $QOG_{it}$ ): للتعبير عن جودة إدارة الحكم سيتم استخدام مؤشر الدليل الدولي للمخاطر الدولية (ICRG) International Country Risk Guide لجودة الحكومة الذي تصدره مجموعة (PRS) Political Risk Services. حيث أن هذا الدليل مؤشر قريب جداً من جودة إدارة الحكم (Rothstein, 2011, p. 2). حيث تُعرف جودة الحكومة على أنها النزاهة في ممارسة السياسات العامة (Ibid., p. 4). و قيمة مؤشر جودة إدارة الحكم المستخدم هو عبارة عن متوسط قيم ثلاثة مؤشرات فرعية هي: الفساد ، احترام سيادة القانون و النظام ، و الجودة البيروقراطية. و تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح. حيث تشير القيم المرتفعة لهذا المؤشر إلى جودة مرتفعة لجودة الحكومة. و من المتوقع أن يكون للزيادة في جودة إدارة الحكم أثراً موجباً على النمو الاقتصادي. بمعنى أن الزيادة في جودة إدارة الحكم سوف تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

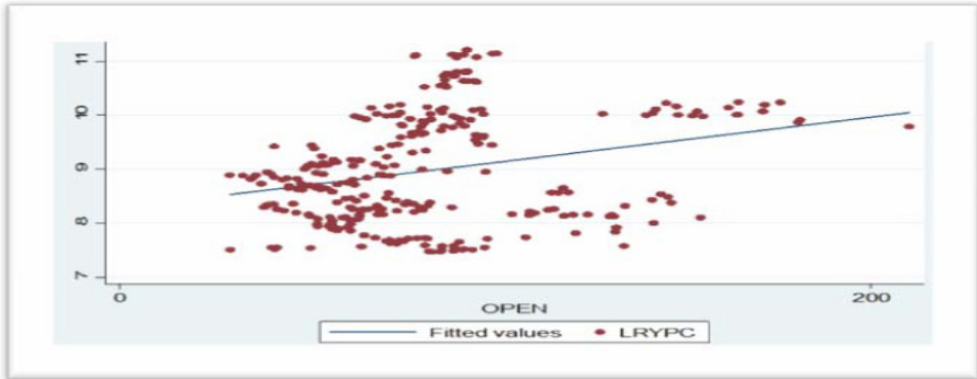
#### 4. النتائج التجريبية

يستهدف هذا البند بشكل أساسي تحليل النتائج التجريبية لقياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محل الدراسة. ولعله من المفيد قبل إجراء هذا التحليل القيام بالتعرف على طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في هذه البلدان باستخدام الشكل البياني. وبالتالي سوف ينقسم هذا البند إلى ثلاثة بنود فرعية هي: العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، تقييم جودة النتائج التجريبية، نتائج تقدير النماذج المستخدمة في التقدير.

##### 1.4. العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

يوضح الشكل رقم (1) العلاقة بين الانفتاح التجاري ( $OPEN_{it}$ ) كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي ( $LRYPC_{it}$ ) كمتغير تابع في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محل الدراسة خلال الفترة 1990-2011. ويتضح من هذا الشكل أن زيادة درجة الانفتاح التجاري يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (1). الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:  
2011 - 1990



##### 2.4. تقييم جودة النتائج التجريبية

عند القيام بتقدير نماذج الآثار الثابتة المستخدمة في قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو

الاقتصادي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محل الدراسة تم الأخذ في الاعتبار الآتي: (1) أن تكون النتائج خالية من مشاكل الاقتصاد القياسي. (2) أن تكون النماذج المستخدمة محددة بشكل جيد من الناحية الإحصائية. ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

- تم معالجة مشكلة عدم ثبات التباين و الارتباط الذاتي باستخدام طريقة التقدير المستخدمة السابق ذكرها.
- لا اختبار فيما إذا كانت هناك مشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity في المعادلة المقدرة أم لا ، تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة باستخدام حزمة برامج الاقتصاد القياسي Stata المستخدمة في التقدير التي تقوم بشكل روتيني عند التقدير بإهمال المتغير الذي له علاقة ارتباطية قوية بمتغير مستقل آخر ضمن المتغيرات المستقلة الخاصة بكل نموذج من النماذج محل التقدير. ومن ثم لا توجد مشكلة ازدواج خطي في النموذجين المقدرين.
- تشير قيمة إحصاء اختبار Wald إلى وجود معنوية إحصائية لكل معاملات المتغيرات المستقلة مع الواردة في كل نموذج من النموذجين المقدرين (انظر الجدول رقم (1)).

#### 3.4. نتائج تقدير النماذج المستخدمة في التقدير

بالإطلاع على الجدول (1) يمكن بيان نتائج قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي كما يلي:

الجدول رقم (1) نتائج قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : 1990-2011  
المتغير التابع : النمو الاقتصادي (لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)  $(LRYPC_{it})$ .

المتغيرات المستقلة	نماذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة لكل من الدولة والدورات التجارية	
	(1)	(2)
$LRYPC_{it-1}$	0.849*** (0.000)	0.850*** (0.000)
$FDIY_{it-1}$	0.001* (0.073)	0.001* (0.076)
$FSD_{it}$	-0.002*** (0.000)	-0.002*** (0.000)

يتبع ...

المتغيرات المستقلة	نماذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة لكل من الدولة والدورات التجارية	
	(1)	(2)
FSD <sub>it-1</sub>	0.001××× (0.001)	0.001*** (0.001)
INVIY <sub>it</sub>	0.002*** (0.000)	0.001*** (0.001)
INFR <sub>it</sub>	-0.001× (0.096)	-0.001 (0.100)
POPG <sub>it</sub>	-0.008*** (0.000)	-0.008*** (0.000)
QOG <sub>it</sub>	-0.528*** (0.007)	-0.524*** (0.008)
QOG <sup>2</sup> <sub>it</sub>	0.371** (0.032)	0.368** (0.033)
OPEN <sub>it</sub>	0.001** (0.042)	0.001** (0.044)
DEMOC <sub>it</sub>		0.001 (0.980)
Waldc <sup>2</sup>	2465708*** (0.000)	2454609*** (0.000)
عدد المشاهدات	191	

ملاحظات: \*\*\* معنوي عند مستوي دلالة قدره 1 %

\*\* معنوي عند مستوي دلالة قدره 5 %

\* معنوي عند مستوي دلالة قدره 10 %

- القيم بين الأقواس تمثل قيم - p

1. وجود أثر ايجابي ضعيف ومعنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي. فقد بلغ معامل انحدار الانفتاح التجاري قيمة ضئيلة بلغت 0.001 تقريباً في النموذجين المقدرين. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Hakura 2004) الخاصة ببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث بلغ معامل انحدار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980 - 2000 في هذه الدراسة قيمة ضئيلة أيضاً بلغت 0.005. ويرجع الأثر الايجابي الضعيف للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بشكل جزئي إلى أن معدل تخفيض القيود التجارية في هذه البلدان لم



يصل بعد إلى المستوى الذي يسمح بوجود دور جوهري ايجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي . كما تتفق نتائج الدراسة فيما يتعلق بالأثر الايجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي مع نتائج الدراسات التالية: ، (1992) Dollar ، (1993) Ben-David ، (1995) Sachs and Warner ، (2005) Hakura ، (2006) . فالصادرات يترتب عليها تحقيق زيادة في حصة الصرف الأجنبي ، الأمر الذي يجعل من السهل استيراد المدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي . ومن الدراسات التي تدعم الأثر الايجابي للصادرات على النمو الاقتصادي ما يلي: ، (1996) Fosu ، (1995) Arnade and Vasavada ، (1996) Thornton . وقد تم الحصول على نتيجة مفادها أن الإنفتاح التجاري يساهم مساهمة ضئيلة في زيادة معدل النمو الاقتصادي في هذه الدراسة بعد التحكم في المتغيرات التالية : الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، تنمية القطاع المالي ، معدل التضخم المحلي ، الاستثمار المحلي الإجمالي ، معدل النمو السكاني ، جودة إدارة الحكم ، و الديمقراطية .

2. وجود أثر ايجابي ومعنوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل في السنة السابقة ( $FDIY_{it-1}$ ) على النمو الاقتصادي . ويشير هذا إلى أن زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ، مما يترتب عليه زيادة الناتج الكلي ، ومن ثم يحدث التأثير الايجابي على النمو الاقتصادي . كما أن هذه الاستثمارات تحفز النشاط الاقتصادي وتحسن رأس المال البشري من خلال آثار الوفورات ، وهو ما يؤثر في النهاية بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي . وقد تم الحصول على نتيجة مماثلة في دراسة (2011) Limin and Linyunun ودراسة (2012) Juma . كما تم التوصل إلى وجود أثر ايجابي ومعنوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل على النمو الاقتصادي في الدراسات التالية: ، (1996) Balasubramanyam et al . ، (1994) Blomstrom et al . ، (2003) Hassan ، (1998) Olofsdotter . وقد تم استخدام  $FDIY_{it-1}$  لعلاج مشكلة احتمال أن يكون هناك علاقة تبادلية بين  $FDIY_{it}$  والنمو الاقتصادي أو للتخلص من مشكلة احتمال أن يتأثر النمو الاقتصادي بالمتغير  $FDIY_{it}$  (مشكلة احتمال أن يكون متغيراً مستقلاً ما متغيراً تابعاً في النموذج Endogeneity (انظر : Juma ، 2012: p. 15).

3. وجود أثر إيجابي ومعنوي للاستثمارات المحلية الإجمالية. وتتفق هذه النتيجة مع النتائج المتوصل إليها في كل من دراسة (Makdisi et al. (2005) و دراسة (Ncuke et al. (2013). فزيادة الاستثمارات المحلية الإجمالية -مثل زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل - يترتب عليها زيادة الطلب الكلي التي تؤدي بدورها إلى زيادة الناتج الكلي و النمو الاقتصادي. كما يترتب على زيادة الاستثمارات المحلية توفير الكثير من الموارد المالية للحكومة التي يمكن استخدامها في الإنفاق على البرامج الاقتصادية والاجتماعية شاملاً الاستثمارات ، مما يترتب عليه تحقيق زيادة في معدل العمالة الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل المحلي ونموه.

4. وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدل التضخم المحلي على النمو الاقتصادي (النموذج رقم (1)). وتتفق هذه النتيجة مع النتائج المتوصل إليها في الدراسات التالية: Barro (1999)، Rahman and Hassan (2003)، Gwartney et al. (1998)، Salahuddin (2010)، Coutinho (2012)، Wassal (2012). فمعدل التضخم المرتفع يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وتشجيع الأفراد على تحويل الموارد بعيداً عن مجالات الإنتاج وفي اتجاه الأنشطة الأخرى التي تحميهم من أضرار التضخم ، الأمر الذي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

5. وجود أثر سلبي ومعنوي للنمو السكاني على النمو الاقتصادي. وقد تم الحصول على نتيجة مماثلة في دراسة الشوربجي (2005) عن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستخدام نموذج ديناميكي ، ودراسة كل من (Aguirre (2007) و (Trang (2011). فزيادة معدل نمو السكان تؤدي إلى انخفاض الادخار المحلي الإجمالي ، مما يترتب عليه انخفاض الاستثمار المحلي الإجمالي ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

6. وجود أثر إيجابي ومعنوي لتنمية القطاع المالي في السنة السابقة ( $MSY_{it-1}$ ) على النمو الاقتصادي. ويشير هذا إلى أهمية الدور التمويلي للقطاع المالي في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

7. وجود أثر إيجابي ولكنه غير معنوي للديمقراطية على النمو الاقتصادي. وربما يرجع عدم المعنوية الإحصائية لهذا التغير بشكل جزئي إلى عدم وصول كل بلد

من البلدان محل الدراسة إلى المستوى الكافي بخصوص الحريات المدنية والحقوق السياسية الذي يسمح بالتأثير الموجب بشكل جوهري على النمو الاقتصادي .

8. وجود أثر سلبي ومعنوي لجودة إدارة الحكم ( $QOG_{it}$ ) على النمو الاقتصادي ( $LRYPC_{it}$ ). ونظراً لأن الإشارة المقدرة لمعامل انحدار تربيع ( $QOG_{it}^2$ ) جاءت موجبة ، فإن منحنى العلاقة بين  $QOG_{it}$  و  $LRYPC_{it}$  يأخذ شكل حرف U. ويعني هذا أن معدل النمو الاقتصادي سوف يقل في البداية عندما يزيد مستوى جودة إدارة الحكم، ثم يزيد في حالة زيادة هذا المستوى عن حد معين. لاحظ أنه سبق ذكر أن مؤشر جودة إدارة الحكم هو عبارة عن متوسط قيم ثلاثة مؤشرات فرعية هي: الفساد، احترام سيادة القانون و النظام، والجودة البيروقراطية. و تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح. حيث تشير القيم المرتفعة لهذا المؤشر إلى الجودة المرتفعة لإدارة الحكومة.

#### خامساً: خاتمة

من الواضح ان نتائج هذه الدراسة تقدم ادلة قوية حول التأثير الايجابي الضئيل للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لعينة مكونة من 13 بلداً من منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا. و من الواضح أيضاً أن التجارة تمارس تأثيراً ايجابياً على النمو لكن إذا ما تم مزجها مع عوامل و خصائص أخرى ذات اهمية حاسمة كالاستثمارات ، الديمقراطية ، وجودة ادارة الحكم. ولزيادة الأثر الموجب للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي يجب على حكومات البلدان محل الدراسة القيام بالإجراءات التالية : (1) رفع مستوى جودة إدارة الحكم من خلال مكافحة الفساد واحترام القانون والنظام وتحسين الجودة البيروقراطية. (2) دعم الديمقراطية من خلال زيادة الحريات المدنية والحقوق السياسية. (3) العمل على تنمية القطاع المالي. (4) الحفاظ على معدل تضخم مستقر .

#### الهوامش

(1) يظهر التحليل التجريبي لـ Broda et al (2006) أن نمو حجم الأصناف المستوردة يساهم بنسبة 15 بالمئة في نمو إنتاجية بلد نموذجي في العالم ، على أن تأثيراتها تكون اكبر في البلدان النامية. انظر كذلك في Feestra (2004) للتعرف على مختلف النقاشات و الدراسات السابقة التي

أظهرت وجود ترابط ايجابي بين أصناف المنتجات المستوردة والنمو الاقتصادي .  
(2) يوثق Redding (1999) في دراسته واقع أن الانفتاح التجاري يمكن أن يعيق النمو الاقتصادي في البلدان التي تتميز بوجود «تخلف نسبي Comparative Disadvantage» في نمو الإنتاجية للقطاعات المتخصصة في اقتصاديات تلك البلدان. في مثل هذا السيناريو ، إتباع سياسات حمائية انتقائية من شأنه أن يحفز التقدم التكنولوجي وبالتالي النمو الاقتصادي .  
(3) انظر على سبيل المثال: Balassa (1985) ، Rau (1985) ، Heitger (1986) ، Syrquin and Chenery (1989) ، Lopez (1990) ، Quah and Rauch (1990) ، Nishimizu and Page (1990) ، Barro (1991) ، Dollar (1992) ، Tybout (1992) ، Harrison (1996) ، Edward (1998) ، (1992) .  
(4) يرى Edwards (1989) و Villanueva (1994) أن تكوين رأس المال البشري يميل لرفع التأثيرات الايجابية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي. كما أن دراسة Dowrick and Golley (2004) أظهرت أن الانفتاح التجاري يساهم في النمو الاقتصادي من خلال تحسين نمو الإنتاجية و الاستثمار اللذان بدورهما يرفعان من النمو الاقتصادي لكن بقيم أقل نسبياً .  
(5) تدعم دراسة Dollar and Kraay (2004) حول تأثير الانفتاح التجاري و المؤسسات على النمو الاقتصادي هذه الأدلة. حيث تخلص الدراسة أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً مع وجود مؤسسات بنوعية أفضل تشهد تطوراً سريعاً مقارنة بالبلدان الأخرى .

## المراجع الانجليزية

الشوربجي ، مجدي (2005) ، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، خلال الفترة 14 - 15 نوفمبر ، 2005 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر - الجزائر .

Ades, A.F., and Glaeser, E. (1999). Evidence on Growth, Increasing Returns and the Extent of the Market, *Quarterly Journal of Economics*, Vol.114, pp. 1025–1046.

Aghion, P. and Howitt, P. (1992). A Model of Growth through Creative Destruction, *Econometrica*, Vol.60 (2), pp. 323-351.

Aguirre, M. S. (2007). Determinants of Economic Growth, Population and

Family Wealth, Centro de Investigación Familia (FADEP), pp.5-78.

Ahmed, S. M. and Ansari, M. I. (1998). Financial Sector Development and Economic Growth: The South-Asian Experience, *Journal of Asian Economics*, Vol.9 (3), pp. 503 – 517.

Alesina, A. Spolaore, E. and Wacziarg R. (2000). Economic Integration and Political Disintegration, *American Economic Review*, Vol.90, pp.1276–1296.

Arestis, P. and Demetriades, P. (1977). Financial Development and Economic Growth: Assessing the Evidence, *Economic Journal*, Vol.107 (442), pp.783 – 799.

Arnade, C. and Vasavada, U. (1995). Causality between Productivity and Exports in Agricultural: Evidence from Asia and Latin America, *Journal of Agricultural Economics*, Vol.46, pp.174-186.

Balassa, (1978). Exports and Economic Growth: Further Evidence, *Journal of Development Economics*, Vol.5 (2): pp.181 -189.

Baltagi, B. H. (1995). Econometric Analysis of Panel Data, New York: Wiley.

Barro, R. and Sala-i-Martin, X. (1995). Economic Growth, Cambridge, MA: McGraw-Hill.

Barro, R. J. (1996). Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study, NBER Working Paper (5698), pp.01-112.

Barro, R. J. (1999). Determinants of Economic Growth: Implications of the Global Evidence for Chile, *Cuadernos de Economía*, Vol.36 (107), pp. 443-478.

Barro, R., and Sala-i-Martin, X. (1997). Technological Diffusion, Convergence, and Growth. *Journal of Economic Growth*, Vol.2, pp. 1–26.

Beck, N. and Katz, H. N. (1995). What to do (and not to do) with Time Series – Cross – Sections Data, *The American Political Science Review*, Vol.89 (3), pp. 634 -647.

Behname, M. (2012). Foreign Direct Investment and Economic Growth: Evidence from Southern Asia, *Atlantic Review of Economics*, Vol.02, pp. 1-14.

Ben – David, D. (1993). Equalizing Exchange: Trade Liberalization and Income Convergence, *Quarterly Journal of Economics*, Vol.108 (3), pp.653 -679.

Buss, M. and Koniger, J. (2012). Trade and Economic Growth: A Re- examination of the Empirical Evidence, Hamburg Institute of International Economics (123), pp.1-24.

Chuang, Y. (1998). Learning by Doing, the Technology Gap and Growth, *International Economic Review*, Vol.39 (3), 697-721.

Clerides, SK. Lach, S. and Tybout, JR. (1998). Is learning by exporting important? Micro-dynamic Evidence from Colombia, Mexico, and Morocco, *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 113(3), pp.903–947.

Coe, D., Helpman, E. and Hoffmaister, A. (1997). North-South R&D Spillovers, *Economic Journal*, Vol. 107, pp. 134-149.

Coe, D. and Helpman, E. (1995). International R&D Spillovers, *European Economic Review*, Vol. 39, pp. 859-887.

Coutinho, L. (2012). Determinants of Growth and Inflation in Southern Mediterranean Countries, MEDPRO Technical Report (10), pp. 1-33.

Darrat, A. (1999). Are Financial Deepening and Economic Growth Causality Related?, *International Economic Journal*, Vol. 13 (3), pp.19-35.

Dollar, D. (1992). Outward – Oriented Developing Economies Really Do Grow More Rapidly: Evidence from 95 LDCs, 1975 - 1985, *Economic Development and Cultural Change*, Vol.40 (3), pp.523 – 544.

Fosu, Oteng- Abayie E. and Magnus, F. J. (2006). Bounding Testing Approach: An Examination of Foreign Direct Investment, Trade, and Growth Relationships, *American Journal of Applied Sciences*, Vol.3 (11), pp.2079-2085.

Giuliano, P and Ruiz-Arranz, M. (2005). Remittances, Financial Development, and Growth, IMF Working Paper (05/234), pp. 3-33.

Grossman, G. and Helpman, E. (1990). Comparative Advantage and Long-Run Growth. *American Economic Review*, Vol. 80, pp.796–815.

- Grossman, G. and Helpman, E. (1991). Innovation and Growth in the World Economy. MIT Press Cambridge, MA.
- Gwartney, J. Lawson, R. and Holcombe, R. (1998). The Size and Functions of Government and Economic Growth, Joint Economic Committee, pp.1-33.
- Hakura, D. (2004). Growth in the Middle East and North Africa, IMF Working Paper (04/56), pp. 3-33.
- Hasan, R., Quibria, M. G., and Kim, Y. (2003). Poverty and Economic Freedom: Evidence from Cross – Country Data, East-West Center Working Papers (60), pp.2-43.
- Hassan, M. K. (2003). FDI, Information Technology and Economic Growth in the MENA Region, ERF Paper, pp.1-30.
- Howitt, P. (2000). Endogenous Growth and Cross-Country Income Differences, American Economic Review, Vol. 90, pp 111–130.
- Hsiao, C. (1986). Analysis of Panel Data, Cambridge: Cambridge University Press.
- Huang, L. and Chang, S. (2013). Revisit the nexus of trade openness and GDP growth: Does the financial system matter? *The Journal of International Trade & Economic Development*, pp.1-21.
- Hussein, M. A. (2009). Impacts of Foreign Direct Investment on Economic Growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries, International Review of Business Research Papers, Vol. 5 (3), pp. 362-376.
- Jongwanich, J. (2001). Workers' Remittances, Economic Growth and Poverty in Developing Countries Asia and the Pacific Countries, UNESCAP Working Paper (07/01), pp.1-25.
- Keller, W. (2000). Do trade partners and technology flows affect productivity growth? , World Bank Economic review, Vol. 14, pp. 17-47.
- Keller, W. (2004). International technology diffusion, *Journal of Economic Literature*, Vol.42 (3), pp. 752-782.
- King, R. G. and Levine, R. (1993a). Financial Intermediation and Economic

Development, In C. Mayer and X. Vives (Eds.). Capital Market and Financial Intermediation, New York: Cambridge University Press, pp.156-196.

King, R. G. and Levine, R. (1993b). Finance and Growth: Schumpeter Might be Right, *Quarterly Journal of Economics*, Vol.108 (3), pp.717 – 737.

Levine, R. and Renelt, D. (1992). A sensitivity analysis of cross-country growth regressions, *American Economic Review*, Vol. 82(4), pp.942–963.

Lucas, R. (1988). On the Mechanic of Economic Development. *Journal of Monetary Economics*, Vol.22, pp.3–42.

Madsen, J. (2009). Trade barriers, openness, and economic growth, *Southern Economic Journal*, Vol. 76(2), pp.397–418.

Makdisi, S. Fattah, Z., and Liman, I. (2005). Determinants of Economic Growth in the MENA Region, Arab Planning Institute Working Paper (03/01), pp.3-49.

Meek, N. (2003). Economic Freedom, Civil Reform, and Material Prosperity: An International Correlation Study, *Libertarian Alliance & Nigel Meek* (183), pp.1-12.

Morrisset, P. (2000). Foreign Direct Investment to Africa: Policies also Matter *Transnational Corporation*, Vol. 9 (2), pp.107-125.

Murinde, V. and Eng, F. (1994). Financial Development and Economic Growth in Singapore: Demand – Following or Supply – Leading?, *Applied Financial Economics*, Vol.4 (6), pp.391 – 404.

Narayana, M. R. (2001), Impact of Grants – in – Aid on Collegiate Education: Evidence and Implications of a Regional Study in India, *Education Policy Analysis Archives*, Vol.9 (21), pp.1-34.

Ncube, M., Anyanwu, J. and Hausken, K. (2013). Inequality, Economic Growth, and Poverty in the Middle East and North Africa (MENA), African Development Bank Group, Working Paper Series (195), pp.05- 28.

Rahman, M. A. and Salahuddin, M. (2010). The Determinants of Economic Growth in Pakistan: Does Stock Market Development play a Major Role?, *Economic Issues*, Vol. 15, pp.69-86.



Redding, S. (1999). Dynamic Comparative Advantage and the Welfare Effects of Trade, Oxford Economic Papers, Vol. 51, pp.15–39.

Rigobon, R and Rodrik, D. (2004). Rule of law, democracy, openness, and income: estimating the interrelationships, NBER Working Paper Series (10750), pp.1–28.

Rodriguez, F. and Rodrik, D. (1999). Trade policy and economic growth: A Skeptic's guide to the cross-national evidence, NBER Working Paper Series (7081), pp.1–80.

Rodrik, D. Subramanian, A. and Trebbi, F. (2004). Institutions rule: the primacy of institutions over geography and integration in economic development, *Journal of Economic Growth*, Vol.9, pp.131–165.

Rothstein, B. (2011). Quality of Government and Epistemic Democracy, Paper to be presented at the Workshop Epistemic Democracy in Practice to be held at Yale University, New Haven, pp.1-30.

Sachs, J. (1987). Trade and exchange rate policies in growth-oriented adjustment programs, NBER Working Paper Series (2226), pp.1–47.

Sachs, J., and Warner, A. (1995). Economic Reform and the Process of Global Integration. Brookings Papers on Economic Activity, pp. 1–118.

Sarkar, P. (2008). Trade Openness and Growth: Is There Any Link? *Journal of Economic Issues*, Vol. 42, pp.763–785.

Srinivasan, T. G. (2002). Globalization in MENA: A Long Term Perspective, paper presented for the fourth Mediterranean Development Forum, Amman, Jordan- October 6-9, 2002.

Thornton, J. (1996). Cointegration, Causality and Export-led Growth in Mexico, 1895-1992, *Economics Letters*, Vol.50, pp.413–416.

Vamvakidis, A. (1998). Regional integration and economic growth, *World Bank Economic Review*, Vol.12 (2), pp.251–270.

Van den Berg, H. and Lewer, J. (2007). International trade and economic growth, M.E. Sharpe, Armonk, New York.

Wacziarg, R. (2001). Measuring the dynamic gains from trade, World Bank Economic Review, Vol.15 (3), pp.393–429.

Wacziarg, R. and Welch, K. (2008). Trade Liberalization and Growth: New Evidence, World Bank Economic Review, Vol.22 (2), pp. 187-231.

Walde, K. and Wood, C. (2004). The empirics of trade and growth: where are the policy recommendations? , International Economics and Economic Policy, Vol. 1 (2–3), pp.275–292.

Wassal, K. A. (2012). Foreign Direct Investment and Economic Growth in Arab Countries (1970-2008): An Inquiry into Determinants of Growth Benefits, *Journal of Economic Development*, Vol.37 (4), pp.80-100.

Yanikkaya, H. (2003). Trade Openness and Economic Growth: A Cross-Countries Empirical Investigation. *Journal of Development Economics*, Vol.72, pp. 57–89.

Young, A. (1991). Learning by Doing and the Dynamic Effects of International Trade. *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 106, pp. 369–405.

## أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية

عزة حجازي\*

ملخص

استهدفت الدراسة الحالية اختبار أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية خلال الأعوام من 2003 وحتى 2012. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي في عرض وتحليل وضع كل من الحرية الاقتصادية والسياسية والفساد في الدول العربية. كما تبنت الدراسة الأسلوب القياسي لتقدير أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية. وقد أوضحت النتائج أن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض الفساد في حالة توفر بيئة سياسية سليمة، وتؤدي إلى ارتفاع الفساد في حالة انخفاض الحرية السياسية. ومن ناحية أخرى تؤدي الحرية السياسية إلى انخفاض الفساد في حالة توفر بيئة اقتصادية جيدة، وتؤدي إلى ارتفاع الفساد في حالة انخفاض الحرية الاقتصادية. كما أوضحت النتائج معنوية التفاعل فيما بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية في الحد من الفساد في الدول العربية.

## Impact of Economic and Political Freedom On Corruption in Arab Countries

Azza Hegazy

Abstract

The current study aimed to test the impact of economic and political freedom on corruption in the Arab countries during the years from 2003 to 2012. To achieve the objectives of the study we relied on the analytical method in presenting and analyzing the status of each of economic and political freedom and corruption in the Arab countries. The study also adopted the empirical method to estimate the impact of economic and political freedom on corruption in the Arab countries. The results showed that economic freedom leads to a reduction in corruption case provides a sound political environment, and lead to rising corruption in the case of low political freedom. On the other hand, political freedom leads to reduced corruption in the case provides a good economic environment, and lead to rising corruption in the case of low economic freedom. The results also showed significant interaction between economic freedom and political freedom on the reduction of corruption in the Arab Countries.

\*أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان - جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: azza\_hegazy@yahoo.com

## أولاً: مقدمة

أصبح الفساد من الموضوعات التي تشغل الكثيرين في الوقت الراهن نظراً لانتشاره في الكثير من دول العالم. فقد أشارت إحصاءات منظمة الشفافية العالمية لعام 2012 إلى معاناة حوالي 120 دولة (تمثل النسبة 70%) من 171 دولة متقدمة ونامية من ارتفاع مستويات الفساد، وأشارت الإحصاءات أيضاً أن الصومال، وكوريا الشمالية، والسودان، وأفغانستان، والعراق، وليبيا، وزيمبابوي تعد الأكثر فساداً.<sup>(1)</sup> وعلى الصعيد العربي، كُبد الفساد الدول العربية حوالي 300 مليار دولار عام 2012<sup>(2)</sup>

وقد دفعت هذه الظاهرة المهتمين لدراسة محددات الفساد والتعرف على آثاره في الكثير من الدول. وعلى الرغم من زخم الأدبيات بإطار نظري للفساد، إلا أن الدراسات التطبيقية كانت محدودة نظراً لعدم توفر بيانات عن الفساد بسبب سرية وعدم مشروعيتها. غير أنه في السنوات الأخيرة أصدرت بعض المنظمات الدولية بيانات عن الفساد مما سمح بتحليل هذه الظاهرة في دول العالم ودراسة علاقته ببعض المتغيرات الأخرى التي تؤثر فيه ويؤثر فيها.

في محاولة للتعرف على محددات الفساد، أكدت بعض الأدبيات أن الحرية الاقتصادية والسياسية محددان للفساد. ويقصد بالحرية الاقتصادية سيادة المنافسة بين الوحدات الاقتصادية في إطار محدودة تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية. أما الحرية السياسية فيقصد بها سيادة المنافسة السياسية من خلال إتاحة الحقوق السياسية والمدنية.

وفي إطار الحرية السياسية تعرّض العالم منذ عام 2011 لموجة من الاحتجاجات والتظاهرات غير المسبوقة ضد الأنظمة الاستبدادية المرتبطة بتقشّي الفساد. وقد نتج عن هذه التظاهرات التحول من الشكل الاستبدادي للحكم إلى شكل يتميز بالحرية السياسية مثلما حدث في تونس ومصر. ونتيجة لهذا التصاعد في التظاهرات، أقدمت بعض الدول العربية مثل المغرب، والجزائر، والكويت، ولبنان، والأردن، وعمان، والبحرين، والعراق على تقديم بعض التنازلات المتعلقة بالحكم الاستبدادي وإتاحة قدر أكبر من الحرية السياسية<sup>(3)</sup> جنباً إلى جنب الحرية الاقتصادية التي تتمتع بها الدول العربية بدرجات متفاوتة.<sup>(4)</sup>

من هنا يمكن إثارة عدة تساؤلات تبلور مشكلة الدراسة الحالية وهي: هل توفر الحرية الاقتصادية بمفردها يعتبر كافياً للحد من الفساد في الدول العربية دون الحاجة لوجود حرية سياسية؟ وهل توفر قدر أكبر من الحرية السياسية يساهم في الحد من الفساد في تلك الدول بغض

النظر عن مستوى الحرية الاقتصادية السائدة؟ وهل توفر الحرية الاقتصادية والسياسية معاً يساهم في الحد من الفساد؟

وفقاً للخلفية السابقة تمثلت فرضيات الدراسة فيما يلي:

1- تؤدي الحرية الاقتصادية إلى انخفاض الفساد في حالة وجود مستوى معين من الحرية السياسية.

2- تؤدي الحرية السياسية إلى انخفاض الفساد في حالة وجود مستوى معين من الحرية الاقتصادية.

3- تؤدي الحرية الاقتصادية والسياسية إلى انخفاض الفساد في حالة معنوية الأثر التفاعلي فيما بين الحريتين.

وتتبع أهمية الدراسة الحالية من أن أغلب الدول العربية تعاني من ارتفاع مستويات الفساد بها مما يستدعي ضرورة التعرف على محددات الفساد لمحاولة التحكم فيه. وعلى الرغم من توفر مستويات معينة من الحرية الاقتصادية والسياسية في الدول العربية، إلا أن دراسة أثر كلا الحريتين على الفساد لم تحظ بالاهتمام في الدراسات الخاصة بالدول العربية. وقد استدعى ذلك ضرورة دراسة هذا الأثر والاستعانة بما تسفر عنه الدراسة من نتائج في صياغة بعض المقترحات التي يمكن أن تساهم في مكافحة الفساد في الدول العربية.

استناداً على ما سبق، تتمثل أهداف الدراسة في التوصيف النظري لكل من الحرية الاقتصادية والسياسية والفساد، علاوة على التعرف على أوضاع الفساد والحرية الاقتصادية والسياسية في الدول العربية خلال الأعوام<sup>(5)</sup> من 2003 وحتى 2012، بالإضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة. وفي إطار تحقيق أهداف الدراسة تم تبني المنهج الاستقرائي في استقراء واقع الحرية الاقتصادية والسياسية والفساد في الدول العربية. وبالتالي تم توصيف المتغيرات المتعلقة بمشكلة الدراسة وتجميع البيانات الخاصة بتلك المتغيرات لاستخدامها في اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة. وفيما يتعلق بأسلوب الدراسة، فقد تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي في عرض وتحليل وضع كل من الحرية الاقتصادية والسياسية والفساد في الدول العربية. كما تبنت الدراسة الأسلوب القياسي لتقدير أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية. وانقسمت الدراسة إلى خمسة أجزاء. بعد المقدمة التي شكلت الجزء الأول، تناول الجزء الثاني توصيفاً نظرياً لمفهوم كل من الفساد والحرية الاقتصادية والسياسية وأثر كلتا الحريتين على الفساد، بالإضافة إلى توضيح مفهوم أثر تفاعل الحرية الاقتصادية والسياسية في الحد من الفساد. وتم في الجزء الثالث التطرق لوضع الفساد والحرية الاقتصادية والسياسية في الدول العربية خلال فترة

الدراسة الممتدة من عام 2003 وحتى عام 2012. وتضمن الجزء الرابع من الدراسة نتائج قياس أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية من خلال تطبيق نموذج قياسي. أما الجزء الخامس فاشتمل على خاتمة للدراسة وبعض السياسات المقترحة التي يمكن أن تساهم في الحد من الفساد في الدول العربية.

## ثانياً: الفساد والحرية الاقتصادية والسياسية - إطار نظري

### 1- مفهوم الفساد، وأنواعه، ومحدداته

أشار (Cobus de Swardt) في مقولة له أن "الفساد جريمة ضد المجتمع".<sup>(6)</sup> والفساد منتشر في أنحاء العالم بدرجات متفاوتة وتمتد جذوره لتشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وأول صعوبة تواجه دارس الفساد هي تعريفه وكيفية قياسه، وذلك نظراً لتعدد أشكال وأبعاد الفساد.

فقد عرف (Paldam، 2002: 217) على أنه "المكاسب غير القانونية التي يحصل عليها شخص ما على حساب موكله وذلك عند تعامل الشخص مع طرف ثالث". وعرف (LaFree and Morris، 2004:603) الفساد على أنه "انتهاك الإدارة الحكومية للقواعد الرسمية وغير الرسمية للحصول على مكاسب مباشرة وغير مباشرة من الوظيفة ومنح طرف ثالث خدمات أو موارد كان من الصعب أو المستحيل الحصول عليها". في حين عرف (Aidt، 2011:15) الفساد على أنه "السلوك الذي يستخدم فيه الموظف العام سلطته لتحقيق منفعة شخصية وبما يتعارض مع قواعد اللعبة". وعرفت (Jain، 2001:73) الفساد على أنه "سلوك يمارسه العاملون في الإدارات الحكومية استغلالاً لسلطاتهم من أجل مكاسب شخصية".

استناداً على ما سبق، يلاحظ أن تعريف كل من (Paldam، 2002) و (LaFree and Morris، 2004) كان ضيقاً حيث اقتصر الفساد من وجهة نظرهم على وجود ثلاثة أطراف للفساد وبالتالي أهمل في التعريفين بعض أشكال الفساد مثل الاختلاس الذي يقتصر على وجود طرفين هما الموكل والوكيل، كما أن (Paldam، 2002) جرم الفساد في تعريفه بوصفه أنه غير قانوني. أما تعريف كل من (Aidt، 2011) و (Jain، 2001) فقد كان أعم وأشمل لكل أشكال الفساد نظراً لعدم تحديد وجود ثلاثة أطراف كضرورة لوجود الفساد.

وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق على مفهوم الفساد، إلا أن المفهوم السائد في أغلب الأدبيات هو الصادر عن منظمة الشفافية العالمية (Transparency International، 2008)

والتي عرفت الفساد على أنه "إساءة استخدام السلطة العامة في تحقيق مكاسب خاصة". ويتضمن تعريف منظمة الشفافية العالمية للفساد جميع الأنشطة التي يمارسها السياسيون والإداريون والمشرعون للحصول على مكاسب شخصية. وبالتالي يمكن تصنيف الفساد وفقاً للعلاقة بين الحكومة والشعب والتي تتركز على ثلاثة محاور تتمثل في علاقة الشعب بالنخب السياسية، والإدارية، والقضائية. ووفقاً لهذه العلاقات توجد ثلاثة أنواع للفساد. النوع الأول هو الفساد السياسي ويشير إلى الفساد الذي تمارسه النخب السياسية بوضع سياسات عامة تخدم مصالحها الشخصية. والنوع الثاني هو الفساد الإداري ويشير إلى الفساد الذي يمارسه الإداريون عند التعامل مع عامة الشعب. والنوع الثالث هو الفساد التشريعي ويشير إلى حالة تأثر سلوك المشرع بمجموعات ذات مصالح مما يدفعه لسن تشريعات معينة تؤثر على المجتمع ككل. (Jain ، 2001:74)

استناداً على الثلاثة أنواع السابقة للفساد، يمكن التمييز بين بعدين للفساد هما الفساد الكبير Grand corruption والفساد الصغير Petty Corruption. ويقصد بالفساد الكبير ذلك النوع من الفساد الذي تمارسه النخب السياسية والاقتصادية والتشريعية ويؤثر بشكل واضح على المجتمع نظراً لتشوه النظام ككل. أما الفساد الصغير فيقصد به الفساد الإداري الذي يوجد بسبب ضعف الجهاز الإداري ويشمل الطبقتين الوسطى والدنيا من الإداريين. (Kuloglu، et al. ، 2012: 414; USAID ، 2005:8) ومن ناحية أخرى يمكن تصنيف الفساد وفقاً لأشكاله التي تتمثل في الرشوة، والاختلاس، والاحتيال، والابتزاز، والمحسوبية، والمحاباة، والكسب غير المشروع.<sup>(7)</sup>

ويرجع ظهور الفساد واستمراره إلى ثلاثة عناصر أساسية. يتمثل العنصر الأول في السلطة التقديرية Discretionary power حيث يمتلك المسؤول الحكومي سلطة تصميم أو إدارة الأنظمة والسياسات بشكل تقديري. أما العنصر الثاني فهو الربح الاقتصادي Economic rent حيث تسمح السلطة التقديرية بإمكانية الحصول على أو خلق ربح. ويتمثل العنصر الثالث في المؤسسات الضعيفة Weak institutions حيث يكون لدى المسؤول الحكومي إمكانية استغلال السلطة التقديرية في الحصول على الربح.

توجد وجهتا نظر متعارضتان في كيفية تفاعل الثلاثة عناصر السابقة. تتمثل وجهة النظر الأولى في النظرة المؤسسية "Institutional View" التي تؤكد على دور المؤسسات الاقتصادية، والسياسية، والقانونية في ظهور واستمرار الفساد. أما وجهة النظر الثانية فتتمثل في نظرة التفاعل الاجتماعي "Social Interactions View" التي تؤكد على أن الفساد هو نتاج عوامل اجتماعية وأن تلك العوامل لها أثر أكبر من العوامل المؤسسية. (Aidt، 2011:16)

وفي إطار وجهتي النظر السابقتين تعددت النظريات والدراسات التي حاولت التعرف على محددات الفساد. فمن خلال النظرة المؤسسية أكد البعض على الجانب السياسي الذي يشمل الحرية السياسية (حقوق سياسية ومدنية) كمحدد للفساد، وركز البعض على الجانب الاقتصادي الذي يتضمن عناصر اقتصادية مثل الحرية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والتضخم والتفاوت في توزيع الدخل كمحددات للفساد، في حين أيد البعض الجانب القانوني بما يتضمنه من حقوق ملكية وفعالية تطبيق القوانين ونزاهة النظام القضائي كمحددات للفساد. ومن خلال نظرة التفاعل الاجتماعي، أثبت المؤيدون وجود أثر للعوامل الاجتماعية مثل التعليم، والدين، والعرق، والتاريخ الاستعماري على الفساد. وعلى ذلك يتضح أن محددات الفساد متعددة منها جانب الحريات المتمثل في الحرية الاقتصادية والحرية السياسية. (Treisman, 2000; Billger and Goel, 2009; Shen and Williamson, 2005 )

ولدراسة محددات الفساد بشكل تطبيقي أصدرت بعض المنظمات الدولية بيانات عن الفساد مما سمح بتحليل هذه الظاهرة في دول العالم. ومن أشهر المنظمات اهتماماً بقياس الفساد: (8) منظمة الشفافية العالمية التي تصدر مؤشر مدركات الفساد، والبنك الدولي الذي يصدر مؤشر السيطرة على الفساد كأحد مؤشرات الحوكمة. وقد أوضحت دراسة (Treisman ، 2007: 217) وجود ارتباط قوى بين المؤشرين، وبالتالي يمكن الاعتماد على أحدهما فقط في الدراسة الحالية، علماً بأن هذين المؤشرين أكثر واقعية ودقة مقارنة بالمؤشرات من مصادر أخرى. (Nur-tegin and Czap , 2012:56)

## 2- الحرية الاقتصادية والفساد

أشار الاقتصادي والمفكر السياسي Friedrich von Hayek في كتابه The Road to Serfdom (1944) أن "السيطرة الاقتصادية ليست مجرد السيطرة على قطاع من قطاعات الحياة البشرية للفرد والتي يمكن فصلها عن بقية القطاعات، بل هي السيطرة على وسائل لتحقيق غايات لدى الجميع" وأضاف أن "سيطرة البعض على نشاطنا الاقتصادي معناه سيطرتهم على كل شيء". وفي هذا الصدد، سعت الكثير من الدراسات للتعرف على أشكال السيطرة آخذة في الاعتبار دراسة مفهوم الحرية الاقتصادية ومكوناتها وما ينتج عنها من آثار. (Qerimi and Sergi, 2012:69)

وتتفق تعريفات الحرية الاقتصادية من حيث الجوهر والمتمثل في سيادة أسواق خاصة تنافسية، واقتصار دور الدولة على دعم تنافسية الأسواق، بالإضافة إلى حماية حقوق الملكيات



الخاصة. فقد عرفت مؤسسة Heritage الحرية الاقتصادية على أنها "غياب السلطة أو القيود الحكومية في إنتاج واستهلاك وتوزيع السلع والخدمات واقتصار دور الدولة على ضمان حريات الأفراد". (Miller ، and Kim ، 2012:13) أما مؤسسة Fraser فعرفت الحرية الاقتصادية على أنها "الاختيار الشخصي، وحماية الملكية الخاصة، وحرية المبادلات" (Gwartney ، et al. ، 2012:1) كما عرّف (Wu and Davis ، 2003: 488) الحرية الاقتصادية على أنها "إجراء الأفراد للمبادلات في أسواق تنافسية من أجل تحقيق مصلحة شخصية".

وبالرغم من زخم الأدب الاقتصادي (Hunt and Lautzenheiser ، 2011:35-40) بنظريات نادت بالحرية الاقتصادية بداية من الفكر الطبيعي بإسهامات (1694-1774) François Quesnay والفكر الكلاسيكي بدأ من Adam Smith (1723-1790) ، إلا أن ذلك كان مقتصرًا على النظريات وعلى ملاحظة الواقع والتجارب التاريخية دون إجراء دراسات قياسية لعدم توفر بيانات عن الحرية الاقتصادية. غير أنه في عام 1982 قام Gastil ومساعديه في Freedom house و Wall Street Journal بمحاولات جادة لتكوين مؤشر يقيس الحرية الاقتصادية باعتباره أحد مكونات مؤشر الحرية. وتبع ذلك مساهمة Scully and Slottje (1991) في تقديم مؤشر أكثر دقة. وفي منتصف التسعينيات أصدرت مؤسسة<sup>(9)</sup> Heritage ومؤسسة<sup>(10)</sup> Fraser مؤشرين عن الحرية الاقتصادية يتم تحديثهما بشكل سنوي وهما من أكثر المؤشرات استخدامًا للتعبير عن الحرية الاقتصادية. (Wu and Davis ، 2003 ، 491) (Gwartney and Lawson ، 2003:406) وبطبيعة الحال ، كان لتقديم مؤشر يقيس الحرية الاقتصادية أثر جوهري على الدراسات التطبيقية المهمة بهذا الموضوع .

ويغطي كلا المؤشرين جوانب هامة للحرية الاقتصادية تتمثل في الاعتماد على الأسواق الخاصة في تخصيص الموارد وحرية التجارة ومحدودية التنظيمات الحكومية بالإضافة إلى قوة واستقلال القضاء في تطبيق القانون والحفاظ على حقوق الملكية. ويتميز مؤشر Heritage Foundation باعتماده على بيانات ومتغيرات في تكوينه أكثر من مؤشر Fraser ، وبالتالي فهو أكثر دقة بالإضافة إلى أنه يغطي عدداً أكبر من الدول. (Gwartney ، et al. ، 2012:4) (Miller and Kim ، 2012:viii) ولذلك تم استخدام هذا المؤشر في الدراسة الحالية مع العلم أن الدول تأخذ نفس ترتيب الحرية الاقتصادية في كلا المؤشرين مع وجود تباين بسيط وارتفاع الارتباط بينهما. (Qerimi and Sergi ، 2012:83)

يتكون مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة Heritage من عشر مكونات<sup>(11)</sup> تصنف في أربع محاور أساسية ولكل منها أثر على الفساد وذلك كما يتضح فيما يلي.

**حجم الدولة والفساد** يعكس هذا المحور مدى الاعتماد على آلية السوق واختيارات الأفراد في تخصيص الموارد. ويقاس حجم الدولة من خلال الحرية المالية والإنفاق الحكومي. وتعكس الحرية المالية مقدار الحرية المسموح بها للأفراد والمشروعات للتحكم في دخولهم وثرواتهم. ويعبر عن الحرية المالية بالعبء الضريبي المفروض بواسطة الحكومة على كل من الأفراد والمشروعات. وكلما زاد العبء الضريبي انخفضت حرية الأفراد والمشروعات في الاحتفاظ بمكتسباتهما وبالتالي انخفاض الحرية الاقتصادية. وغالبا ما يؤدي انخفاض الحرية المالية المتمثلة في ارتفاع العبء الضريبي إلى ارتفاع مستوى الفساد حيث يُفسح المجال أمام الإداريين المسؤولين عن جمع الضرائب للحصول على رشاوى مقابل تخفيض العبء الضريبي على الممولين. (Gurgur and Shah، 2005:8) أما الإنفاق الحكومي فيعكس دور الدولة وحجم نشاطها، وكلما زاد حجم الإنفاق الحكومي وإحلاله محل الإنفاق العائلي والاستثماري انخفضت الحرية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن الإنفاق الحكومي يوفر الأمن والاستثمارات في البنية الأساسية إلا أن أي إنفاق حكومي غالبا ما يؤدي إلى إزاحة القطاع الخاص وفشل نظام السوق وعدم كفاءة تخصيص الموارد. (Kotera، et al.، 2012:2340) علاوة على ذلك فإن ممارسة الحكومة للسلطات الاحتكارية في تقديم العديد من الخدمات من خلال زيادة الإنفاق الحكومي يفسح المجال أمام العاملين بالحكومة لفرص البحث عن ريع ومن ثم ارتفاع مستوى الفساد. (Goel and Korhonen، 2011: 112)

بناءً على ما سبق، يتضح أن اتساع حجم الدولة من خلال زيادة التنظيمات الحكومية يعكس انخفاض الحرية الاقتصادية ويؤدي إلى زيادة سلطة بعض موظفي الحكومة مما يسهم في إتاحة الفرصة لأنشطة الفساد. ويمكن توضيح علاقة التنظيمات الحكومية بالفساد من خلال نموذج الرئيسي- الوكيل- العميل principal-agent-client model حيث أن الحكومة (الرئيسي) تضع القواعد التي تنظم العلاقة بين الإدارات الحكومية (الوكيل) والأفراد أو المشروعات (العميل). فالحكومة تمنح الإدارات الحكومية قدراً من الحريات والسلطات والمعلومات لتحقيق مصلحة الحكومة وتطبيق القواعد. وغالبا ما يفسح هذا الوضع المجال للفساد أمام الموظفين في الإدارات الحكومية في تعاملهم مع الأفراد والمشروعات<sup>(12)</sup>. (Apergis, et al., 2012:215-216) وعلى الرغم من الأثر السالب لحجم الدولة على الفساد، إلا أنه على الجانب الآخر يساهم اتساع حجم الدولة في وجود ميزانيات منظمة مما يسمح بعملية المحاسبة وبالتالي إمكانية الحد من الفساد.<sup>(13)</sup>

**سيادة القانون والفساد:** تتوقف الحرية الاقتصادية على تمكين الأفراد وعدم التمييز والمنافسة في الأسواق التي لن تتحقق إلا بسيادة القانون. وتشمل سيادة القانون كل من حقوق الملكية والحرية من الفساد (freedom from corruption). وتعتبر حقوق الملكية المتمثلة في حماية الأفراد والممتلكات عنصر جوهرى من عناصر الحرية الاقتصادية. ويتوقف مقدار حقوق الملكية على قدرة قوانين الدولة على حماية الملكيات الخاصة وتفعيل القوانين واستقلال القضاء ونزاهته وعدالته. (Mihaela and Claudia، 2011:48) وبوجه عام يختلف النظام القانونى فيما بين الدول في مقدار حماية حقوق الملكية، والحق في لجوء المتضرر من الفساد للقضاء، بالإضافة إلى الاختلاف في أهداف القوانين وصياغتها وفي الممارسات التي تحكم كيفية تفعيل القوانين. (Treisman، 2000: 403) وتؤدى قدرة النظام القانونى على حماية حقوق الملكية الناتجة عن العقود إلى تحسن جودة المؤسسات ومن ثم إمكانية الحد من الفساد. (14) أما في حالة فشل النظام القانونى في توفير قوة سريان العقود فسوف ينعكس ذلك بالسلب على النشاط في السوق الحر وعلى مستويات الفساد بالارتفاع. (Pieroni and d'Agostino, 2010:12)

أما بالنسبة للفساد فهو يؤثر على الحرية الاقتصادية من خلال إشاعة عدم الأمان وعدم التأكد في العلاقات الاقتصادية. ويوجد ارتباط مباشر بين زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وحجم الفساد. فزيادة التنظيمات الحكومية غالباً ما تخلق فرص أكبر للرشاوى والابتزاز بالإضافة إلى ظهور الأسواق غير المنظمة. فعلى سبيل المثال، ينتج عن فرض قيود على الواردات ظهور سوق سوداء للواردات ومن ثم إمكانية زيادة حجم الفساد. وبالتالي فإن أفضل أسلوب للحرية من الفساد يكون من خلال سيادة القانون والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادى بتوفير الحرية الاقتصادية. (Miller and Kim, 2012)

**الكفاءة التنظيمية والفساد:** تشمل الكفاءة التنظيمية كل من حرية الأعمال، وحرية العمل، والحرية النقدية. ويقصد بحرية الأعمال الحرية في تأسيس وتشغيل وإيقاف مشروع ما بدون عوائق أو تدخل من الحكومة وفقاً للإجراءات التنظيمية. وتختلف هذه الإجراءات فيما بين الدول حيث أن زيادة الإجراءات المرتبطة بالجهات الحكومية البيروقراطية تؤدى إلى احتمال زيادة مستوى الفساد. (Ahlin and Pang, 2008:418) أما حرية العمل فنهتم بالجوانب القانونية والتنظيمية التي تدعم حرية سوق العمل في الدولة وذلك من خلال تفعيل آليات السوق. (Mihaela, H., Claudia, O., 2011:48) وتشمل حرية العمل جانبى عرض العمل والطلب عليه في السوق.

فالفرد حر في عرض عمله من خلال اختيار نوعية العمل وعدد ساعات العمل والأجر، والمنشأة حرة في طلب العمل من خلال حرية تحديد الأجر والتعاقد مع العمالة أو الاستغناء عنها. وتساهم آلية حرية العمل في زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو وسيادة الأجر التوازني في سوق العمل ومن ثم انخفاض معدل البطالة<sup>(15)</sup>. أما تدخل الحكومة من خلال قيود الأجور، أو عدد ساعات العمل، أو بعض الضمانات فيؤدي إلى تشويه أداء سوق العمل ومن ثم إمكانية ارتفاع مستوى الفساد. وبالنسبة للحرية النقدية فتضمن استقرار العملة والأسعار في السوق، فاستقرار الأسعار بدون أى تدخل حكومي يعتبر وضع أمثل للحرية الاقتصادية. أما التدخل في تحديد الأسعار فيشوه السوق مما يؤدي إلى زيادة الفساد<sup>(16)</sup>. (Miller and Kim, 2012) استناداً على ما سبق فإن انخفاض الكفاءة التنظيمية الناتجة عن زيادة التدخل الحكومي غالباً ما يؤدي إلى زيادة فرص أنشطة الفساد. (Shen and Williamson, 2005:331)

**الأسواق المفتوحة والفساد:** يضم مكون الأسواق المفتوحة كل من حرية التجارة، وحرية الاستثمار، وحرية التمويل. وتعكس حرية التجارة مقدار انفتاح الدولة على الدول الأخرى وبالتالي التعامل كبائع أو كمشتري في الأسواق العالمية. ويحد من حرية التجارة وجود تنظيمات حكومية كمية أو إدارية والتي غالباً ما تؤدي إلى ارتفاع مستوى الفساد. فعلى سبيل المثال، يؤدي الاقتصار على عدد ثابت من تراخيص الاستيراد إلى تنافس المشروعات عليها مما ينتج عنه بعض أشكال الفساد. كما أن وجود عوائق وقيود على التجارة تؤدي إلى ندرة بعض السلع وارتفاع أسعارها وتوجيه بعض من هذا المكسب للفئة البيروقراطية الفاسدة. (Pieroni and D'Agostino, 2010:21; Serra 2006:233). وعلى الجانب الآخر، غالباً ما ينتج عن حرية التجارة انخفاض الفساد نظراً لأن إتاحة المجال للمنافسة الأجنبية في السوق المحلي يقلل من الأرباح الاحتكارية التي كان يحصل عليها المنتجين المحليين ومن ثم تقل رغبتهم في دفع الرشاوى. غير أن حرية التجارة يمكن أن تؤدي إلى زيادة فرص الفساد، فزيادة المنافسة وانخفاض أرباح المنتجين تتسبب في انخفاض المدفوعات للإداريين مما يدفعهم إلى البحث عن مصدر دخل من خلال الفساد (Ades and Di Tella, 1999:985). وأشار (Treisman, 2000: 450) إلى أن تحرير التجارة يجب أن يكون على نطاق واسع من أجل تخفيض الفساد في حين يمكن أن تؤدي محدودية الإصلاحات المرتبطة بالتجارة إلى زيادة الفساد.

أما حرية الاستثمار فيُقصد بها غياب القيود على تدفق رأس المال الاستثماري ومن ثم إمكانية تحويل الأفراد والمشروعات لمواردهم بين الأنشطة الاقتصادية داخل الدولة أو خارجها (Mihaela and Claudia, 2011:48). وحرية الاستثمار دور في تعظيم الفرص الاستثمارية

وتحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص للعمل وزيادة الابتكار والمنافسة مما ينعكس إيجاباً على المجتمع ككل.<sup>(17)</sup> وتتصف حرية الاستثمار بالشفافية والمساواة مما يدعم كل المشروعات العاملة في البيئة الاستثمارية دون تمييز لصالح المشروعات الكبيرة أو الإستراتيجية. غير أن وضع قيود على التحركات الرأسمالية، سوء المحلية أو الدولية، يؤثر بالسلب على تخصيص الموارد وتدفقات رؤوس الأموال والإنتاجية وعلى مستوى الفساد بالارتفاع. (Miller and Kim, 2012:18) وبالنسبة لحرية التمويل فيقصد به استقلال القطاع المالي عن التدخل الحكومي.<sup>(18)</sup> وتشجع حرية التمويل على التنافس لتوفير خدمات الوساطة المالية المحلية والأجنبية بشكل كفاء ومن ثم انخفاض مستوى الفساد. (Mihaela and Claudia, 2011:48) أما القيود التمويلية فتؤدي إلى زيادة أشكال الفساد بواسطة المشروعات للحصول على جزء من التمويل المحدود وذلك على الرغم من أن مدفوعات الفساد تعتبر تكلفة بالنسبة للمشروعات. كما يدفع هذا الوضع المشروعات لزيادة أصولها السائلة لتمويل عمليات الفساد. (Ahlin and Jiaren, 2008:418)

استناداً على ما سبق يتضح تباين أثر مكونات الحرية الاقتصادية على الفساد، فالبعض رأى أن الأثر طردى والبعض الآخر رأى أن الأثر عكسي ولكل منهما مبرراته. والجدير بالذكر، أن أثر الحرية الاقتصادية على الفساد يتوقف على أثر كل مكون من مكونات الحرية الاقتصادية على الفساد. لذلك اهتمت بعض الأدبيات الاقتصادية بدراسة أثر متغير الحرية الاقتصادية على الفساد دون تصنيف مكوناته<sup>(19)</sup>. وفي هذا الصدد أشارت دراسة (Billger and Goel, 2009: 300) إلى أن إحلال آلية السوق محل السلع والخدمات العامة يؤدي إلى الحد من وطأة سلوك البحث عن ربح rent seeking بواسطة موظفي الحكومة ومن ثم الحد من الفساد. غير أن توفير الحرية الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفساد وذلك وفقاً لوضع الدولة في مسار التنمية ولستوى الفساد السائد في الدولة. ففي المراحل الأولى للتنمية غالباً ما يزيد مستوى الفساد نتيجة لضعف مؤسسات الدولة وانخفاض مستوى المعيشة وزيادة التفاوت في الدخل. ومن ناحية أخرى كلما كان مستوى الفساد مرتفعاً في الدولة، كلما أدت زيادة الحرية الاقتصادية إلى زيادة الفساد.<sup>(20)</sup> كما أشارت دراسة (Kuma, A., 2011:16) إلى أن توفير الحرية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الفساد نظراً لما يقوم به المنتجين من ممارسات لضمان مكانة جيدة في الأسواق. ويعتبر هذا الرأي تدعيم لرأي Marx الذي ينص على أن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى القضاء عليها وذلك من خلال تمكن قلة من السيطرة على قدر كبير من الموارد.

## 3- الحرية السياسية والفساد

يتمثل جوهر الحرية السياسية في عدم تدخل الدولة في سيادة الفرد من خلال الإكراه، وبالتالي فإن الفرد في المجتمع الحر هو مصدر السلطات وهو الذى يسيطر على الدولة. (Saha and Campbell, 2007:7) ومن أجل التعرف على مستوى الحرية السياسية يصدر بيت الحرية freedom house تقريراً سنوياً يشمل تقيماً عن الحرية التى يتمتع بها الأفراد على مستوى العالم<sup>(21)</sup> والتى تشمل كل من الحقوق السياسية والمدنية (Puddington, A. (2012). وتتيح الحقوق السياسية حرية المشاركة الانتخابية، ووجود نظام انتخابى نزيه وحر، بالإضافة إلى مسؤولية الدولة فيما يخص الشفافية والفساد والمصادقية والحرية الاقتصادية. فى حين تتيح الحقوق المدنية حرية التعبير والعقيدة وحق التأسيس والمشاركة فى المنظمات المدنية والنقابات والندوات، ووجود نظام قانونى عادل وفعال، بالإضافة إلى الحقوق الشخصية الخاصة مثل حق التملك والعمل والسفر والنشاط الاقتصادى.<sup>(22)</sup>

وبالنسبة للعلاقة بين الفساد والحرية السياسية، أشار الكاتب السياسى الانجليزى Sir John Dalberg-Acton (1834-1902) فى مقولته الشهيرة حول الفساد "أن السلطة تميل إلى الفساد، وأن السلطة المطلقة تميل إلى الفساد المطلق". (Werlin, 2007:359-360) ويتسم الحكم فى بعض الدول بالاستبداد حيث تحنكر نخبة صغيرة السلطة مما ينتج عنها بعض أشكال الفساد. (Saha and Campbell, 2007:6) وهناك دول أخرى يتسم الحكم فيها بالديمقراطية والتى توفر حرية سياسية قادرة على الحد من الفساد من خلال الحقوق السياسية والمدنية. (Shen and Williamson, 2005:329)

ويوضح نموذج الحكومة- الوكيل- العميل (principal-agent-client model) العلاقة بين الحرية السياسية والفساد. فعدم كمال المعلومات بالنسبة للعميل يفسح المجال أمام المسئول الحكومى (الوكيل) للقيام بأنشطة فساد. أما سيادة الحرية السياسية بما تتيحه من حرية انتقال المعلومات والشفافية وإجراء انتخابات حرة ونزيه تساهم فى الحد من الفساد. ومن ناحية أخرى فإن الحقوق المدنية بما تتضمنه من حرية الإعلام والتعبير تساهم فى الحد من الفساد من خلال فضح أنشطة الفساد. (Nur-tegin and Czap, 2012:53). علاوة على ذلك تساهم الحرية السياسية فى تحقيق آثار غير مباشرة متمثلة فى ارتفاع الأجور فى القطاع الحكومى، مما يدفع المسئول الحكومى بالعمل على الحفاظ على

منصبه دون الوقوع في أي عمليات فساد لأن الاستغناء عنه يفقده العائد المرتفع الذي كان يحصل عليه. هذا بالإضافة إلى أن أي عائد إضافي مصدره عمليات الفساد يمكن أن يكون غير مشجع بسبب انخفاض المنفعة الحدية من الدخل المرتفع. (Pellegrini, 2011:37) وعلى الرغم من تعدد مبررات الأثر العكسي للحرية السياسية على الفساد، إلا أن البعض رأى أن اتجاه الأثر يكون طردياً. وبرروا رأيهم بانعدام الاستقرار السياسي في المراحل الأولى لتطبيق الحرية السياسية وبالتالي قصر مدة تولى السلطة وانخفاض نفوذ السياسيين مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الفساد. (Campante, et al., 2009:43)

استناداً على ما سبق يتضح تباين أثر الحرية السياسية على الفساد. وللتعرف بشكل أعمق على أثر الحرية السياسية على الفساد، سيتم فيما يلي تناول مكوني الحرية السياسية، وهما الحقوق السياسية والمدنية، وأثر كل منهما على الفساد.

يقصد بالحقوق السياسية إعطاء الفرد الحق في المشاركة في الحياة السياسية دون تدخل من الدولة. حيث تتيح الحقوق السياسية حرية المشاركة الانتخابية، ووجود نظام انتخابي نزيه وحر، بالإضافة إلى مسؤولية الدولة فيما يخص الشفافية والفساد والمصادقية والحرية الاقتصادية. وينتج عن الحقوق السياسية عدم تركيز السلطة بسبب دخول أطراف جديدة ومتنوعة في الحياة السياسية والحياة العامة، وهذا يؤدي بدوره إلى صعوبة ممارسة الفساد وصعوبة إخفائه (Saha and Campbell, 2007:6). فالعاملون بالحكومة لا يدخلون في عمليات فساد لإعادة انتخابهم، كما أن استمرار تغيير موظفي الدولة من مناصبهم يجعل العمل على غير دراية بالشخص الفاسد الذي يقبل الرشوى. (Nur-tegin and Czap, 2012:53) وعلى الرغم من مزايا الحرية السياسية في الحد من الفساد، إلا أنها يمكن أن تكون دافعاً للفساد وذلك لحاجة رجال السياسة إلى تمويل المنافسات الانتخابية. (Nur-tegin and Czap, 2012:53) هذا بالإضافة إلى أن البدء في إفساح المجال للحقوق السياسية غالباً ما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالفساد اللامركزي، حيث تتحول السلطة الاحتكارية من يد قلة إلى عدد كبير مما يسهم في زيادة معدل الرشاوى التي يتقاضاها كل مسئول حكومي. (Pellegrini, 2011:35) غير أن تطبيق الحرية السياسية لفترات طويلة يساهم في تطوير كل من المؤسسات الاقتصادية والسياسية والقانونية، بالإضافة إلى زيادة الشفافية ودرجة المحاسبة مما يزيد من إمكانية اكتشاف أنشطة الفساد. (Saha and Campbell, 2007:6-8) وعلى ذلك فإن أثر الحقوق السياسية على الفساد غير محدد. فالبعض يرى أن الأثر عكسي،<sup>(23)</sup> والبعض يرى أن الأثر طردي،<sup>(24)</sup> والبعض يرى أن اتجاه الأثر يتغير حيث يزيد الفساد في بداية إتاحة الحقوق السياسية ثم يبدأ في الانخفاض بعد ذلك نتيجة لاستمرار

سيادة الحقوق السياسية ونموها بشكل كبير. (25)

وعلى الرغم من أن الحقوق السياسية تجعل الشعب مصدر سلطات موظفي الحكومة، إلا أن زيادة الحقوق السياسية غالباً ما تؤدي إلى ظهور جماعات مصالح قوية تتنافس على السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وتهدف إلى استخدام جهاز الدولة من أجل تحقيق مصالحها الخاصة. لذلك يستلزم مع سيادة الحقوق السياسية أن يتم استكمالها من خلال توفير الحقوق المدنية. ويقصد بالحقوق المدنية إعطاء الفرد الحق في المشاركة في الأنشطة المجتمعية دون تدخل من الدولة. (Themudo, 2013:68) وتتيح الحقوق المدنية إمكانية وجود مؤسسات مستقلة مثل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقضاء والتي تتميز بالنشاط والفعالية والقدرة على تنفيذ القانون مما يساهم في اكتشاف العناصر المتورطة في الفساد ومعاقبتها. (Saha and Campbell, 2007:8; Themudo, 2013:68)

ويقصد بالمجتمع المدني المنظمات والشبكات غير الرسمية التي ينضم إليها الأفراد بشكل اختياري من أجل تقديم خدمات عامة وتكون همزة الوصل بين الأفراد والدولة والسوق. وتساهم هذه المنظمات في الحد من الفساد من خلال رصد سلوك الحكومة والعاملين بها والذي يصعب ملاحظته بشكل كامل بواسطة المواطنين، هذا بالإضافة إلى أنها تعمل على زيادة وعي المواطنين وتعريفهم بأشكال الفساد وكيفية مواجهته. (Themudo, 2013:63-67)

وقد أكدت (USAID، 2005:32) في إستراتيجيتها لمكافحة الفساد على دور منظمات المجتمع المدني في خلق ضغوط إصلاحية لمناهضة الفساد بشكل مستدام. واستناداً لذلك اشتركت الكثير من منظمات المجتمع المدني لتنسيق الجهود لمحاربة الفساد في الكثير من الدول منها مصر، والأردن، وعمان، وسوريا، والعراق، وكينيا، وأندونيسيا، والهند، والجزائر وذلك في النصف الأول من عام 2013. (Themudo, 2013:64)

وعلى الرغم من دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد،<sup>(26)</sup> إلا أن البعض تشكك في هذا الدور ورأى أنها توفر مناخاً ملائماً لزيادة الفساد. فمنظمات المجتمع المدني تتصف ببعض الخصائص التي تعيق الكشف عن سلوك الفساد، ومن هذه الخصائص محدودية التمويل ومحدودية القدرة على المحاسبة العامة بالإضافة إلى العمل في بيئة تفرض عليها الصمت على بعض أشكال الفساد. ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون منظمات المجتمع المدني شريك في منظومة الفساد لما تتمتع به من ثقة الجهات المانحة والمحليات، بالإضافة إلى الحصول على مزايا ضريبية وضم شخصيات ذات سلطة في مجالس إدارتها.



وفيما يتعلق بحرية واستقلال الإعلام ، فيقصد بها قدرة الصحفيين ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة على طرح آرائهم بحرية بدون تدخل من الدولة . وبطبيعة الحال يساهم الإعلام الحر في رفع مستوى الوعي العام ورصد مواقع الفساد وأسبابه وآثاره ، مما يساهم في شفافية القطاع الحكومي وبالتالي إمكانية المحاسبة الحكومية ومن ثم الحد من الفساد<sup>(27)</sup> ، (Themudo, 2013: 64-67) وذلك على عكس الإعلام المقيّد أو المملوك للدولة والذي لا يساهم في الكشف عن حالات الفساد. (Tumber, and Waisbord, 2004:1035)

وبالنسبة لاستقلال القضاء فيتحقق من خلال تحقيق سيادة القانون . ويقصد بسيادة القانون مساءلة كل الأفراد والمؤسسات والكيانات الخاصة والعامة بما فيها الحكومة نفسها أمام القانون . ويتطلب تحقيق سيادة القانون توفر العدالة والمساءلة أمام القانون ، ووجود مقاييس لضمان الالتزام بسيادة القانون ، والمساواة في تطبيق القانون ، وفصل السلطات ، والثقة في القضاء واستقلاله ، بالإضافة إلى الشفافية القانونية . وبطبيعة الحال ، يساهم سيادة القانون بما يحققه من شفافية ، ومحاسبة ، وعدالة ، وضمان الحقوق الخاصة في الحد من الفساد. (Brand, 2006:5)

#### 4- أثر تفاعل الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد

فرقت الأدبيات القديمة بين الاقتصاد والسياسة ، حيث كان ينظر إلى حرية الفرد على أنها مشكلة سياسية في حين كان ينظر إلى رفاهة الفرد على أنها مشكلة اقتصادية . إلا أن الاقتصادي (Friedman, 2009:7-8) في كتابه<sup>(28)</sup> Capitalism and Freedom أكد على وجود علاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية ، فالمجتمعات التي تطبق النظم الاشتراكية لا يمكن أن تكون ديمقراطية بمجرد ضمانها لحرية الأفراد . ورأى Friedman أن التنظيمات الاقتصادية تلعب دوراً مزدوجاً في تحقيق حرية المجتمع . فمن ناحية تعتبر الحرية الاقتصادية أحد مكونات الحرية بمفهومها الواسع ، ومن ناحية أخرى تعتبر إحدى الوسائل لتحقيق الحرية السياسية وذلك من خلال فصل السلطة الاقتصادية عن السلطة السياسية بتطبيق الرأسمالية . وعليه فهناك تداخل بين الحرية الاقتصادية والسياسية كما أنهما جزء من حرية الفرد . فالحقوق السياسية تعطى الناخبين حرية اختيار مرشح معين ، ووجود منافسة بين المرشحين تعكس حرية الدخول والتعبير وسيادة القانون وهي إحدى دعائم الحرية المدنية . والحق في الحصول على محاكمات عادلة وحماية الأفراد والممتلكات يعكس سيادة القانون . وعلى ذلك فإن دعائم الحرية الاقتصادية هي نفسها دعائم الحرية السياسية بما تشمله من حقوق سياسية ومدنية . (Gwartney and Lawson, 2003: 409) وبالتالي فإن الحرية الاقتصادية والسياسية متداخلتان ويتفاعلان فيما بينهما لذلك يجب أخذهما في الاعتبار معاً عند دراسة محددات الفساد .

بالانتقال من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي، يتضح من نتائج الكثير من الدراسات وجود أثر عكسي لكل من الحرية الاقتصادية<sup>(29)</sup> والحرية السياسية<sup>(30)</sup> على الفساد. إلا أن تلك الدراسات تناولت أثر كل متغير بشكل منفصل دون دراسة أثر تفاعل الحريتين على الفساد. غير أن دراسة أثر التفاعل فيما بين الحريتين يعتبر ضرورياً نظراً لأن دول مثل هونج كونج وسنغافورة تتصف بانخفاض مستوى الديمقراطية والحرية السياسية وفي نفس الوقت ينخفض مستوى الفساد وذلك على الرغم من ارتفاع مستوى الحرية الاقتصادية في الدولتين. وعلى الجانب الآخر، فعلى الرغم من ارتفاع مستوى الديمقراطية والحرية السياسية في الهند، إلا أن مستوى الحرية الاقتصادية منخفض ومستوى الفساد مرتفع جداً بها. (Saha, et al., 2007:16; Saha and Campbell, 2009:173) بناءً على ذلك، يستلزم الأمر دراسة أثر تفاعل الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد وهذا هو محور اهتمام الجزء التالي.<sup>(31)</sup>

### ثالثاً: الفساد والحرية الاقتصادية والسياسية في الدول العربية

للتعرف على وضع الفساد في الدول العربية<sup>(32)</sup> خلال الأعوام من 2003 وحتى 2012، تم الاعتماد على مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index الصادر عن منظمة الشفافية العالمية. وقبل عام 2012 كانت قيمة المؤشر تتراوح بين الصفر والعشرة، حيث يعكس الصفر (أعلى فساداً) والعشرة (أقل فساداً). ومنذ عام 2012 نشرت منظمة الشفافية العالمية مؤشر مدركات الفساد لتتراوح قيمته بين الصفر والمائة حيث يعكس الصفر (أعلى فساداً). ولغرض التحليل تم إعادة تبويب مؤشر منظمة الشفافية العالمية لتتراوح قيمته بين الصفر والعشرة، حيث يعكس الصفر (أقل فساداً) والعشرة (أعلى فساداً). ومن أجل مقارنة مستوى الفساد في الدول العربية خلال فترة الدراسة تم تقسيم<sup>(33)</sup> مؤشر مدركات الفساد إلى ثلاث مجموعات، المجموعة (1) تتراوح بين 0-3.33 وتمثل المجموعة منخفضة الفساد، والمجموعة (2) تتراوح بين 3.34-6.66 وتمثل المجموعة متوسطة الفساد، والمجموعة (3) تتراوح بين 6.67-10 وتمثل المجموعة مرتفعة الفساد. وبعد حساب متوسط مؤشر مدركات الفساد لكل دولة من الدول العربية خلال الأعوام من 2003 وحتى 2012 وفقاً للبيانات في الجدول رقم (1) بالملحق، تم تبويب الدول في ثلاث مجموعات وترتيبهم من الأقل فساداً إلى الأكثر فساداً وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (2) بالملحق.

يلاحظ من الجدول رقم (2) بالملحق أن أكثر الدول العربية فساداً (المجموعة 3) هي الصومال، والأقل منها العراق، ثم السودان، وليبيا، واليمن، ويلبها جزر القمر، وموريتانيا،

وسوريا، ولبنان، ثم الجزائر، وجيبوتي، ومصر. أما الدول متوسطة الفساد (المجموعة 2) فهي المغرب، والأقل منها في مستوى الفساد السعودية، ثم تونس، والكويت، والأردن، يليها البحرين، وعمان، والإمارات ثم قطر. وبالنسبة للمجموعة (1) التي تمثل الفساد المنخفض، فلا يوجد بها أى دولة عربية مما يعنى أن الدول العربية تعاني من فساد متوسط أو مرتفع.

وعلى الرغم من أن تصنيف الدول العربية في الجدول رقم (2) أعطى لنا صورة عن الفساد في شكل متوسطات، إلا أنه ينتج مؤشر مدركات الفساد لكل دولة بشكل سنوى خلال فترة الدراسة في الجدول رقم (1) لوحظ أن الفساد يتقلب بين الزيادة والنقصان، وأن دول انتقلت من مجموعة إلى أخرى في بعض السنوات وذلك كما هو واضح من الجدولين (3) و(4) بالملاحق. فبقياس الانحراف المعياري لمؤشر مدركات الفساد لكل دولة على حدة اتضح انخفاضه في العديد من الدول العربية مثل المغرب، واليمن، ومصر، وجزر القمر مما يعكس استقرار ومحدودية تقلب الفساد في هذه الدول. وعلى الجانب الآخر سجل الانحراف المعياري قيماً مرتفعة في قطر، وعمان، والسعودية، والإمارات مما يشير إلى تقلب وعدم استقرار الفساد في تلك الدول. وبشكل عام، اتسم الفساد في أغلب الدول بمحدودية التقلب حيث بلغ متوسط الانحراف المعياري للدول العربية ككل حوالى 0.37.

وللتعرف على أثر تقلب أو استقرار الفساد على قيمة المؤشر الخاص بكل دولة، تم دراسة تغير الفساد من سنة لأخرى في كل دولة على حده. ويوضح الجدول رقم (4) بالملاحق الدول التي انتقلت من مجموعة إلى أخرى خلال الأعوام 2003-2012 وعدد مرات واتجاه انتقالها. ويتضح من الجدول أن الدول التي تحسن وضعها وانخفض مستوى الفساد بها وانتقلت من المجموعة (3) الأكثر فساداً إلى المجموعة (2) متوسطة الفساد دولة لبنان (2005-2006) والمغرب (2006-2007) وجيبوتي (2011-2012). كما انتقلت كل من قطر (2008-2009) والإمارات (2010-2011) من المجموعة (2) متوسطة الفساد إلى المجموعة (1) منخفضة الفساد. ومن ناحية أخرى تدهور وضع كل من سوريا (2005-2006) ولبنان (2006-2007) وارتفع مستوى الفساد بهما، حيث انتقلت الدولتان من المجموعة (2) متوسطة الفساد إلى المجموعة (3) مرتفعة الفساد. وبينما انتقلت بعض الدول فيما بين المجموعات بالتحسن أو بالتدهور استمرت دول أخرى في نفس المجموعة على الرغم من ارتفاع أو انخفاض مستوى الفساد بها. حيث استمرت عمان، والبحرين، والأردن، والكويت، وتونس، والسعودية في المجموعة (2) متوسطة الفساد، واستمرت مصر، والجزائر، وموريتانيا، وجزر القمر، واليمن، وليبيا، والسودان، والعراق والصومال في المجموعة (3) مرتفعة الفساد.

ومن أجل التعرف على مستوى الحرية الاقتصادية والسياسية التي تتمتع بها الدول العربية، تم تقسيم كل من مؤشر الحرية الاقتصادية والسياسية لثلاث مجموعات تتسق مع تقسيم مجموعات مؤشر مدركات الفساد في الجزء السابق. تتراوح المجموعة (1) بين 0-3.33 وتمثل الحرية الاقتصادية والسياسية الأقل، وتتراوح المجموعة (2) بين 3.34 - 6.66 وتمثل الحرية المتوسطة، وتتراوح المجموعة (3) بين 6.67 - 10 وتمثل المجموعة الأكثر ممارسة للحرية الاقتصادية والسياسية. ويشمل الجدول رقم (5) متوسط مؤشر مدركات الفساد والحرية الاقتصادية والسياسية لكل الدول العربية. والهدف من الجدول هو التعرف على وضع الفساد والحرية الاقتصادية والسياسية لكل دولة عربية في شكل متوسطات خلال الأعوام من 2003 وحتى 2012 .

يلاحظ من الجدول رقم (5) بالملحق أن أكثر الدول العربية تمتعاً بالحرية الاقتصادية هي البحرين وعمان حيث ينتميان للمجموعة (3)، وتبلغ قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية 7.42 في البحرين بينما تبلغ القيمة 6.67 في عمان. ويرجع ارتفاع مؤشر الحرية الاقتصادية في البحرين إلى زيادة كل من الحرية المالية والنقدية بالإضافة إلى حرية العمل والتجارة والاستثمار والتمويل. كما يرجع ارتفاع مؤشر الحرية الاقتصادية في عمان إلى زيادة كل من الحرية المالية والنقدية، وحرية العمل، وحرية التجارة<sup>(34)</sup>. أما بقية الدول العربية فتتنتمي إلى المجموعة (2) حيث مستوى الحرية الاقتصادية متوسط. وأكثر الدول العربية تمتعاً بالحرية الاقتصادية في المجموعة (2) هي الإمارات، ويليها الأردن، وقطر، والكويت، أما أقل الدول العربية من حيث الحرية الاقتصادية فهي ليبيا (3.66)، وجزر القمر (4.44)، وسوريا (4.78). كما يلاحظ من الجدول عدم وجود أى دولة في المجموعة (1) وهذا يعنى أن الحرية الاقتصادية غير مقيّدة في الدول العربية. وبتتبع شكل العلاقة فيما بين الحرية الاقتصادية والفساد في الجدول، يلاحظ أن بعض الدول العربية التي لديها حرية اقتصادية أكبر (البحرين، عمان، قطر، الإمارات، الكويت، والأردن) تتسم بانخفاض مستوى الفساد بها.

وفيما يتعلق بالحرية السياسية، يتضح من الجدول رقم (5) بالملحق عدم انتماء أى دولة عربية إلى المجموعة (3) مما يعنى عدم تمتع أى دولة عربية بحرية سياسية مرتفعة خلال السنوات 2003-2012. ويلاحظ من الجدول أن أكثر الدول العربية تمتعاً بحرية سياسية دولة جزر القمر حيث يبلغ متوسط قيمة مؤشر الحرية السياسية بها 4.43 (مع الأخذ في الاعتبار أن هذه القيمة منخفضة بشكل مطلق). ويلي جزر القمر في الحرية السياسية كل من الكويت (3.86)، والمغرب (3.43). وتنتمي الثلاثة دول إلى المجموعة (2) حيث الحرية السياسية متوسطة. أما بقية الدول

العربية فتقع في المجموعة (1) نظراً لانخفاض مستوى الحرية السياسية بها ليصل إلى الصفر في السودان حيث غياب الحرية السياسية. وأكثر الدول العربية معاناة من تقييد الحرية السياسية - بعد السودان - دولة ليبيا (0.07)، ثم الصومال (0.29)، وسوريا (0.36)، والسعودية (0.43). وبتتبع شكل العلاقة فيما بين الحرية السياسية والفساد في الجدول يلاحظ انخفاض مستوى الحرية السياسية ومستوى الفساد في كل من الإمارات، وقطر، وعمان، والبحرين. وعلى الجانب الآخر، سجل مستوى الحرية السياسية قيماً متوسطة في كل من المغرب، والكويت وجزر القمر، في حين سجل الفساد قيماً متوسطة أو مرتفعة. أما بقية الدول العربية فينخفض مستوى الحرية السياسية بها بينما سجل مستوى الفساد قيماً متوسطة أو مرتفعة.

وبتتبع العلاقة فيما بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية والفساد في الجدول رقم (5) بالملحق، نجد أن جزر القمر هي أكثر الدول العربية تمتعاً بحرية سياسية وأقل الدول تمتعاً بحرية اقتصادية ومن أكثر الدول العربية معاناة من الفساد. أما البحرين فهي أكثر الدول العربية تمتعاً بحرية اقتصادية وفي نفس الوقت ينخفض مستوى الحرية السياسية والفساد بها. في حين نجد أن قطر هي أقل الدول العربية معاناة من الفساد، وفي نفس الوقت تتصف بمستوى متوسط من الحرية الاقتصادية وبمستوى منخفض من الحرية السياسية.

ويثير التحليل السابق تساؤلات عدة، فهل توفير الحرية الاقتصادية بمفردها يعتبر كافياً للحد من الفساد في الدول العربية دون الحاجة لوجود حرية سياسية؟ وهل توفير قدر أكبر من الحرية السياسية يساهم في الحد من الفساد في تلك الدول بغض النظر عن مستوى الحرية الاقتصادية السائد؟ وهل توفير الحرية الاقتصادية والسياسية معاً يساهم في الحد من الفساد؟ للإجابة على ذلك يتطلب الأمر قياس أثر تفاعل الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد. فزيادة الحرية الاقتصادية مع وجود قدر من الحرية السياسية يمكن أن يساهم في انخفاض الفساد بشكل أكبر عما إذا تم الاعتماد فقط على توفير حرية اقتصادية دون الحرية السياسية. ومن ناحية أخرى فإن زيادة الحرية السياسية مع وجود قدر من الحرية الاقتصادية يمكن أن يساهم في انخفاض الفساد بشكل أكبر عما إذا تم الاعتماد على توفير الحرية السياسية فقط دون الحرية الاقتصادية. استناداً على ذلك تم تطبيق الأسلوب القياسي في الجزء التالي من الدراسة لقياس أثر تفاعل الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية.

## رابعاً: تقدير أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد فى الدول العربية - النموذج القياسى

بالرجوع للكثير من الدراسات المهتمة بقياس أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد، تم تحديد بعض المتغيرات التى انفتحت الكثير من الدراسات التطبيقية على كونها محددة للفساد. (35) ويمكن تصنيف هذه المحددات لثلاثة جوانب رئيسية وهى الجانب الاقتصادى، والجانب السياسى، والجانب الاجتماعى. ويشتمل الجانب الاقتصادى على نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى، والحرية الاقتصادية، ومعدل التضخم، والتفاوت فى توزيع الدخل (36). فى حين يشتمل الجانب السياسى الحرية السياسية، أما الجانب الاجتماعى فيشتمل على مستوى التعليم. وتم استخدام المحددات السابقة لاختبار فرضيات الدراسة وذلك بتطبيق النموذج التالى:

$$CPI_{i,t} = B_0 + B_1 PF_{i,t} + B_2 EF_{i,t} + B_3 PF_{i,t} * EF_{i,t} + B_4 PCGDPG_{i,t} + B_5 INF_{i,t} + B_6 SET_{i,t} \quad (1)$$

حيث CPI مؤشر مدركات الفساد، PF مؤشر الحرية السياسية، EF مؤشر الحرية الاقتصادية، PF×EF متغير التفاعل فيما بين مؤشر الحرية الاقتصادية والسياسية، PCGDPG معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، (37) INF معدل التضخم، SET نسبة الطلاب المنتهين بالتعليم العالى إلى إجمالى عدد السكان فى الفئة العمرية التى تلتحق بهذه المرحلة التعليمية، و*i* تعبر عن الدولة، و *t* تعبر عن الزمن. ويقاس معامل التفاعل (interaction term)  $B_3$  أثر تفاعل كل من الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد. علاوة على ذلك تم تقدير الأثر الجزئى لكل من الحرية الاقتصادية والحرية السياسية على الفساد كما يلى:

$$\Delta CPI_{i,t} / \Delta PF_{i,t} = B_1 + B_3 EF_{i,t} \quad (2)$$

$$\Delta CPI_{i,t} / \Delta EF_{i,t} = B_2 + B_3 PF_{i,t} \quad (3)$$

فإذا كان  $B_3 < 0$  فى المعادلة رقم (2) فهذا يعنى أن الزيادة بدرجة مئوية واحدة فى مؤشر الحرية السياسية يؤدى إلى انخفاض الفساد بشكل أكبر عند مستوى مرتفع من الحرية الاقتصادية. وإذا كان  $B_3 < 0$  فى المعادلة رقم (3) فهذا يعنى أن الزيادة بدرجة مئوية واحدة فى مؤشر الحرية الاقتصادية يؤدى إلى انخفاض الفساد بشكل أكبر عند مستوى مرتفع من الحرية السياسية. وللتعرف على أثر الحرية الاقتصادية والسياسية، تم تقدير المعادلتين (2) و(3) عند مستويات مختلفة من الحرية الاقتصادية والسياسية. (Wooldridge, 2003: 190–192; Saha, et al., 2009:175)

- نتائج القياس

بتطبيق أسلوب المربعات الصغرى العادية على المعادلة رقم (1)، وبلاستعانة ببيانات مجمعة للدول العربية<sup>(38)</sup> خلال السنوات 2003-2012 مع استخدام متغيرات صورية تعكس الأثر المقطعي وأثر الزمن Section Fixed Effects & Time Fixed Effects Cross-Section لتفادي التحيز الناتج عن المتغيرات المحذوفة- تم الحصول على نتائج لثلاثة نماذج في الجدول التالي رقم (1).

جدول رقم (1): نتائج القياس

Independent Variable	Model (1)	Model (2)	Model (3)
PF الحرية السياسية	1.275423*** (2.429891)	1.283677*** (2.485265)	1.766484** (1.985805)
EF الحرية الاقتصادية	0.355083* (1.695807)	0.397346** (1.926374)	1.046593*** (2.598533)
EF×PF معامل التفاعل	-0.237742*** (-2.696732)	-0.238097*** (-2.592604)	-0.388078*** (-2.592604)
PCGDP نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-0.888295 (-0.233086)		
INF معدل التضخم	0.036755*** (2.702888)	0.033991*** (2.559757)	0.043466*** (2.718763)
PCGDPG معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي		-1.921915* (-1.896919)	-2.703061** (-2.072157)
TER معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي			0.039122*** (2.403511)
R <sup>2</sup>	0.936419	0.938420	0.955164
Adjusted R <sup>2</sup>	0.918336	0.920907	0.931645
F- Statistics	51.78547	53.58262	49.21862
Prob(F-statistic)	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)
Cross section included	18	18	16
Periods included	10	10	9
No. of observations	141	141	97

ملحوظة: المتغير التابع هو مؤشر مدركات الفساد

\*\*\*، \*\*، \* النتائج معنوية إحصائياً عند 1%، 5%، و 10% على التوالي وذلك بالنسبة لاختبار T-Statistic

في النموذج الأول تم إدخال كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم في القياس كمتغيرات حاكمة للنموذج. وأوضحت نتائج القياس عدم معنوية نصيب الفرد

من الناتج كمتغير مفسر لمستوى الفساد في الدول العربية مما يعني أن اختلاف الناتج فيما بين دول العينة ليس متغيراً مفسراً للفساد في ظل ثبات العوامل الأخرى . لذلك تم إحلال معدل نمو نصيب الفرد من الناتج محل نصيب الفرد من الناتج في النموذج الثاني .

ويتضح من نتائج النموذج الثاني أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج له أثر معنوي سالب على الفساد في الدول العربية، وبالتالي فإن انخفاض الفساد في الدول العربية خلال فترة الدراسة يرجع إلى ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج وليس للناتج كقيمة مطلقة .

ومن أجل توصيف النموذج بشكل صحيح تم إدخال نسبة الالتحاق بالتعليم العالي كأحد المتغيرات المفسرة في النموذج، وأوضحت نتائج القياس أن لنسبة الالتحاق بالتعليم العالي أثر معنوي موجب على الفساد . غير أن إدخال هذا المتغير في النموذج أدى إلى انخفاض عدد الدول والسنوات المتضمنة وبالتالي انخفض عدد المشاهدات إلى 97 مشاهدة وذلك بسبب قصور البيانات الخاصة بهذا المتغير في الدول العربية. (39) وعليه فإن التحليل التالي اقتصر على النموذج الثاني والثالث مع الأخذ في الاعتبار أن عدد المشاهدات النموذج الثالث أقل من النموذج الثاني .

يتضح من نتائج القياس وجود أثر عكسي لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الفساد في الدول العربية. فزيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج بنقطة مئوية واحدة (1%) تؤدي في المتوسط إلى انخفاض الفساد بحوالي 2.7 نقطة (وفقاً للنموذج الثالث). (40) ويمكن تبرير العلاقة العكسية بأن انخفاض الناتج ومن ثم الدخل في الدولة يعتبر دافعاً للحصول على رشاوى مما ينعكس بالارتفاع على مستوى الفساد بها، أما الرفاهية ونمو نصيب الفرد من الناتج الراجع إلى التنمية أو النمو الاقتصادي فيؤديان إلى انخفاض الفساد بسبب عدم ميل المواطنين للمشاركة في عمليات الفساد لعدم وجود مبرر لها. (Billger and Goel, 2009:300) وفيما يتعلق بمستوى التعليم (والذي تم التعبير عنه بنسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي إلى إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية التي تلتحق بهذه المرحلة التعليمية)، فقد أوضحت النتائج وجود أثر طردى للتعليم الجامعي على الفساد في الدول العربية. إذ تشير نتائج القياس - في النموذج الثالث - إلى أن ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي بمقدار نقطة مئوية واحدة (1%) يؤدي في المتوسط إلى ارتفاع مؤشر الفساد بحوالي 0.04 نقطة، وهو أثر طفيف للغاية ولكنه معنوي إحصائياً عند مستوى 1%. ويمكن تبرير العلاقة الطردية بأن العاملين بالمناصب العامة الأعلى تعلماً هم أكثر براعة في ممارسة عمليات الفساد (Frechette, 2006:14). وبالنسبة لمعدل التضخم فيتضح أثره المعنوي الموجب على الفساد في الدول العربية خلال فترة الدراسة. فكما يتضح من نتائج النموذج



الثالث، أن ارتفاع معدل التضخم بمقدار نقطة مئوية واحدة (1%) يؤدي في المتوسط إلى ارتفاع مؤشر الفساد بحوالي 0.04 نقطة، وكما هو الحال بالنسبة لتغيير التعليم العالي، فإن أثر التضخم على الفساد ضعيف من حيث الحجم ولكنه معنوي إحصائياً. فالتضخم يؤدي إلى انخفاض مستوى الأجر الحقيقي، ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يدفع البعض إلى الاتجاه لبعض أشكال الفساد من أجل تمويل الاحتياجات الأساسية للمعيشة، ويزداد الأمر سوءاً في حالة وجود تفاوت في توزيع الدخل. (Yilmaz, A. A., Akif, M. A. 2011:164)

كما يتضح من نتائج القياس أن لكل من الحرية الاقتصادية والحرية السياسية والمتغير التفاعلي أثر معنوي على الفساد. حيث إشارة معامل الحرية الاقتصادية ومعامل الحرية السياسية موجبة أما معامل التفاعل فأشارته سالبة. ومن أجل التعرف على الأثر التفاعلي للحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد تم تقدير الأثر الجزئي باستخدام المعادلتين (2) و(3)، والنتائج موضحة في الجدول التالي رقم (2).

جدول رقم (2): الأثر الجزئي Partial Effects لكل من الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد

	(1)	(2)	(3)	(4)
	Model (2)	Model (3)	Model (2)	Model (3)
Level	EF=0,1,2,..... 10	EF=0,1,2,..... 10	PF=0,1,2,..... 10	PF=0,1,2,..... 10
0	1.28	1.77	0.40	1.05
1	1.04	1.38	0.16	0.66
2	0.8	0.99	-0.18	0.27
3	0.56	0.6	-0.32	-0.12
4	0.32	0.21	-0.56	-0.51
5	0.08	-0.18	-0.8	-0.9
6	-0.16	-0.57	-1.04	-1.29
7	-0.4	-0.96	-1.28	-1.68
8	-0.64	-1.35	-1.52	-2.07
9	-0.88	-1.74	-1.76	-2.46
10	-1.12	-2.13	-2	-2.85

- يشير EF=0,1,3,4,..... 10 و PF=0,1,2,3,4,..... 10 إلى مؤشر الحرية الاقتصادية والحرية السياسية على التوالي عند مستويات من صفر إلى عشر، حيث يشير الرقم صفر إلى عدم وجود حرية أما الرقم عشرة فيشير إلى الحرية الكاملة.

- تم تكوين العمودين (1) و(2) من خلال التعويض بنتائج النموذجين (2) و(3) في المعادلتين (2) و(3) المتعلقة بالآثار الجزئية.

يوضح العمودين (1) و(2) في الجدول السابق نتائج الأثر الجزئي للحرية السياسية على الفساد عند مستويات مختلفة من الحرية الاقتصادية (0، 1، 2، .....، 10) وذلك وفقاً لنتائج النموذجين الثاني والثالث. وتوضح نتائج العمودين أن الحرية السياسية تؤدي إلى زيادة الفساد في حالة وجود مستوى متوسط من الحرية الاقتصادية (قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية أقل من 6 في النموذج الثاني، وأقل من 5 في النموذج الثالث). أما عند المستويات الأعلى من الحرية الاقتصادية (عند قيمة تبلغ 6 لمؤشر الحرية الاقتصادية فأعلى في النموذج الثاني، وعند قيمة أعلى من 5 في النموذج الثالث)، فإن سيادة الحرية السياسية تؤدي إلى انخفاض الفساد وذلك كما يتضح من الإشارة السالبة. وبالنسبة لقيمة مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يتحول عنده اتجاه العلاقة من موجبة إلى سالبة فتبلغ<sup>(41)</sup> 5.33 و 4.55 وذلك وفقاً للنموذجين الثاني والثالث على التوالي. فللحرية السياسية أثر طردى على الفساد إذا انخفض مستوى الحرية الاقتصادية عن 5.33 أو 4.55، بينما لها أثر عكسي على الفساد إذا ارتفع مستوى الحرية الاقتصادية عن 5.33 أو 4.55.

ويوضح العمودين (3) و(4) في الجدول السابق نتائج الأثر الجزئي للحرية الاقتصادية على الفساد عند مستويات مختلفة من الحرية السياسية (0، 1، 2، .....، 10) وذلك وفقاً لنتائج النموذجين الثاني والثالث. وتوضح نتائج العمودين أن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الفساد في حالة وجود مستوى منخفض من الحرية السياسية (قيمة مؤشر الحرية السياسية أقل من 2 في النموذج الثاني، وأقل من 3 في النموذج الثالث). أما عند قيمة تبلغ 2 فأعلى لمؤشر الحرية السياسية في النموذج الثاني وعند قيمة أعلى من 3 في النموذج الثالث، فإن سيادة الحرية الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض الفساد وذلك كما يتضح من الإشارة السالبة. وبالنسبة لقيمة مؤشر الحرية السياسية الذي يتحول عنده اتجاه العلاقة من موجبة إلى سالبة فتبلغ<sup>(42)</sup> 1.67 و 2.7 وذلك وفقاً للنموذجين الثاني والثالث على التوالي. فللحرية الاقتصادية أثر طردى على الفساد إذا انخفض مستوى الحرية السياسية عن 1.67 أو 2.7، بينما لها أثر عكسي على الفساد إذا ارتفع مستوى الحرية السياسية عن 1.67 أو 2.7.

وفقاً للنتائج في الجدول رقم (2) يتضح أن الحرية الاقتصادية أكثر فعالية في الحد من الفساد مقارنة بالحرية السياسية. حيث يتضح من نتائج العمودين (3) و(4) أن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض الفساد عند مستوى منخفض من الحرية السياسية، هذا بالإضافة إلى أن قيمة الانخفاض في الفساد مرتفعة. مع الأخذ في الاعتبار أنه إذا كانت الحرية السياسية متوفرة في أي دولة عربية، فإن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الفساد في المراحل الأولى من هذا التحول. ومن ناحية أخرى، يتضح من نتائج العمودين (1) و(2) أن الحرية السياسية تؤدي إلى انخفاض

الفساد عند مستوى متوسط من الحرية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى أن قيمة الانخفاض في الفساد منخفضة مقارنة بالقيم في العمودين (3) و(4).

### خامساً: ملاحظات ختامية

أكدت الكثير من الأدبيات والدراسات التطبيقية على أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد، وذلك في إطار التعرف على محددات الفساد. ومن هنا جاءت الدراسة الحالية للتعرف على أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد الذي تعاني منه أغلب الدول العربية وذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة. واستناداً على نتائج القياس وعلى نتائج الأثر الجزئي وبمقارنة النتائج بفرضيات الدراسة، تم استنتاج ما يلي:

- اتفقت نتائج الدراسة مع الفرضية الأولى، حيث تؤدي الحرية الاقتصادية إلى انخفاض الفساد في حالة وجود بيئة سياسية ملائمة وإلى ارتفاع الفساد في حالة انخفاض الحرية السياسية عن حد معين.

- اتفقت نتائج الدراسة مع الفرضية الثانية، حيث تؤدي الحرية السياسية إلى انخفاض الفساد في حالة وجود بيئة اقتصادية جيدة وإلى ارتفاع الفساد في حالة انخفاض الحرية الاقتصادية عن حد معين.

- اتفقت نتائج الدراسة مع الفرضية الثالثة، حيث أوضحت النتائج معنوية معامل المتغير التفاعلي بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية ومن ثم معنوية الأثر التفاعلي في الحد من الفساد.

بناءً على وضع مستوى الفساد المرتفع في أغلب الدول العربية، وأمام النتائج التي توصلت إليها الدراسة والمتمثلة في ضرورة توفر كلا الحريتين بمستوى معين من أجل الحد من الفساد، يمكننا القول أن مكافحة الفساد ليست بالعملية السهلة بل تتطلب عملاً تدريجياً مستمراً متكاملًا طويل الأجل.

وفي محاولة من حكومات الدول العربية لمكافحة الفساد، أخذت العديد من الخطوات متمثلة فيما يلي:

- التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تم اعتمادها عام 2003 ودخلت حيز التنفيذ عام 2005<sup>(43)</sup>. وتمثل الاتفاقية التوافق الدولي على الحد الأدنى من الواجبات والإجراءات التي يفترض أن تقوم بها كل دولة. وتتسم الاتفاقية بالشمولية فهي تتناول

أربعة أركان أساسية وهي الوقاية، التجريم والملاحقة الجزائية، متابعة الآثار الناتجة عن جرائم الفساد، والتثقيف والتوعية. وبلغ عدد الدول الموقعة على الاتفاقية 141 دولة. والدول العربية التي انضمت وصدقت على الاتفاقية هي الأردن، والإمارات، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والعراق، وقطر، والكويت، وليبيا، ولبنان، ومصر، وموريتانيا، والمغرب، واليمن.<sup>(44)</sup>

- تأسيس "المنظمة العربية لمكافحة الفساد" عام 2005 إثر مؤتمر عقده مركز دراسات الوحدة العربية حول "الفساد والحكم الرشيد" الذي عقد في بيروت عام 2004. وتهدف المنظمة إلى تعزيز الشفافية، والسعى لمكافحة الفساد في الدول العربية، والعمل على زيادة الوعي بآثار الفساد السلبية، بالإضافة إلى تعزيز مفاهيم الديمقراطية والحكم الرشيد في المجتمع العربي من خلال زيادة الوعي وتشجيع الشفافية وحرية الرأي.<sup>(45)</sup>

- تأسيس منظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد" عام 2004 وهي الفرع العربي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد. وتهدف المنظمة إلى جمع البرلمانيين لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمحاسبة من أجل ضمان أعلى مستويات النزاهة في المعاملات العامة، علاوة على تطوير قدرات البرلمانيين من أجل الإشراف على أنشطة الحكومة والمؤسسات العامة ومحاسبتها بشكل أفضل. هذا بالإضافة إلى تشجيع البرلمانيين على سن تشريعات تستهدف تعزيز الشفافية، والمساءلة، والحكم الرشيد، والدعوة لإدماج سياسات مكافحة الفساد في برامج الحكومة. وقد تم تأسيس أفرع للمنظمة في اليمن، والكويت، والبحرين، والأردن، ولبنان، وفلسطين، والعراق، ومصر، والمغرب، والجزائر، وتونس.<sup>(46)</sup>

- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والتي وقعت عليها كل الدول العربية عام 2010. وتستهدف الاتفاقية الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله وأساليبه وملاحقة مرتكبيه وتعزيز التعاون العربي في هذا الشأن. كما تسعى الاتفاقية إلى تشجيع أفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في مكافحة الفساد إيماناً منها بأن التصدي للفساد لا يقتصر دوره على السلطات الرسمية للدولة فقط، بل يشمل أيضاً أفراد ومؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي أن تؤدي دوراً فعالاً في هذا المجال.<sup>(47)</sup>

وعلى الرغم من وجود الخطوات سالفة الذكر في مناهضة الفساد، وعلى الرغم من شمولية الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الفساد وتكامل الأهداف لمنظمات مكافحة الفساد في الدول العربية، إلا أن الواقع الفعلي يوضح أن مستويات الفساد ما زلت مرتفعة في أغلب الدول العربية، بل أنها زادت مؤخراً في بعض الدول وذلك كما تم توضيحه في الدراسة الحالية. وعليه، نريد الإشارة إلى أن مكافحة الفساد لن يكون بالانضمام لمنظمات وتوقيع اتفاقيات لمكافحة الفساد فقط، بل يجب العمل على تفعيل تلك الاتفاقيات وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق أهداف المنظمات لمكافحة الفساد بما يتفق مع ظروف وأشكال الفساد في كل دولة عربية.<sup>(48)</sup>

وفي هذا الصدد يمكن صياغة بعض المقترحات النابعة من إطار الدراسة الحالية والتي يمكن أن يكون لها دور في دعم الحرية الاقتصادية والسياسية في الدول العربية من جهة والحد من الفساد من جهة أخرى، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار ما توصلت إليه نتائج الدراسة من أثر تفاعل كل من الحرية الاقتصادية والسياسية للحد من الفساد. لذلك يجب أن تكون السياسات التي توفر الحرية الاقتصادية والسياسية متوازية مع بعضها البعض حتى يكون الأثر أكبر في الحد من الفساد. وتتمثل هذه المقترحات فيما يلي:

- العمل على تفعيل جوانب الحرية الاقتصادية في الدول العربية، وذلك من خلال الحد من دور الدولة واقتصار الإنفاق العام على السلع والخدمات العامة، مع ضرورة دعم الاستثمار الخاص سواء المحلي، أو الاقليمي، أو الدولي. هذا بالإضافة إلى ضرورة توفير حرية أكبر في التجارة والتمويل والعمل وعدم التدخل في آلية السوق الحر باللوائح بحيث ينعكس ذلك على مؤشر الحرية الاقتصادية بالارتفاع. فقد أوضحت نتائج الدراسة أن الحرية السياسية تؤدي إلى انخفاض الفساد في الدول العربية عند مستوى متوسط من مستويات الحرية الاقتصادية (تبلغ القيمة 4.55 وفقاً لنتائج النموذج الثالث). وبالتالي على الدول العربية التي ينخفض قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية بها عن هذه القيمة أن تسير بخطوات ملموسة في طريق الحرية الاقتصادية حتى تستطيع الحد من الفساد في حالة توفير الحرية السياسية، مع الأخذ في الاعتبار أنه كلما زادت قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية كلما كان الانخفاض في الفساد أكبر وذلك في حالة توفير الحرية السياسية.

- وضع سياسات تسهم في إتاحة قدر مرتفع من الحرية السياسية في الدول العربية، ويكون ذلك من خلال زيادة الحقوق السياسية بتوفير انتخابات حرة ونزيه، مع ضرورة وضع ضوابط للوظائف الحكومية وقواعد للترشيح والانتخاب للمناصب العامة، ووضع أسس

لتمويل البرامج الانتخابية والأحزاب السياسية مع التأكيد على تحقيق المساءلة، والشفافية وإتاحة المعلومات. كما يجب توفير قدر مرتفع من الحقوق المدنية من خلال دعم كل من الإعلام الحر المستقل، ومنظمات المجتمع المدني، وسيادة القانون بما يسهم في زيادة التنقيف والتوعية بالأمر الخاصة بالفساد، ورصد سلوك العاملين بالحكومة ونشر جرائم الفساد على الرأى العام، علاوة على محاسبة ومعاقبة مرتكبي الفساد. مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار أن المراحل الأولى للحرية السياسية تؤدي إلى زيادة الفساد كما اتضح من نتائج الدراسة، لذلك يستلزم الأمر التحرك بخطوات جادة وملموسة لتحقيق قيمة مؤشر الحرية السياسية تزيد عن 2.7 حتى يترجم ذلك فى انخفاض مستوى الفساد فى حالة توفر الحرية الاقتصادية.

- تأسيس هيئة مستقلة مالياً وإدارياً لمكافحة الفساد تكون مسئولة عن وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد. وضرورة اتصاف الإستراتيجية بالموضوعية مع ضرورة متابعة وتقييم ما تم تنفيذه بشكل دورى وعلنى من أجل المساهمة فى تحديد الأطراف المتورطة فى عمليات الفساد. ومن ناحية أخرى يجب وضع قواعد ملزمة خاصة باختيار العاملين فى تلك الهيئة حتى لا تكون الهيئة ضلع جديد من ضلوع الفساد. وبطبيعة الحال يجب أن تكون تلك الإجراءات بالتوازي مع إجراءات توفير الحرية الاقتصادية والسياسية حتى يكون إطار مكافحة الفساد إطاراً متكاملًا.

## الهوامش

- (1) لمزيد من المعلومات يرجع إلى [http://www.transparency.org/policy\\_research/surveys\\_indices/cpi](http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi)
- (2) يرجع في ذلك إلى <http://www.arabanticorruption.org/ar/2012-01-19-12-21-50.html>
- (3) على الرغم من نجاح بعض الثورات العربية في تغيير نظام الحكم، إلا أن إتاحة الحرية السياسية يشوبها تحديات كثيرة نظراً لأن الحكم الاستبدادي كان ناجحاً في توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي والذي لم تستطع الديمقراطيات الحديثة توفيره. (Nur-tegin and Czap, 2012 : 51-52)
- (4) يتضمن الجدول رقم (5) بالملاحق بيانات عن وضع الحرية الاقتصادية والسياسية والفساد في الدول العربية.
- (5) تم اختيار هذه الفترة الزمنية وفقاً لما هو متاح من بيانات للدول محل الدراسة، حيث لم تتوفر بيانات عن الفساد قبل عام 2003 لأغلب الدول العربية في المصدر الذي تم الاعتماد عليه وهو [http://www.transparency.org/policy\\_research/surveys\\_indices/cpi](http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi)
- (6) Cobus de Swardt, Transparency International Managing Director. <http://blog.transparency.org/about/>
- (7) يقصد بالرشوة مدفوعات مالية أو عينية يتم دفعها للعاملين في المؤسسات العامة أو الخاصة من أجل تسهيل بعض الأمور البيروقراطية. أما الاختلاس فهو استيلاء البعض على بعض الموارد الواقعة تحت إدارتهم. وبالنسبة للاحتيال فيتمثل في تشويه المعلومات بواسطة بعض الإداريين لتحقيق مصالحهم الشخصية. أما الابتزاز فهو الحصول على الأموال من خلال استخدام القوة. وفيما يتعلق بالمحسوبية والمحاباة فهما شكلي من أشكال الفساد يمارسه بعض المسؤولين في التمييز فيما بين الأفراد في فرص العمل أو منح الامتيازات لصالح البعض. وبالنسبة للكسب غير المشروع فيقصد به استغلال المسؤولين الحكوميين لمناصبهم في الحصول على عوائد غير مشروعة. (Kuloglu, et al., 2012:414)
- (8) للتعرف على مزيد من مؤشرات الفساد وكيفية حسابها يرجع إلى (Kuloglu, et al., 2012: 415-416)
- (9) بدأت مؤسسة Heritage في نشر مؤشر الحرية الاقتصادية بشكل سنوي منذ منتصف التسعينيات (<http://www.heritage.org/index/>)
- (10) أصدرت مؤسسة Fraser مؤشراً خاص بالحرية الاقتصادية (EFW) Economic Freedom of the World وهو مؤشر تم تكوينه منذ عام 1996 ويغطي السنوات 1975، 1980، 1985، 1990، 1995، ومنذ عام 2000 بدأ يتم عرض البيانات بشكل سنوي. ([http://www.freetheworld.com/datasets\\_efw.html](http://www.freetheworld.com/datasets_efw.html))
- (11) تتمثل مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية في حقوق الملكية، والحرية من الفساد Freedom from Corruption، والحرية المالية، والإنفاق الحكومي، وحرية الأعمال، وحرية سوق العمل، والحرية النقدية، وحرية التجارة، وحرية الاستثمار، وحرية التمويل. ويعطى لكل مكون من هذه المكونات نفس الوزن النسبي في تكوين مؤشر الحرية الاقتصادية. وبما أن الفساد هو متغير تابع في الدراسة الحالية، فقد تم التدقيق والمقارنة بين مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية كمتغير تابع في الدراسة ومكون الحرية من الفساد كأحد مكونات الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة Heritage، واتضح أن وجود مكون الحرية من الفساد لن يسبب أي مشكلة في القياس لذلك تم الإبقاء على مؤشر الحرية الاقتصادية كما هو كمتغير مفسر في الدراسة دون حذف أي مكون منه.
- (12) من الدراسات التطبيقية التي استنتجت وجود أثر طردي لحجم الدولة - المتمثل في المركزية أو الإنفاق الحكومي أو أحد مكوناته بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي - على الفساد الدراسات التالية:
- (Fisman and Gatti, 2002; Gupta, et al., 2001; Pellegrini, 2011; Pieroni and d'Agostino, 2010; Alesina and Angeletos, 2005)
- (13) من الدراسات التطبيقية التي استنتجت وجود أثر عكسي لحجم الدولة على الفساد دراسة:
- (Adserà, et al., 2003; Billger and Goel, 2009; Kotera, et al., 2012 )
- (14) إن ارتفاع قدرة النظام القانوني في الحفاظ على حقوق الملكية يساهم في الحد من الفساد، وهذا ما أكدته دراسة كل من:
- (Pieroni and d'Agostino, 2010 ; Graeff and Mehlkop, 2003)
- (15) يساهم تشوه سوق العمل في ارتفاع معدل البطالة مما يدفع البعض للحصول على فرصة عمل من خلال المحسوبية أو الرشاوى.

- (16) يدفع سيادة أسعار أقل من الأسعار التوازنية البعض لممارسة أشكال الفساد للاستفادة من هذا الوضع .
- (17) أوضحت دراسة (Emerson, 2006) وجود علاقة عكسية بين الفساد والمنافسة في القطاع الصناعي . واستنتجت الدراسة أن التحكم في مستوى الفساد يمثل أحد العوامل لزيادة المنافسة فيما بين الصناعات .
- (18) استنتجت دراسة (Altunbaş and Thornton, 2012) وجود أثر عكسي لنسبة الائتمان المحلي للنتائج المحلي الاجمالي على الفساد .
- (19) توصلت العديد من الدراسات إلى وجود أثر عكسي للحرية الاقتصادية على الفساد في الدول محل الدراسة ، ومن تلك الدراسات ما يلي:
- (Paldam, 2002; Goel and Nelson, 2005; Graeff and Mehlkop, 2003; Billger and Goel, 2009; Yılmaz and Akif 2011); Apergis, et al., 2012; Qerimi and Sergi, 2012)
- (20) أوضحت دراسة (Billger and Goel, 2009) وجود أثر طردى للحرية الاقتصادية على الفساد .
- (21) بدأ بيت الحرية نشاطه في الخمسينيات من القرن السابق . وفي عام 1972 قام العالم Gastil ومساعديه في نشر دراسة مقارنة عن الحريات في 151 دولة . وقد جمعت الدراسات المقارنة في كتاب الحرية في العالم عام 1978 . وفي التسعينيات تم تطوير الدراسات والنشرات الخاصة ببيت الحرية حتى أصبحت على شكلها الحالي .
- <http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world-2012/methodology>
- (22) يرجع في ذلك إلى:
- <http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world-2013/methodology>
- (23) توصلت العديد من الدراسات إلى وجود أثر عكسي للحقوق السياسية - وما تنتجيه من إجراء انتخابات واختيار ديمقراطي - على الفساد مثل دراسة:
- Tavares, 2007; Persson, et al., 2003; Emerson, 2006 (Goel, R.K., Korhonen, I., 2011; Serra, 2006; .
- (24) أوضحت دراسة (Pellegrini, 2011; Nur-tegin and Czap, 2012) وجود أثر طردى للحقوق السياسية على الفساد .
- (25) من الدراسات التي أيدت تغير اتجاه أثر الحقوق السياسية - وما تحتويه من اتساع الديمقراطية- على الفساد الدراسات التالية:
- (Sung, 2004; Rock, 2009; Nur-tegin and Czap, 2012; Serra, 2006)
- (26) من الدراسات التي استنتجت وجود أثر عكسي للحقوق المدنية من حرية الصحافة ونشاط منظمات المجتمع المدني على الفساد الدراسات التالية:
- (Themudo, 2013; Pellegrini, 2011; Ralchev, 2004; Choi, 2007; OECD, 2003)
- (27) أوضحت دراسة (Adserà, et al., 2003; Brunetti, and Weder 2003) أن لحرية النشر ، أو لمدى انتشار الصحف أثر على انخفاض معدلات الفساد .
- (28) أول إصدار لهذا الكتاب كان عام 1962 .
- (29) اهتمت العديد من الدراسات بالحرية الاقتصادية كمحدد للفساد . ومن تلك الدراسات ما يلي:
- (Billger and Goel, 2009; Yılmaz and Akif 2011; Apergis, et al., 2012; Qerimi and Sergi, 2012)
- (30) اهتمت العديد من الدراسات بالحقوق السياسية والمدنية كمحدد للفساد مثل دراسة:
- Tavares, 2007; Persson, et al., 2003) (Goel, R.K., Korhonen, I., 2011; Pellegrini, 2011; Serra, 2006; .
- (31) دراسة (Saha and Campbell, 2007; Saha et al., 2009) من الدراسات التطبيقية التي اهتمت بقياس أثر التفاعل فيما بين الحرية الاقتصادية والديمقراطية على الفساد .
- (32) مصدر بيان الفساد [http://www.transparency.org/policy\\_research/surveys\\_indices/cpi](http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi) ، ومتوفر في المصدر بيانات عن الفساد لكل الدول العربية فيما عدا فلسطين
- (33) التقسيم اجتهادي بمعرفة الباحثة استنادا على المنهجية التي يتبناها بيت الحرية في تقسيم مؤشر الحرية السياسية لثلاث مستويات . يرجع في ذلك إلى:
- <http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world-2013/methodology>
- (34) مصدر البيانات الخاصة بكل مكون من مكونات الحرية الاقتصادية للدول محل الدراسة هو مؤسسة heritage على الموقع التالي: <http://www.heritage.org/index/>
- (35) من الدراسات التي اهتمت بمحددات الفساد الدراسات التالية:
- (Paldam, 2002; Campante, et al., 2009; Pellegrini, 2011; Ahrend, 2002; Yılmaz, 2011; You and Khagram, 2005; Apergis, et al. 2012)



(36) يساهم التفاوت في توزيع الدخل في تغيير بعض القيم الاجتماعية في اتجاه قبول الفساد كسلوك. فمن ناحية يلجأ بعض المتمنين للطبقة الغنية لممارسة بعض أشكال الفساد لما لديها من الدوافع والفرص والقدرة المالية لممارسة الفساد مقارنة بالطبقة الفقيرة. ومن ناحية أخرى تساهم الطبقة الفقيرة في زيادة الفساد، حيث ينتج عن عدم العدالة في التوزيع صعوبة حصول الطبقة الفقيرة على خدمات أساسية مثل الصحة والتعليم، مما يؤدي إلى ممارسة أحد أشكال الفساد للحصول على تلك الخدمات. وعلى ذلك يعتبر التفاوت في توزيع الدخل من المحددات الأساسية للفساد. أما التوزيع الأكثر عدالة للدخل فيؤدي إلى وجود طبقة متوسطة كبيرة بإمكانها مساءلة النخب مما يحد من الفساد. (You and Khagram, 2005) ولأهمية هذا المتغير كمفسر للفساد، فقد تم تجميع بيانات عن معامل جيني ولكنه لم يكن متوفراً لأغلب الدول العربية محل الدراسة مما حال دون إدخاله في القياس.

(37) مصدر بيانات معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار وبأسعار عام 2005)، ومعدل الالتحاق بالتعليم الجامعي، ومعدل التضخم هو: <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>

(38) على الرغم من أن الجزء التحليلي السابق شمل 21 دولة عربية (فيما عدا فلسطين نظراً لعدم توفر بيانات لها)، إلا أن القياس اقتصر على 18 دولة عربية فقط نظراً لعدم توفر بيانات عن الحرية الاقتصادية (متغير مفسر) لكل من العراق والصومال والسودان.

(39) مع العلم أن البيانات الخاصة بمعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي غير متوفرة لعدد من السنوات لأغلب الدول العربية.

(40) من الدراسات التي استنتجت وجود أثر عكسي لنصيب الفرد من الناتج (كمؤشر للتنمية الاقتصادية) على الفساد الدراسات التالية:

(Paldam, 2002; Graeff and Mehlkop 2003; Serra, 2006; Yilmaz et al., 2011)

(41) لتحديد عند أي قيمة من قيم مؤشر الحرية الاقتصادية سوف يتغير اتجاه العلاقة من موجبة إلى سالبة، تم الاستعانة بالمعادلة رقم (2) وبناتج النموذج رقم (2) وذلك كما يلي:  $0 > B_1 + B_3 E_{it}$  ،  $0.4 > E_{it}$  ،  $5.3 > E_{it}$  . كما تم الاستعانة بالمعادلة رقم (3) وبناتج النموذج رقم (3) وذلك كما يلي:

(42) لتحديد عند أي قيمة من قيم مؤشر الحرية السياسية سوف يتغير اتجاه العلاقة من موجبة إلى سالبة، تم الاستعانة بالمعادلة رقم (3) وبناتج النموذج رقم (2) وذلك كما يلي:  $0 > B_2 + B_3 P_{it}$  ،  $0.238 > P_{it}$  ،  $1.0 > P_{it}$  . كما تم الاستعانة بالمعادلة رقم (3) وبناتج النموذج رقم (3) وذلك كما يلي:

$$0 > B_2 + B_3 P_{it} \quad 0 > 0.388 P_{it} \quad 1.047 > 0 \quad 0 > 1.047 \quad 0.388 P_{it} \quad 2.7 > P_{it}$$

(43) يمكن الاطلاع على بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الموقع التالي (<http://www.un.org/ar/>)

(44) للمزيد من المعلومات يرجع إلى دليل البرلمان العربي لتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ص 15 في الموقع التالي. <http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/cac/signatories.html>

(45) لمزيد من المعلومات عن المنظمة العربية لمكافحة الفساد يرجع إلى

<http://www.arabanticorruption.org/>

(46) للمزيد من المعلومات عن منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد يرجع إلى

[http://www.arpacnetwork.org/showArticles\\_\\_ar.aspx?aid=116](http://www.arpacnetwork.org/showArticles__ar.aspx?aid=116)

(47) للمزيد من المعلومات حول الاتفاقية يرجع إلى:

<http://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1719&language=ar>

(48) في هذا الصدد نريد التمييز بين نوعين من الفساد هما: الفساد الأولي والفساد الثانوي Primary and Secondary Corruption. ويقصد بالفساد الأولي ذلك الفساد السائد في الدول الغنية حيث يتم استغلال السلطة والامتلاك العامة لتحقيق مكاسب خاصة وذلك في ظل سيادة مؤسسات قوية ومن ثم يكون الفساد تحت السيطرة. أما الفساد الثانوي، فهو الفساد السائد في أغلب الدول النامية والفقيرة، حيث يكون منتشر وصعب السيطرة عليه نظراً لضعف النظم المؤسسية وتغيير جزء من القواعد والقوانين لصالح بعض الأفراد. (Werlin, 2007:361)

## المراجع الانجليزية

- Abdul Fatah, F., Othman, N., Abdullah, N. 2012. "Economic Growth, Political Freedom and Human Development: China, Indonesia and Malaysia." *International Journal of Business and Social Science* 3(1): 291-299.
- Ades, A. and Di Tella, R. 1999. "Rents, Competition, and Corruption." *American Economic Review*, 89(4): 982-92.
- Adserà, A., Boix, C., Payne, M. 2003. "Are you being served? Political accountability and quality of government." *Journal of Law, Economics, and Organization* 19: 445-490.
- Aidt, T.S. 2011. "The Causes Of Corruption." DICE Report 9( 2) :15-19.
- Ahlin, C., Pang, J. 2008. "Are financial development and corruption control substitutes in promoting growth?" *Journal of Development Economics* 86(2): 414-433.
- Ahrend, R. (2002). "Press Freedom, Human Capital and Corruption", DELTA Working Paper No. 2002-11.
- Alesina, A., Angeletos, G.-M. 2005. "Corruption, inequality, and fairness." *Journal of Monetary Economics* 52: 1227-1244.
- Altunbaş, Y., Thornton, J. 2012. "Does financial development reduce corruption?" *Economics Letters* 114( 2): 221-223.
- Apergis, N., Dincer, O.C., Payne, J.E. 2012. "Live free or bribe: On the causal dynamics between economic freedom and corruption in U.S. states." *European Journal of Political Economy* 28: 215-226.
- Billger, S.M., Goel, R.K. 2009. "Do existing corruption levels matter in controlling corruption? Cross-country quintile regression estimates." *Journal of Development Economics* 90: 299-305.
- Bohara, A., Mitchell, N., Mittendorff, C. 2004. "Compound Democracy and the Control of Corruption: A Cross-Country Investigation." *Policy Studies Journal* 32: 481-499.
- Brand, M. 2006. "Promoting the Rule of Law, Transparency and Fighting Against Corruption" in "Building Capacity for Democracy, Peace and Social Progress." The 6<sup>th</sup> International Conference of New or Restored Democracies.

- Braun, M., Di Tella, R. 2004. "Inflation, Inflation Variability, and Corruption." *Economics and Politics* 16:77-100.
- Brunetti, A., Weder, B. 2003. "A free press is bad news for corruption." *Journal of Public Economics* 87:1801–1824.
- Campante, F.R., Chor, D., Do, Q-A. 2009. "Instability and the Incentives for Corruption." *Economics & Politics* 21: 42-92.
- Choi, J-W. 2007. "Governance Structure and Administrative Corruption in Japan: An Organizational Network Approach." *Public Administration Review* 67 (5) : 930–942.
- Emerson, P.M. 2006. "Corruption, competition and democracy." *Journal of Development Economics* 81: 193– 212.
- Fisman, R., Gatti, R. 2002. "Decentralization and corruption: evidence across countries." *Journal of Public Economics* 83: 325–345.
- Friedman, M. 2009. "Capitalism and Freedom." University of Chicago Press, Fortieth Anniversary Edition.
- Frechette, G.R. 2006. "Panel Data Analysis of the Time Varying Determinates of Corruption." Working Paper 28, CIRANO, Montreal.
- Goel, R.K., Nelson, M. A. 2005. "Economic Freedom Versus Political  
Freedom: Cross-Country Influences on Corruption." *Australian Economic Papers* 44 (2):121-133.
- Goel, R.K. , Korhonen, I., 2011. "Exports and cross-national corruption: A disaggregated examination." *Economic Systems* 35 (1): 109–124.
- Graeff, P., Mehlkop, G. 2003. "The Impact of Economic Freedom on Corruption: Different Patterns for Rich and Poor Countries." *European Journal of Political Economy* 19 (3): 605-620.
- Gupta, S., de Mello, L., Sharan, R. 2001. "Corruption and military spending." *European Journal of Political Economy* 17: 749–777.
- Gurgur, T. and Shah, A., 2005. "Localization and Corruption: Panacea or Pandora's Box." World Bank Policy Research Working Paper 3486.
- Gwartney, J., Lawson, R. 2003. "The concept and measurement of economic freedom." *European Journal of Political Economy* 19: pp 405-430.

- Gwartney, J., Lawson, R., Hall, J. 2012. "Economic freedom of the World." Annual Report, Fraser Institute.
- Hunt, E.K., Lautzenheiser, M. 2011. "History of Economic Thought." M.E.Sharpe, USA 3<sup>rd</sup> Edition. PP. 35-40.
- Jain, A. K. 2001. "Corruption: A Review." *Journal of Economic Surveys* 15(1): 71-121.
- Kotera, G., Okada, K. , Samreth, S. 2012. "Government size, democracy, and corruption: An empirical investigation." *Economic Modeling* 29 (6): 2340-2348.
- Kuloglu, A. , Lobont O. R., Topcu, M. 2012. "A question of causality between political corruption, economic freedom and economic growth in Europe." MPRA Paper No. 40365.
- Kuma, A. 2011. "Interplay Between Corruption and Economic Freedom." Researching Reality Internship, CCS Working Paper No. 254.
- LaFree, G., Morris, N. 2004. "Corruption as a Global Social Problem", in G. Ritzer (ed.) *Handbook of Social Problems: A Comparative International Perspective.* Thousand Oaks, CA: Sage, PP.600–618.
- Mihaela, H., Claudia, O. 2011. "Interrelations between Economic Freedom, Knowledge Economy and Global Competitiveness - Comparative Analysis: Romania and EU Average." *Studies in Business and Economics* 6(2):46-59.
- Miller, A. T., Kim, A. B. 2012. "Defining Economic Freedom." in Index of Economic Freedom. The Heritage Foundation. Available at <http://www.heritage.org/index/>
- Nur-tegin, K., Czap, H. J. 2012. "Corruption: Democracy, Autocracy, and Political Stability." *Economic Analysis & Policy* 42 (1): 51-66.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) 2003. "Fighting Corruption: What Role for Civil Society? The Experience of the OECD." OECD Report.
- Paldam, M. 2002. "The cross-country pattern of corruption: economics, culture and the seesaw dynamics." *European Journal of Political Economy* 18:215–240.
- Pellegrini, L. 2011. "Corruption, Development and the Environment." International Institute of Social Studies of Erasmus University (ISS), Springer.
- Persson, T., Tabellini, G., Trebbi, F. 2003. "Electoral rules and corruption." *Journal of the European Economic Association* 1(4): 958–989.

- Pieroni, L. and D'Agostino, G., 2010. "Corruption and the Effects of Economic Freedom." MPRA Paper No. 23579.
- Puddington, A. 2012. *Freedom in the World 2012: The Arab uprisings and their global repercussions*. Washington, DC: Freedom House.
- Qerimi, Q., Sergi, B.S. 2012. "The Boundaries of a Neglected Relationship: Corruption and Economic Freedom - The Case of the Western Balkans." *Problems of Economic Transition* 55 (2): 68–97.
- Ralchev, P. 2004. "The Role of Civil Society in Fighting Corruption and Organized Crime in Southeast Europe." *Journal of Southeast Europe and Black Sea Studies* 4(2) : 325–331.
- Rock, M.T. (2009). "Corruption and Democracy", *Journal of Development Studies* 45(1): 55–75.
- Rohwer, A. 2009. "Measuring Corruption: A Comparison between the Transparency International's Corruption Perceptions Index and the World Bank's Worldwide Governance Indicators." CESifo DICE Report 3: 42-52.
- Saha, S., N. Campbell, N. 2007. "Studies of the Effect of Democracy on Corruption." 36th Australian Conference of Economists, "Economics of Corruption Session." Australia.
- Saha, S., Gounder, R., Su, J-J. 2009. "The interaction effect of economic freedom and democracy on corruption: a panel cross-country analysis." *Economics Letters* 105(2) : 173-176.
- Serra, D. 2006. "Empirical determinants of corruption: a sensitivity analysis." *Public Choice* 126: 225–256.
- Shen, C. and Williamson, J.B., 2005. "Corruption, Democracy, Economic Freedom and State Strength." *International Journal of Comparative Sociology* 46 (4) : 327-345.
- Sung, H. E. 2004. "Democracy and political corruption: A cross-national comparison." *Crime, Law and Social Change* 41: 179-194.
- Tavares, S. C. 2007. "Do rapid political and trade liberalizations increase corruption?" *European Journal of Political Economy* 23:1053–1076.
- Themudo, N. 2013. "Reassessing the Impact of Civil Society: Nonprofit Sector, Press Freedom, and Corruption." *Governance: An International Journal of Policy, Administration, and Institutions* 26 (1) :63–89.
- Transparency International. 2008. "Global Corruption Report", available at [http://archive.transparency.org/publications/gcr/gcr\\_2008](http://archive.transparency.org/publications/gcr/gcr_2008).

Treisman, D. 2000. "The causes of corruption: a cross-national study." *Journal of Public Economics*, 76: 399-457.

\_\_\_\_\_ 2007. "What have we learned about the causes of corruption from ten years of cross-national empirical research?" *Annual Review of Political Science* 10: 211-244.

Tumber, H. and Waisbord, S. R. 2004. "Introduction: Political Scandals and Media Across Democracies Volume I: PROD." *The American Behavioral Scientist* 47(8): 1031-1039.

United States Agency for International Development (USAID). 2005. "USAID Anti-Corruption Strategy - A Mandatory Reference for ADS."

Werlin, H.H. 2007. "Corruption and Democracy: Is Lord Acton Right?" *The Journal of Social Studies* 32 (3): 359 – 377.

Wooldridge, J. M. 2003. "Introductory Econometrics." Second Edition. Mason, OH, USA: South-Western Cengage Learning.

Wu, W., Davis, O.A. 2003. "Economic Freedom and Political Freedom." *Encyclopedia of Public Choice* : 487-496.

Yılmaz, A.A., Akif, M.A. 2011. "Determinants of Economic Corruption: A Cross Country Data Analysis." *International Journal of Business and Social Science* 2(13): 161-169.

You, J. S., Khagram, S. 2005. "A Comparative Study of Inequality and Corruption." *American Sociological Review* 70(1): 136-157.

Website:

- <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>
- <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp>.
- <http://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1719&language=ar>
- <http://www.arabanticorruption.org/ar/2012-01-19-12-21-50.html>
- [http://www.arpacnetwork.org/showArticles\\_ar.aspx?aid=116](http://www.arpacnetwork.org/showArticles_ar.aspx?aid=116)
- [http://www.freetheworld.com/datasets\\_efw.html](http://www.freetheworld.com/datasets_efw.html)
- <http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world-2012/methodology>
- <http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world-2013/checklist-questions>
- <http://www.heritage.org/index/>
- [http://www.transparency.org/policy\\_research/surveys\\_indices/cpi](http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi)
- <http://www.un.org/ar/>
- <http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/cac/signatories.html>

## ملحق الجداول

جدول رقم (1): مؤشر مدركات الفساد للدول العربية خلال السنوات 2003-2012\*

متوسط السنوات**	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
5.03	5.2	5.5	5.3	5	4.9	5.3	4.7	4.3	4.7	5.4	الأردن
3.83	3.2	3.2	3.7	3.5	4.1	4.3	3.8	3.8	3.9	4.8	الإمارات
4.6	4.9	4.9	5.1	4.9	4.6	5	4.3	4.2	4.2	3.9	البحرين
7.06	6.6	7.1	7.1	7.2	6.8	7	6.9	7.2	7.3	7.4	الجزائر
6.07	5.6	5.6	5.3	5.7	6.5	6.6	6.7	6.6	6.6	5.5	السعودية
8.2	8.7	8.4	8.4	8.5	8.4	8.2	8	7.9	7.8	7.7	السودان
8.79	9.2	9	8.9	8.9	9	8.6	غ	7.9	غ	غ	الصومال
8.23	8.3	8.2	8.5	8.5	8.7	8.5	8.1	7.8	7.9	7.8	العراق
5.44	5.6	5.4	5.5	5.9	5.7	5.7	5.2	5.3	5.4	4.7	الكويت
6.63	6.3	6.6	6.6	6.7	6.5	6.5	6.8	6.8	6.8	6.7	المغرب
7.62	7.7	7.9	7.8	7.9	7.7	7.5	7.4	7.3	7.6	7.4	اليمن
5.56	5.9	6.2	5.7	5.8	5.6	5.8	5.4	5.1	5	5.1	تونس
7.55	7.2	7.6	7.9	7.7	7.5	7.4	غ	غ	غ	غ	جزر القمر
6.92	6.4	7	6.8	7.2	7	7.1	غ	غ	غ	غ	جيبوتي
7.21	7.4	7.4	7.5	7.4	7.9	7.6	7.1	6.6	6.6	6.6	سوريا
4.54	5.3	5.2	4.7	4.5	4.5	5.3	4.6	3.7	3.9	3.7	عمان
7.11	7	7.5	7.5	7.5	7	7	6.4	6.9	7.3	7	لبنان
7.63	7.9	8	7.8	7.5	7.4	7.5	7.3	7.5	7.5	7.9	ليبيا
3.61	3.2	2.8	2.3	3	3.5	4	4	4.1	4.8	4.4	قطر
6.91	6.8	7.1	6.9	7.2	7.2	7.1	6.7	6.6	6.8	6.7	مصر
7.31	6.9	7.6	7.7	7.5	7.2	7.4	9.6	غ	غ	غ	موريتانيا

\* يقصد بالرمز (غ) بيان غير متاح

\* عمود متوسط السنوات هو متوسط مؤشر مدركات الفساد لكل دولة عربية وذلك وفقاً للبيانات المتاحة .  
 - مؤشر الفساد الذي تم الاعتماد عليه في الدراسة هو مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية ، والمتوفر بياناته حتى عام 2012 . وقبل عام 2012 كانت قيمة المؤشر تتراوح بين الصفر والعشرة حيث يعكس الصفر (أعلى فساداً) والعشرة (أقل فساداً) . ومنذ عام 2012 نشرت منظمة الشفافية العالمية مؤشر مدركات الفساد لتتراوح قيمته بين الصفر والمائة حيث يعكس الصفر (أعلى فساداً) . ولغرض التحليل تم إعادة توبيخ وترتيب مؤشر منظمة الشفافية العالمية لتتراوح قيمته بين الصفر والعشرة حيث يعكس الصفر (أقل فساداً) والعشرة (أعلى فساداً) .

[http://www.transparency.org/policy\\_research/surveys\\_indices/cpi](http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi)

جدول رقم (2): متوسط مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية خلال السنوات (2003-2012) موزعاً حسب المجموعة

(مجموعة 1) 0-3.33	(مجموعة 2) 3.34-6.66	(مجموعة 3) 6.67-10
	قطر (3.61)	مصر (6.91)
	الإمارات (3.83)	جيبوتي (6.92)
	عمان (4.54)	الجزائر (7.06)
	البحرين (4.6)	لبنان (7.11)
	الأردن (5.03)	سوريا (7.21)
	الكويت (5.44)	موريتانيا (7.31)
	تونس (5.56)	جزر القمر (7.55)
	السعودية (6.07)	اليمن (7.62)
	المغرب (6.63)	ليبيا (7.63)
		السودان (8.2)
		العراق (8.23)
		الصومال (8.79)

- تم تكوين هذا الجدول بمعرفة الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1).



جدول رقم (3): اتجاه التغير السنوي لمؤشر مدركات الفساد والانحراف المعياري\*

الانحراف المعياري	-2011 2012	-2010 2011	-2009 2010	-2008 2009	-2007 2008	-2006 2007	-2005 2006	-2004 2005	-2003 2004	
0.38	-	+	+	+	-	+	+	-	-	الأردن
0.49	0	-	+	-	-	+	0	-	-	الإمارات
0.42	0	-	+	+	-	+	+	0	+	البحرين
0.24	-	0	-	+	-	+	-	-	-	الجزائر
0.57	0	+	-	+	-	-	+	0	+	السعودية
0.33	+	0	-	+	+	+	+	+	+	السودان
0.42	+	+	0	-	+	غ	غ	غ	غ	الصومال
0.32	+	-	0	-	+	+	+	-	+	العراق
0.33	+	-	-	+	0	+	-	-	+	الكويت
0.16	-	0	-	+	0	-	0	0	+	المغرب
0.21	-	+	-	+	+	+	+	-	+	اليمن
0.39	-	+	-	+	-	+	+	+	-	تونس
0.24	-	-	+	+	+	غ	غ	غ	غ	جزر القمر
0.29	-	+	-	+	-	غ	غ	غ	غ	جيبوتي
0.47	0	-	+	-	+	+	+	0	0	سوريا
0.62	+	+	+	0	-	+	+	-	+	عمان
0.34	-	0	0	+	0	+	-	+	+	لبنان
0.25	-	+	+	+	-	+	-	0	-	ليبيا
0.78	+	+	-	-	-	0	-	-	+	قطر
0.22	-	+	-	0	+	+	+	-	+	مصر
0.32	-	-	+	+	-	+	غ	غ	غ	موريتانيا

\* يقصد بالإشارة (+) ارتفاع مستوى الفساد في العام المعنى مقارنة بالعام السابق له.

يقصد بالإشارة (-) انخفاض مستوى الفساد في العام المعنى مقارنة بالعام السابق له.

يقصد بالرمز (0) عدم تغير مستوى الفساد في العام المعنى مقارنة بالعام السابق له.

يقصد بالرمز (غ) بيان غير متاح

عمود الانحراف المعياري يعكس مدى انحراف مؤشر الفساد عن متوسطه خلال فترة الدراسة لكل دولة على حده.

تم تكوين هذا الجدول بمعرفة الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1) بالملحق

جدول رقم (4): انتقال الدول\* فيما بين المجموعات الثلاث خلال السنوات 2003-2012

-2011 2012	-2010 2011	-2009 2010	-2008 2009	-2007 2008	-2006 2007	-2005 2006	-2004 2005	-2003 2004	
									تحسن معدل الفساد
					المغرب <sup>1</sup>	لبنان <sup>2</sup>			من 3 إلى 2
	الإمارات <sup>1</sup>		قطر <sup>1</sup>						من 2 إلى 1
									تدهور معدل الفساد
									من مجموعة 1 إلى مجموعة 2
						سوريا <sup>1</sup>	لبنان <sup>2</sup>		من مجموعة 2 إلى مجموعة 3

\*الرقم بأعلى كل دولة يوضح عدد مرات انتقال الدولة من مجموعة لأخرى خلال سنوات الدراسة

- تم تكوين هذا الجدول بمعرفة الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1) بالملحق

جدول رقم (5): متوسطات الفساد، والحرية الاقتصادية والسياسية في الدول العربية×

مؤشر الحرية السياسية			مؤشر الحرية الاقتصادية			مؤشر الفساد		
6.67-10 (مجموعة 3)	3.34-6.66 (مجموعة 2)	0-3.33 (مجموعة 1)	6.67-10 (مجموعة 3)	3.34-6.66 (مجموعة 2)	0-3.33 (مجموعة 1)	6.67-10 (مجموعة 3)	3.34-6.66 (مجموعة 2)	0-3.33 (مجموعة 1)
	المغرب (3.43)	السودان (صفر)	عمان (6.67)	ليبيا (3.66)		مصر (6.91)	قطر (3.61)	
	الكويت (3.86)	ليبيا (0.07)	البحرين (7.42)	جزر القمر (4.44)		جيبوتي (6.92)	الإمارات (3.83)	
	جزر القمر (4.43)	الصومال (0.29)		سوريا (4.78)		الجزائر (7.06)	عمان (4.54)	
		سوريا (0.36)		جيبوتي (5.35)		لبنان (7.11)	البحرين (4.6)	
		السعودية (0.43)		اليمن (5.36)		سوريا (7.21)	الأردن (5.03)	
		العراق (1.57)		الجزائر (5.53)		موريتانيا (7.31)	الكويت (5.44)	
		الإمارات (1.86)		موريتانيا (5.56)		جزر القمر (7.55)	تونس (5.56)	
		مصر (2) قطر (2)		المغرب (5.67) مصر (5، 67)		اليمن (7.62)	السعودية (6.07)	

يتبع ...

مؤشر الحرية السياسية			مؤشر الحرية الاقتصادية			مؤشر الفساد		
6.67-10	3.34-6.66	0-3.33	6.67-10	3.34-6.66	0-3.33	6.67-10	3.34-6.66	0-3.33
(مجموعة 3)	(مجموعة 2)	(مجموعة 1)	(مجموعة 3)	(مجموعة 2)	(مجموعة 1)	(مجموعة 3)	(مجموعة 2)	(مجموعة 1)
		تونس (2.14)		تونس (5.84)		ليبيا (7.63)	المغرب (6.63)	
		عمان (2.14)						
		الجزائر (2.14)						
		اليمن (2.5)		لبنان (5.87)		السودان (8.2)		
		البحرين (2.57)		السعودية (6.25)		العراق (8.23)		
		موريتانيا (2.66)		الكويت (6.57)		الصومال (8.79)		
		جيبوتي (2.79)		قطر (6.6)				
		الأردن (2.86)		الأردن (6.61)				
		لبنان (3.29)		الإمارات (6.62)				

\*ملحوظة : - غير متوفر بيانات عن الحرية الاقتصادية لكل من دولة العراق والصومال، والسودان - المجموعة الأولى تعبر عن مستوى منخفض من الفساد والحرية الاقتصادية والحرية السياسية. (تتراوح بين صفر و3.33) والمجموعة الثانية تعبر عن مستوى متوسط من الفساد والحرية الاقتصادية والحرية السياسية. (تتراوح بين 3.33 و6.66) والمجموعة الثالثة تعبر عن مستوى مرتفع من الفساد والحرية الاقتصادية والحرية السياسية. (تتراوح بين 6.66 و10)

- مصدر بيان الحرية الاقتصادية الذي تم الاعتماد عليه في الدراسة هو <http://www.heritage.org/index/>، والذي تتراوح قيمته بين الصفر والمائة حيث تعكس القيمة مائة الحرية الكاملة. ولدواعي القياس والتحليل تم تحويل المؤشر لتتراوح قيمته بين الصفر والعشرة حيث تعكس القيمة عشرة الحرية الكاملة. ثم تم حساب متوسط مؤشر الحرية الاقتصادية لكل دولة على حده وذلك خلال السنوات 2003-2011. والجدير بالذكر أن بيانات الحرية الاقتصادية لكل من العراق والسودان والصومال غير متاحة وذلك لعدم توفر بيانات كافية لمؤسسة Heritage تعتمد عليها في تكوين مؤشر الحرية الاقتصادية لتلك الدول. <http://www.heritage.org/index/country/> - مصدر بيان الحرية السياسية هو <http://www.freedomhouse.org/reports>. حيث يصدر بيت الحرية freedom house مؤشرا للحقوق السياسية وآخر للحقوق المدنية، وتتراوح قيمة كل مؤشر بين واحد وسبعة. ومؤشر الحرية السياسية هو متوسط المؤشرين. وتتراوح قيمة مؤشر الحرية السياسية بين واحد وسبعة، حيث يمثل الرقم واحد أعلى درجات الحرية السياسية، ويمثل الرقم سبعة أقل درجات الحرية. وقد صنف بيت الحرية الدول وفقا لثلاث مستويات، حيث الدول التي يتراوح مؤشر الحرية الخاص بها بين 1-2.5 تعتبر دولة تتميز بحرية Free، في حين تتمتع الدولة بحرية جزئية Partly Free إذا تراوح المؤشر بين 3-5، أما إذا تراوح المؤشر بين 5.5-7 فتكون الدولة غير منتمعة بالحرية Not Free. <http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world-2013/methodology>

ولدواعي القياس والتحليل تم إعادة ترتيب المؤشر حيث تعكس القيمة صفر عدم وجود حرية سياسية، كما تم إعادة تقدير المؤشر من خلال إعطاء أوزان نسبية للمؤشر حتى تتراوح قيمته بين الصفر والعشرة، حيث تمثل القيمة صفر عدم وجود حرية سياسية. ثم تم حساب متوسط مؤشر الحرية السياسية لكل دولة على حده وذلك خلال الأعوام من 2003 وحتى 2011.

جدول رقم (6): ملخص احصائي

	CT	PF	EF	PCGDP	PCGDPG	INF	SET
Mean	6.407614	2.065306	5.849540	9381.854	1.690620	6.128292	22.66318
Median	6.800000	2.142857	5.855000	2766.498	1.738937	4.391658	22.28753
Maximum	10.00000	5.000000	7.770000	57558.72	42.57845	53.23096	57.65213
Minimum	2.300000	0.000000	3.150000	603.1115	-42.93093	-10.06749	1.211280
Std. Dev.	1.530504	1.315932	0.900922	14052.59	6.020362	7.047580	14.40168
No. of. Observations	197	210	174	188	188	180	116

حيث CT تمثل مؤشر مدركات الفساد والمصدر هو [http://www.transparency.org/policy\\_research/surveys\\_indices/cpi](http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi)

EF تمثل مؤشر الحرية الاقتصادية والمصدر هو <http://www.heritage.org/index/country>

PF تمثل مؤشر الحرية السياسية وهو متوسط لكل من الحقوق السياسية والمدنية والمصدر هو <http://www.freedomhouse.org/reports>

PCGDP نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار، وبالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2005). ومصدر البيان هو <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>

PCGDPG معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار، وبالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2005).

INF معدل التضخم وذلك وفقاً للرقم القياسي لأسعار المستهلكين. ومصدر البيان هو <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>

SET نسبة الطلاب المتحقين بالتعليم العالي إلى اجمالي عدد السكان في الفئة العمرية التي تلتحق بهذه المرحلة التعليمية. ومصدر البيان هو <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>

## اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2013)

فاطمة الزهراء زرواط\*  
سارة بورجة\*\*

### ملخص

لقد تطرقت إشكالية هذه الورقة البحثية إلى العلاقة و الأثر الناجم عن تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر عبر تحليل إحصائيات الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى 2013، وقد توصلت نتائج الدراسة في جانبها النظري إلى أن هناك علاقة وطيدة بين الإيرادات البترولية و النمو الاقتصادي في الجزائر، أما في الجانب القياسي حاولنا دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و تقلبات أسعار النفط الدولية عن طريق استخدام التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ و توصلت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين معدل النمو الاقتصادي، أسعار النفط، معدل البطالة و إجمالي الاستثمارات. أما اختبار السببية لجزرنا نجر فتوصل لوجود علاقة سببية بين سعر النفط و الاستثمار من جهة، و بين سعر النفط و معدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى. أما اختبار دوال الاستجابة الدفعية فقد أوضح أنه هناك أثر سلبي لصدمات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.

## The Effects of Oil Prices Volatility on Economic Growth in Algeria (Empirical Study 1980 - 2013)

Zerouat Fatma Zohra  
Bouredja Sara

### Abstract

In this study we tried to analyze the impact of fluctuations in oil prices on economic growth in Algeria during the period from 1980 until 2012. The theoretical part of the study describes the oil economics in Algeria showing that there is a close relationship between oil revenues and economic growth in Algeria. In the econometric part we examine the relationship between the oil price volatility and economic growth in Algeria using the co-integration and error correction model (ECM). The results showed that there is a co-integration in the long term between economic growth rate, oil prices, unemployment and investment. The causality test of Granger proved that a high price of oil causes the economic growth and investment and the response functions test exhibited a negative impact of oil price shocks on economic growth in Algeria.

\*أستاذة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، البريد الإلكتروني: fzerouat@yahoo.fr

\*\*ماجستير أكاديمي تخصص تقنيات كمية مطبقة، الجزائر، البريد الإلكتروني: bourediasara@yahoo.fr

## أولاً: مقدمة

تميز القرن العشرين بكونه عصر النفط، فقد برزت أهمية النفط في المجالات السياسية والعسكرية و أصبح سلاحاً قوياً تعتمد عليه كل الدول المالكة له و من بينها الجزائر حيث تعتبر من أهم الدول المنتجة و المصدرة للمحروقات (البتروول و الغاز الطبيعي) في العالم، إذ يهيمن قطاع النفط على أكثر من 98% من الحجم الإجمالي للصادرات أما مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تشكل حوالي 49% لذلك يمكن القول أن قطاع المحروقات هو القطاع الحيوي في الاقتصاد الجزائري، إذ يعتبر النواة الأساسية في توفير الموارد بالعملة الصعبة و التي تستخدم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

و من منطلق أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على النفط كمادة أولية في صادراتها و إيراداتها، ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مرهوناً بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات و الإيرادات العمومية و خير دليل على ذلك صدمة النفط العكسية 1986 أين تراجعت أسعار النفط بشكل كبير و تسببت في انخفاض الصادرات و بالتالي إعاقه الحركة التنموية، إلا أن عودة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة أعطى دفعا جديداً للمسار الاقتصادي في الجزائر حيث ساهم هذا الارتفاع بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها انخفاض نسبة البطالة و نسبة المديونية الخارجية و ارتفاع نسب النمو الاقتصادي .

و منه يمكن طرح إشكالية هذه الورقة البحثية كما يلي: ماهي الانعكاسات التي تفرضها التغيرات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

و عليه نقترح تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث أقسام: يحتوي القسم الأول على تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط الدولية، و استخلاص أهم العوامل المحددة لها. أما القسم الثاني يحل العلاقة بين النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر. و أخيراً القسم الثالث يتضمن الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ (ECM) .

تعتمد هذه الدراسة في بياناتها على التقارير السنوية لصندوق النقد الدولي (IMF/FMI) و البنك العالمي (WDI) و (US Energy Information Administration) EIA .

## ثانياً: العوامل المحددة لأسعار النفطية

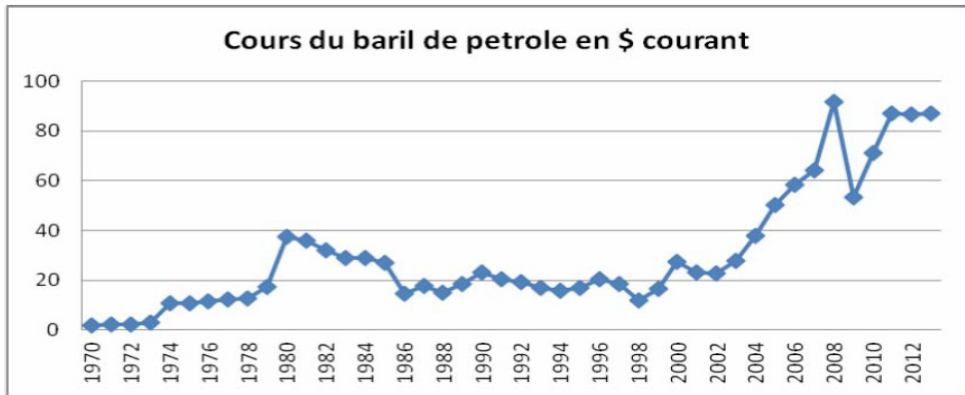
### 1.2 مفهوم الربيع في النظرية الاقتصادية

يمكن إعطاء مفهوم اقتصادي شامل للربيع على انه « فائض الدخل الناجم عن عدم مرونة السوق: حيازة المهارات النادرة أو الاستثنائية، عدم تطابق العرض والطلب»<sup>(1)</sup>.

أما البلد الريعي: فهو "البلد الذي يتلقى مبالغ كبيرة من الربيع الخارجي على أساس منتظم، هذه الأخيرة هي العائدات التي تدفعها الشركات الأجنبية أو حكومات بلد معين"<sup>(2)</sup>.

### 2.2 التطور التاريخي لأسعار النفط

الشكل رقم (1): تطورات أسعار النفط الدولية 1970-2013



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد ببيانات:

Energy Information administration; www.eia.gov . US

انطلاقاً من الشكل السابق يتضح لنا مجموعة من الأحداث التاريخية جعلت تطورات أسعار النفط تمر بمجموعة من المراحل كالآتي:

في سنة 1973 و بالأخص في 05 أكتوبر 1973 كانت بداية حرب "Yom Kippur" بين سوريا ، مصر و إسرائيل حيث أدت هذه الأخيرة إلى اختفاء جزء كبير من بترول العراق و السعودية من السوق و عمت سوق النفط حالة من الذعر ، في ظل هذه الظروف اجتمع في الكويت ممثلو ستة دول هي : العراق ، السعودية ، إيران ، الكويت ، قطر الإمارات و قرروا زيادة أسعار النفط الخام من جانب واحد بنسبة 70% عن الأسعار التي كانت سائدة في 15 أكتوبر 1973 ،

و تضمن أيضا قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة ، هولندا) ، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 ، و قد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار من 2.32 دولار عام 1973 للبرميل إلى 9 دولار للبرميل عام 1974 ، و دخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية أطلق عليها « أزمة تصحيح الأسعار البترولية (الأزمة النفطية الأولى سنة 1973) ». (3)

الثورة الإيرانية في بداية عام 1979 أدت إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل (4) ، وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر النفط العربي الخفيف من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة ، و واصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب العراقية-الإيرانية (حرب الخليج الأولى) و تقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا مما أدى إلى انفجار الأزمة النفطية الثانية سنة (5) 1979 .

خلال الفترة 1982-1985 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال و ثابت ، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة و التخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا و النرويج لأسعار نفطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل و عدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة ، دفعت الأوبك إلى تخفيض سعر النفط ليصبح عند مستوى 27.5 دولار سنة 1985 . و بداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع ، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 10 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقة للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك (الأزمة النفطية العكسية سنة 1986) . (6)

في سنة 1998 عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت سلبا على مستوى الطلب النفطي أما من ناحية العرض فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي ، ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما أدى إلى انخفاض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل . (7)

تميزت الفترة 2004-2008 بارتفاع متواصل لأسعار النفط ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل نتيجة للأحداث التي تمتل في الاضطرابات العمالية في نيجيريا و الهجمات المتكررة على إمدادات النفط و المنشآت النفطية في العراق وإعصار ايفان في خليج المكسيك والضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة أوبك و غيرها .



### 3.2. العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط

بعدما قمنا بتحليل التطورات التي رافقت أسعار النفط الخام تبين لنا وجود عوامل عديدة لعبت دورا كبيرا في تحديد الأسعار من أهمها ما يلي (8):

#### ■ عوامل العرض و الطلب

من المعروف أن استقرار السوق العالمية للنفط يعتمد على عوامل أساسية أهمها التفاعل بين العرض والطلب والموازنة بينهما بالسحب أو بالإضافة إلى المخزون العالمي من النفط ومن شأن الاختلال الذي يلحق بواحد أو أكثر من تلك العوامل أن تنعكس آثاره في ارتفاع السعر أو انخفاضه (9).

عرض النفط يقصد به الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين و خلال فترة زمنية محدودة<sup>10</sup>، ويخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط و سعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، و كذلك يتحدد العرض تبعا للمستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج في وقت معين، و بسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل و كذلك يتأثر العرض البترولي بالموارد البديلة للنفط و أسعارها حيث أن جودة المنتجات البديلة وانخفاض أسعارها تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة. (11)

أما الطلب على الموارد النفطية فيتحدد بمدى رغبة و قدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، و تلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية (12) و يتأثر الطلب النفطي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها معدل النمو الاقتصادي و درجة التقدم الصناعي فالنفط يعتبر عنصر أساسي للعملية الإنتاجية، فزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك النفط خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل. وقد تكون الاضطرابات السياسية السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات النفطية، و هذا ما يدفع الدول الأكثر استهلاكاً للنفط للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة و بأي سعر و هذا تخوفا من نقص الإمدادات النفطية. (13)

ومن العوامل التي تؤثر على ميزان العرض والطلب غياب الشفافية في إحصائيات أسواق النفط، وذلك لأن عدم الشفافية في بيانات العرض والطلب من جانب بعض الدول المنتجة يمكن أن يحدث تشوهات في آلية التسعير.

#### ■ المضاربة

يؤثر استقرار الأسواق المالية على أسواق المنتجات بصفة عامة وسوق النفط بصفة خاصة، فمن خلال الاستثمار في الصناديق المالية والمضاربة في السوق الآجلة للنفط، تتأثر أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وترجع قرارات المضاربة أو الاستثمار في أسواق البترول إلي وجهة نظر المتعاملين في السوق البترولية من ناحية، وفرص الاستثمار في مختلف القنوات المالية الأخرى من ناحية ثانية. فانخفاض الفائدة على العديد من العملات الرئيسية، والاضطرابات في سوق الأسهم، وكذلك انخفاض قيمة الدولار، وزيادة الطلب على المواد الخام، تدفع الكثير من المستثمرين في السوق الآجلة إلى شراء عقود المواد الخام، وبالذات عقود النفط، وهو ما يعنى زيادة الطلب علي النفط فيأتي ارتفاع الأسعار كنتيجة منطقية<sup>14</sup>، وفي رأي البعض أن أسعار النفط أصبحت أشد تقلبا في أعقاب المضاربة في حجم المعاملات المالية في النفط والسبب في ذلك أن المضاربين الذين يشترون المشتقات المالية وبيعونها لا يلتزمون بتسليم النفط أو استلامه.<sup>(15)</sup>

#### ■ الأوضاع السياسية

تؤثر الأوضاع السياسية والإضرابات العمالية في بعض الدول المصدرة للنفط علي أسعاره، فعدم الاستقرار السياسي والأمني، أو التخوف من حدوث اضطرابات أو مشاكل أمنية، في دول مثل العراق، ونيجيريا، وفنزويلا، والمملكة العربية السعودية تؤثر على الإنتاج.

وبالتالي فقد أدت التوترات السياسية في المنطقة والعراق تحديداً فقدان المتعاملين الثقة في أمان الإمدادات -من هذه المنطقة- التي تضخ نحو ثلث الاحتياجات العالمية، وقد عززت هجمات أبريل 2005 على بعض العاملين الأجانب في شركات نفط تعمل في المملكة السعودية من هذه المخاوف، كما زادت التوترات في العلاقات الإيرانية-الأمريكية بسبب استئناف إيران لأنشطتها النووية في محطة تخصيب اليورانيوم في أصفهان وتهديدها باستخدام النفط كوسيلة للضغط علي الدول الصناعية من هذه الشكوك، هذا إلي جانب قيام تركيا بقصف أهداف تابعة لحزب العمال الكردستاني وتهديده في المقابل بتدمير أنابيب النفط التي تمر عبر أراضيها.

وقد ساهمت جميع هذه العوامل في خلق حالة من الهلع في سوق النفط، وبالذات مع محدودية فائض الإنتاج العالمي، والذي يقدر بحوالي مليوني ونصف المليون برميل يومياً، كل هذا أثر بشكل كبير على الأسعار.

#### ■ الأسباب مناخية

تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية المستهلك الأول للنفط لأعاصير بحرية أوقفت إنتاجها لكميات لا بأس بها من النفط وشلت قدرة بعض مصافيها النفطية في خليج المكسيك على إنتاج مشتقاته كل هذا أثر بشكل كبير على الأسعار<sup>(16)</sup>.

➤ العوامل المحددة لأسعار النفط الدولية المذكورة سابقاً مرتبطة ببعضها البعض حيث استعمل هاملتون (2008) هذه العوامل لشرح أسباب تقلبات أسعار النفط كالتالي "عندما تكون نسبة الارتفاع في العرض أقل من نسبة الارتفاع في الطلب، تظهر المضاربة حول قلة العرض المستقبلي".<sup>(17)</sup>

### ثالثاً: النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية)

#### 1.3. التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر

إن النفط في الجزائر موجود جيولوجياً منذ القدم، إلا أن بداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر كانت سنة 1956 بعد اكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر الحقول البترولية في الجزائر. بعد ذلك جاء "قانون البترول الصحراوي" في نوفمبر 1958 يشجع رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في الميدان البترولي في الجزائر.<sup>(18)</sup>

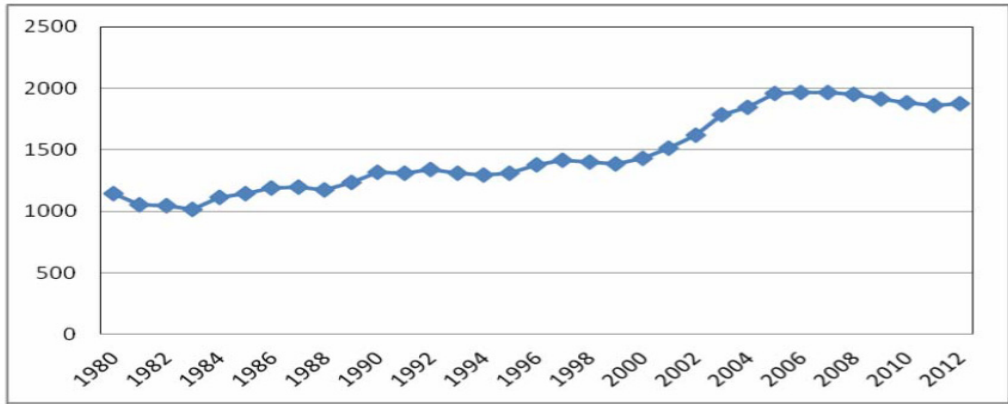
بعد الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962 اتجهت السلطات السياسية إلى وقف نهب الثروة البترولية وبسط السيادة على القطاع النفطي و ثروات البلاد، وكانت أهم خطوات هذا المشروع كالاتي:

- إنشاء الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات "سونا طراك" بتاريخ 1964/12/31؛
- الانضمام إلى منظمة الأقطار المصدرة للنفط في المؤتمر الثامن عشر بتاريخ 1968/06/22؛
- سمح قانون المحروقات عام 1986 للشركات الأجنبية المشاركة في التنقيب عن النفط والمبادئ الرئيسية لهذا القانون هي كالاتي<sup>(19)</sup>:

- احتياطي النفط والغاز ملك للدولة؛
- إن أنشطة التنقيب والاستغلال هي احتكار للدولة في حين قد يترافق أداؤها مع شركات النفط الأجنبية؛
- غير مسموح الالتزام لأي مستثمر أجنبي للدخول في عقود الاستكشاف مع سونا طراك والشراكة على الحقول المكتشفة بالفعل؛
- إلزام كل مستثمر أجنبي بإبرام عقود تنقيب مع سونا طراك ، مع عدم السماح بأي شراكة على الحقول المكتشفة مسبقا؛
- الإعلان عن تأميم المحروقات في 1971/02/24 حيث تمكنت الجزائر أن تبسط نفوذها كليا على ثرواتها بالإعلان عن التأميم الكلي للموارد الوطنية؛
- إدخال تعديلات على قانون استغلال و إنتاج المحروقات في 04 /12/ 1991 كان من أهمها تشجيع التنقيب ، منح تسهيلات في إبرام العقود .

إنتاج النفط في الجزائر عرف ارتفاع مستمر في الآونة الأخيرة حيث ارتفع من 1.2 مليون برميل/يوم عام 2000 إلى 1.7 مليون برميل/يوم عام 2006 و يعود ذلك إلى ارتفاع الطلب العالمي و هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): إنتاج النفط الخام في الجزائر (1980 - 2013)  
ألف برميل / يوم



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات:

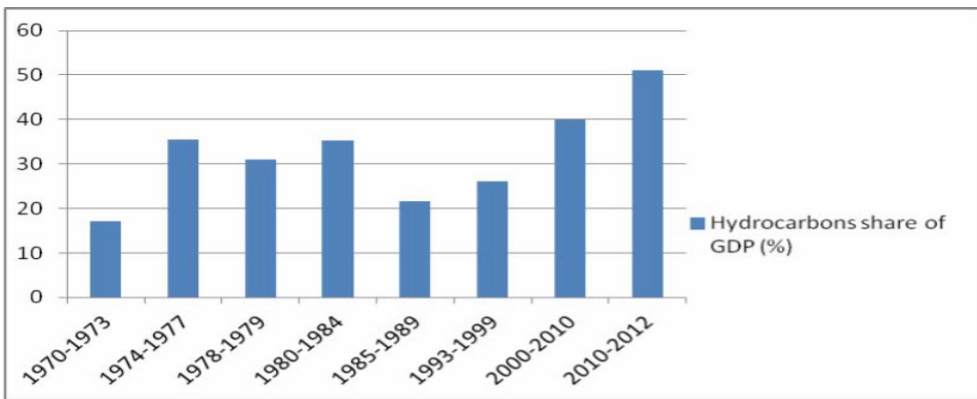
-FMI/IMF, International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2013, <http://www.imf.org>  
-تقرير الأمين العام السنوي 2013، 2009، 2007، 2005، 2000 لمنظمة الأوبك، منظمة الأقطار العربية  
المصدرة للنفط ، [www.oapecorg.org](http://www.oapecorg.org)

بتحليل الشكل رقم 02 نرى أن إنتاج النفط مر عبر مراحل، حيث عرفت الفترة 1971-1980 انخفاض في حجم الإنتاج وهذا راجع إلى الصدمة النفطية الأولى 1973 و الصدمة النفطية الثانية 1979. في حين شهدت الفترة 2003-2008 مستوى إنتاج غير مسبوق إذ وصل حجم الإنتاج مستوى 1.8 مليون برميل/يوم، و لعل ذلك راجع إلى الجهود المبذولة في البحث و التنقيب، كما أن السلطات الجزائرية فتحت المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات من خلال قانون المحروقات سنة 2005.

### 2.3. المحروقات و الناتج الداخلي الخام

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يركز عليه الاقتصاد الجزائري، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية و الخارجية، فحصته من المداخيل الخارجية بالعملة الصعبة تمثل نسبة عالية تتراوح بين 93%، -97% و نسبة 95% من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع الطاقة و المناجم، إضافة إلى أن التجارة النفطية الجزائرية تعد التجارة الأكثر نجاعة وفعالية في السوق الجزائرية باستحواذها على 98% من إجمالي الصادرات<sup>(20)</sup>، هذا يعني الاعتماد شبه الكلي للجزائر على السلعة النفطية والغازية في تبادلها التجاري الخارجي مع البلدان الأجنبية وكذلك في توفير العملات الأجنبية الصعبة وفي موازنة ميزان تجارتها و مدفوعاتها في آن واحد. و تتميز الجزائر باعتبارها دولة مصدرة للمحروقات عموما بارتفاع مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام و هذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (3): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام (1970 - 2013)



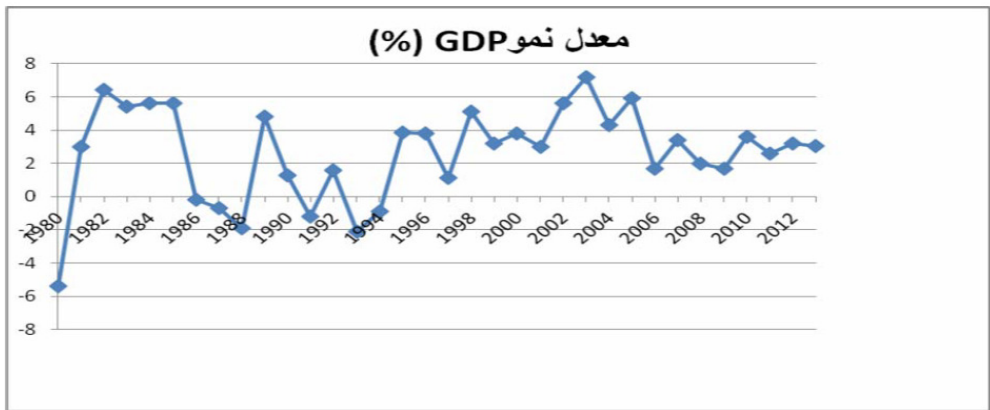
المصدر: من اعتداد الباحثان بالاعتماد على بيانات:

FMI/IMF, «Les rapports annuels des pays: quelques indicateurs économiques et Financiers: Le cas de l'Algérie, www.imf.org .

يمكن ملاحظة أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام تتماشى مع نسبة الصادرات، في عام 1970 سجلت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام حوالي 15% بعد ذلك كانت هناك تذبذبات بين ارتفاع و انخفاض سجلت خلال الفترة (1980-1990) وهذا راجع إلى الصدمات النفطية التي شهدتها السوق النفطية العالمية، لتعرف بعد ذلك ارتفاعا تدريجيا وقد تراوح مداها بين 26% سنة 1999 و 50% سنة 2012.

### 3.3. العوائد البترولية والنمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل رقم(4): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (GDP) خلال الفترة 1980-2013



المصدر: من اعتداد الباحثان بالاعتماد على بيانات:

FMI/IMF, «Les rapports annuels des pays: quelques indicateurs économiques et Financiers: Le cas de l'Algérie, www.imf.org.

يوضح الشكل أعلاه التسلسل التاريخي لتطورات معدل النمو الاقتصادي، حيث يلاحظ أن الفترة 1962-1984 هي الفترة التي تمتعت فيها الجزائر بنمو اقتصادي عالي بقيادة النمو في قطاع الصناعات التحويلية بسبب المكاسب النفطية الهامة لعام 1973 و 1978.

الفترة 1986-1988 تعتبر فترة حيث وصلت إلى معدلات نمو سلبية بسبب تدهور الاقتصاد الجزائري، ويعود ذلك انهيار أسعار النفط خلال النصف الثاني من 1980 (إلى أقل من عشرة دولارات للبرميل الواحد)، ونتيجة لذلك عرف الاقتصاد الجزائري عجز مستمر

في ميزان المدفوعات، وانخفاض في مستوى النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز في المتوسط 1% سنويا بين عامي 1986 و 1996، مقارنة ب 4.5% بين عامي 1978 و 1985، وقد تميزت هذه الفترة أيضا بانخفاض في مستوى الاستهلاك الحقيقي بنسبة -5.8%، -7.4% خلال 1986 و 1987 على التوالي، وانخفاض في الناتج الحقيقي بنسبة -1.1%، -2.1%، -2.9% خلال 1986 و 1987 و 1988 على التوالي، وارتفاع معدل التضخم و معدل البطالة.

وتيرة النمو الاقتصادي سلبية من الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1994 و هذا نظرا للحالة التي عاشتها الجزائر في أوائل التسعينات مع انخفاض أسعار النفط، و نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة الحالة الأمنية للبلاد، و ارتفاع المديونية الخارجية، بالإضافة للوضعية السيئة و المتدهورة للقطاعات المنتجة، و قد استمرت وتيرة النمو الاقتصادي السلبي إلى غاية عام 1994 تاريخ انطلاق برنامج التعديل الهيكلي في إطار اتفاقية "STAND BY" مع صندوق النقد الدولي (FMI/IMF)، حيث بدأ الاقتصاد الوطني في تحقيق معدلات موجبة، و هذا جراء سياسة الإنعاش الاقتصادي.

خلال الفترة 1999-2001 نلاحظ ثبات نسبي لمعدل النمو الاقتصادي و ذلك راجع إلى ارتفاع العوائد النفطية، أما سنتي 2002-2003 فتظهر كفترة حاسمة في مسار مخطط الإنعاش الاقتصادي ليتم تسجيل أكبر قيمة له (6.9%)، لتتواصل النتائج الايجابية المسجلة في السنوات الأخيرة من خلال تطور معدل النمو الاقتصادي نتيجة تضافر بعض العوامل، فبالإضافة إلى السياسة الاقتصادية التي تزامنت مع هذه الفترة، لا بد أن نشير أن ارتفاع أسعار المحروقات و تقلص خدمة الديون نظير إعادة جدولة الديون الخارجية، كان لها الأثر الايجابي على نمو الناتج المحلي الاجمالي، كما أن مساهمة إنتاج صناعة المحروقات مثلت محركا حقيقيا للنمو الاقتصادي في الجزائر.<sup>(21)</sup>

ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يزال يواجه تحديات واحتياجات هامة ليكون أكثر تنوعا من أجل تعزيز مسار التنمية الاقتصادية.

#### رابعاً: قياس أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

سنحاول في هذا الجزء بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين أسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر مستعملين في ذلك تحليل التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ على البيانات السنوية للفترة 1980-2013.

## 1.4 صياغة النموذج

اعتمد المنهج القياسي المستخدم في الدراسة على تحليل العلاقة المقدرة عبر السلسلة الزمنية (1980-2013) لتشمل 33 مشاهدة زمنية للمتغيرات (أسعار النفط الخام، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و معدل البطالة)، والهدف من ذلك هو التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر و لذلك سوف نقوم بتقدير النموذج التالي:

$$RGDP_t = f(Un_t, ID_t, OP_t) = \alpha + \beta_1 Un_t + \beta_2 ID_t + \beta_3 OP_t + \varepsilon_t$$

$$t = 1, 2, \dots, 33$$

حيث:  $\alpha$  دلالة على الثابت،  $\beta_1, \beta_2, \beta_3$  تمثل المقدرات و  $\varepsilon_t$ : يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة (Error term) و الذي يفترض أن قيمه موزعة توزيعاً طبيعياً بوسط حسابي مساوي للصفر و تباين ثابت ( $\varepsilon_t \sim \beta N(0, \sigma^2)$ )

- أسعار النفط الخام (OP): هذا المتغير يقيس السعر الفوري للبرميل من النفط بالدولار / برميل .
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP): يتم احتسابه وفقاً لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد بالدولار الأميركي (بأسعار 2000).
- معدل البطالة (U / LF): و هو يمثل نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية (سنة الأساس 2000).
- إجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ID/GDP): هذا المتغير يشير إلى حصة الاستثمار العام و الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، و يتم الحصول عليه عن طريق حساب إجمالي تكوين رأس المال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأميركي (بأسعار 2000).

## 2.4 مراحل تقدير النموذج

الهدف من هذه الدراسة هو التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار البترول و النمو الاقتصادي في الجزائر مستعملين في ذلك تحليل التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ مروراً بالخطوات التالية:

الخطوة الأولى: يتم اختبار درجة تكامل المتغيرات، و حتى يكون هناك تكامل مشترك بينها لا بد أن تكون هذه السلاسل متكاملة من نفس الدرجة.

الخطوة الثانية: نقوم باختبار التكامل المشترك، توجد العديد من الاختبارات إلا أننا سنعتمد على اختبار Johansen (1988)، حيث قام هذا الأخير بإجراء اختبار معمق لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة من المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة  $N$ . و يسمح اختبار Johansen بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن. (22)



إذا تحقق الشرط السابق نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة  $N$  باستعمال طريقة المربعات الصغرى ، و لقبول علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات يجب التأكد من تحقق الشرط الثاني و هو استقرار سلسلة البواقي بدرجة أقل من استقرار المتغيرات الأصلية .<sup>(23)</sup>

الخطوة الثالثة: بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهم هو نموذج تصحيح الخطأ ، وتأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ والتي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل لنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفرق وقات ، وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير .<sup>(24)</sup>

### 3.4 نتائج الدراسة القياسية

#### ■ التكامل المشترك و تقدير نموذج تصحيح الخطأ

باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF تبين أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى (level) و هذا يعني قبول الفرضية العدمية بوجود جذور وحدوية ، إلا أنه بعد استخدام الفروق الأولى لمتغيرات الدراسة تبين أنه تم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذور وحدوية ، أي أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة ، و بالتالي فإن المتغيرات السابقة متكاملة من الدرجة الأولى ، كما هو موضح في الجدول رقم (1) .

جدول رقم (1): نتائج اختبار ADF على السلاسل OP ، ID ، Un ، RGDP

المتغيرات	المستوى		الفروق الأولى	
	Lag	t-ADF	Lag	t-ADF
RGDP	2	-1.4547	1	-6.2831
OP	1	1.1831	0	-7.3665
Un	1	-0.5906	0	-1.9516
ID	2	0.8616	1	-6.1145

القيمة الحرجة لإحصائية ADF عند مستوى معنوية 5% تقدر ب -1.9520 .  
المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews 8 .

بعد التأكد من إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات سوف نقوم باختبار هذه العلاقة باستعمال اختبار جوهانسن و النتائج مبينة في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

اختبار القيمة العظمى		اختبار الأثر		قيم المتجه	فرضية العدم
القيمة الدرجة 5%	قيمه	القيمة الدرجة 5%	قيمه		
27.58434	31.63286	47.85613	51.88093	0.627876	$H_0:r=0/H_1:r>0i$
21.13162	20.88975	29.79707	30.24807	0.495433	$H_0:r=0/H_1:r>0ii$
14.26460	8.067346	15.49471	8.358318	0.222837	$H_0:r=0/H_1:r>0iii$
3.841466	0.290972	3.841466	0.290972	0.009052	$H_0:r=0/H_1:r>0iiii$

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات 8 Eviews.

حسب الجدول أعلاه نتائج اختبار الأثر كانت كالاتي:

نرفض فرضية العدم في  $i$  و ذلك عند مستوى معنوية 5% لأن إحصائية جوها نسن أكبر من القيم الحرجة.

نقبل فرضية العدم في  $ii$  و  $iii$  و ذلك عند مستوى معنوية 5% لأن إحصائية جوها نسن أقل من القيم الحرجة، ومنه نستنتج وجود علاقة واحدة للتكامل المتزامن بغياب الثابت بين المتغيرات. أما اختبار القيمة العظمى كانت نتائجه:

نرفض فرضية العدم في  $i$  و ذلك عند مستوى معنوية 5% لأن إحصائية جوها نسن أكبر من القيم الحرجة و نقبل فرضية العدم في  $ii$  و  $iii$  و ذلك عند مستوى معنوية 5% لأن إحصائية جوها نسن أقل من القيم الحرجة ومنه نستنتج وجود علاقة تكامل متزامن واحدة بوجود الثابت بين المتغيرات. و بذلك يتضح أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي في الجزائر متكامل تكاملا مشتركا مع المتغيرات ( $oil\ prices, ID, U$ )، و تؤكد هذه النتيجة أخيرا وجود علاقة توازنه طويلة الأجل.

و قد أمكن التعبير عن معادلة التكامل المشترك بالصيغة التالية:

$$R.GDP_t = - 1.6156 + 0.0684 Un_t + 0.087 ID_t + 0.6594 OP_t$$

(0.714120) (0.097601) (0.149685) (0.038847)

(القيم بين الأقواس تمثل الأخطاء المعيارية)

يتضح من تقديرات متجه التكامل المشترك بالنموذج أعلاه أن زيادة أسعار البترول ب 1% يؤدي إلى ارتفاع في معدل نمو الناتج الداخلي الخام ب 0.65%، الزيادة في إجمالي الاستثمارات ب 10% يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.87%، أي أن إشارتهما موجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

أما معدل البطالة هو الآخر جاءت إشارته الجبرية موجبة مما يعني تأثيرها الموجب على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية. نتأكد الآن من أن البواقي مستقرة من خلال تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع ADF، النتائج مبينة في الجدول الموالي.

جدول رقم (3): نتائج اختبار ADF لسلسلة البواقي

اختبار Dickey-Fuller Augmented			النموذج	
None	Trend & Intercept	Intercept	القيم الحرجة	
-2.6369	-4.2627	-3.6463	%1	
-1.9513	-3.5529	-2.9540	%5	
-1.6107	-3.2096	-2.6158	%10	
-4.8365	-4.6638	-4.7884	t-ADF	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات 8 Eviews

حسب الجدول أعلاه يمكن القول أن البواقي مستقرة، لأن السلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي لأن القيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة عند مستوى معنوية 5%، إذن البواقي مستقرة عند المستوى، وبالتالي يمكن تقدير دالة النمو الاقتصادي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM)، و بتطبيق نموذج تصحيح الخطأ ذي الخطوتين كما اقترحه Granger تم التوصل إلى المعادلة المقدره التالية:

$$\Delta R.GDP_t = 0.2021 - 0.1135 \Delta Un_t + 0.0596 \Delta Id_t + 0.7202 \Delta OP_t - 0.7898 \mu_{t-1}$$

$$t = (0.4761)^* \quad (-0.6923)^* \quad (0.4355)^* \quad (0.5954)^* \quad (-4.76001)^*$$

$$F - Statistic^* = 19.33 \quad DW = 2.13 \quad R^2 = 0.68$$

القيم بين قوسين تمثل القيم المطلقة لإحصائية ستودنت .  
\* معنوية عند مستوى 5% .

بالنظر إلى نتائج تقدير المعادلة اعتمادا على نموذج تصحيح الخطأ تبين:

- إن DW (Durbin Watson stat) قوي جدا (أكبر من 2 وأصغر من 2.5) وهذا ما يفسر أن الانحدار المقدر هو غير زائف (No Spurious Regression) أي لا يوجد ارتباط ذاتي .
- يلاحظ أن حد تصحيح الخطأ العشوائي  $\mu_{t-1}$  أخذ الإشارة السالبة، وتعني اقتصاديا أن ما مقداره 78.9% من اختلال التوازن يتم تصحيحها في السنة، كما يلاحظ أن إحصائية  $t$  ل  $\mu_{t-1}$  معنوية عند نفس مستوى 5% مما يؤكد أن المتغيرات المتضمنة في دالة النمو الاقتصادي على تكامل مشترك .
- المعادلة لها قدرة تفسيرية كبيرة مقاسه بمعامل التحديد  $R^2(0.68)$  .
- عند مستوى 5%، البطالة تؤثر سلبيا ومعنويا في معدل النمو الاقتصادي المعبر عنه بـ RGDP، وبالتالي نستنتج أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي تأثر سلبيا بمعدلات البطالة .
- عند مستوى 5% أسعار النفط الخام للسنوات السابقة معنوي و يؤثر إيجابيا في معدل النمو الاقتصادي أي عند ارتفاع أسعار النفط ب 1% يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ب 0.72% .
- عند مستوى 5% الاستثمار معنوي و ايجابي إلا أن تأثيره على النمو الاقتصادي ضئيل جدا، حيث أنه عند ارتفاع مقدار الاستثمارات ب 1% يؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب 0.059% .
- يلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر 0.0009 أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي النموذج معنوي إحصائيا و له قدرة تفسيرية .

وبالتالي النتائج المحصل عليها هي نتائج جيدة وتؤكد وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع .

#### ■ اختبار العلاقة السببية

سنقوم الآن بإجراء اختبار اتجاه لعلاقات السببية بين متغيرات الدراسة، و اختبار السببية يقوم على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين المتغيرات الثلاثة و سعر النفط، النتائج مبينة في الجدول الموالي .

جدول رقم (4): نتائج اختبار السببية بين متغيرات النموذج

الاحتمال	إحصائية فيشر المحسوبة F*	الفرضيات العدمية
0.1150 0.7442	2.3458 0.2987	-سعر النفط لا يؤثر على البطالة . -البطالة لا تؤثر على سعر النفط .
0.0003 0.4480	0.8036 0.8274	-سعر النفط لا يؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي . -معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لا يؤثر على سعر النفط .
0.0022 0.0003	26.115 1.8603	-سعر النفط لا يؤثر على الاستثمار . -الاستثمار لا يؤثر على سعر النفط .

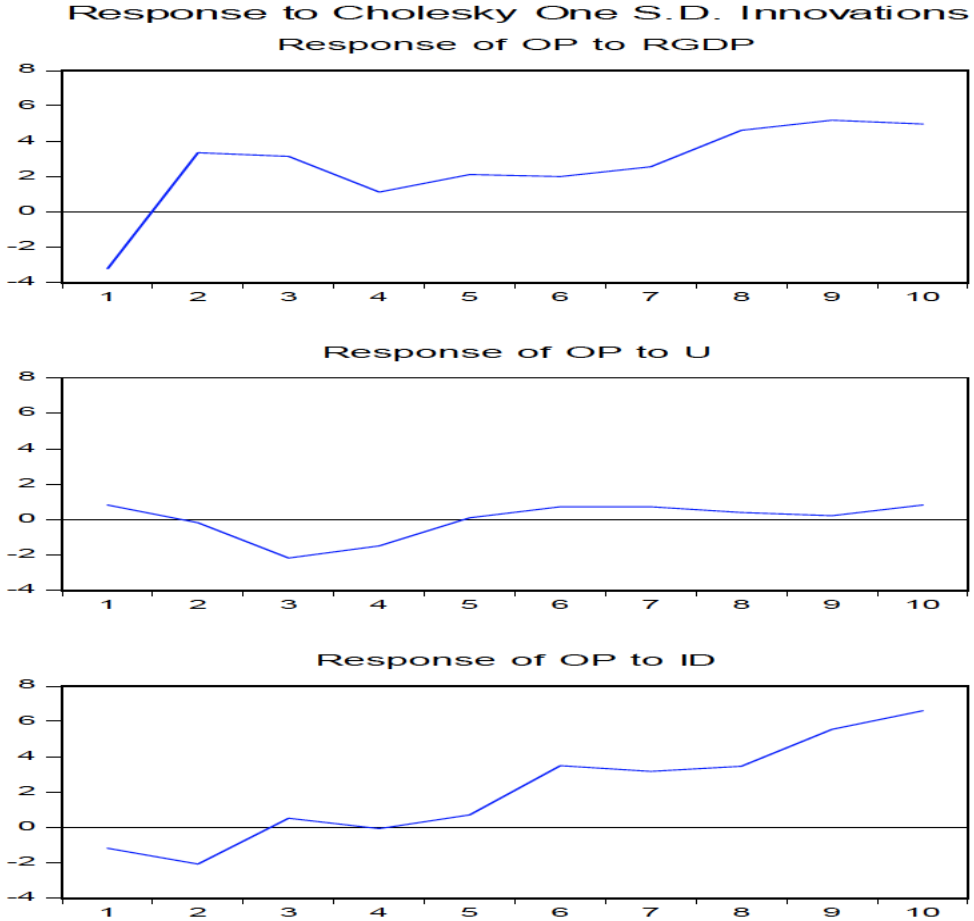
المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات 8 Eviews.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر في الفرضية العدمية الأولى أكبر من مستويات المعنوية المتعارف عليها وهي: 1%، 5%، 10% و بالتالي نقبل الفرضية بعدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين سعر النفط و البطالة، أما بالنسبة للفرضية العدمية الثانية فنلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر فيما يخص الاتجاه الأول أصغر من مستويات المعنوية المتعارف عليها بالتالي نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية سعر النفط و الناتج المحلي الاجمالي في اتجاه واحد أي أن سعر النفط يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي . أما بالنسبة للفرضية الثالثة فقد تبين أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أصغر من مستويات المعنوية المتعارف عليها، و بالتالي نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية في الاتجاهين بين سعر النفط و الاستثمار و هذه النتيجة تبين أن زيادة أو انخفاض أسعار النفط في الأجل القصير سيؤثر على زيادة أو انخفاض الاستثمار.

#### ■ اختبار الاستجابة الدفعية (التلقائية)

سنحاول قياس الأثر المفاجئ لصدمة نضعها على سعر النفط و نرى هذا الأثر على المتغيرات الأخرى .

الشكل رقم (5): المنحنيات البيانية لنتائج دوال الاستجابة خلال 10 سنوات



المصدر: مخرجات 8 Eviews.

بصفة عامة يمكن القول أن الصدمة المؤقتة في سعر النفط كان تأثيرها على المتغيرات من السنة الأولى، حيث أن أكبر تأثير حصل في البطالة بقيمة موجبة قدرت ب 0.82% أما الناتج المحلي الاجمالي و اجمالي الاستثمارات كانت استجابتهما سالبة قدرت على التوالي ب 3.23%، 1.19%، نتيجة لهذه الصدمة لم يستقر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إنما بقي متذبذباً بين الارتفاع و الانخفاض من سنة إلى أخرى نفس الأمر بالنسبة للبطالة. أما اجمالي الاستثمارات عرف هو الآخر تذبذب بين الانخفاض والارتفاع إلى غاية السنة الرابعة، و بعد السنة الرابعة عرف ارتفاع تدريجي ليصل إلى 6.59% في السنة الخامسة.

## خامساً: خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، فمن خلال الدراسة التحليلية تبين لنا أن من خصائص الاقتصاد الجزائري الاعتماد على المحروقات بصفة عامة وعلى النفط بصفة خاصة حيث أصبح ينظر إلى عوائد هذا القطاع كمصدر أساسي لرفع معدلات النمو الاقتصادي. أما الدراسة القياسية فهي عبارة عن محاولة التأكد من صحة ما توصلنا إليه في الجانب التحليلي لتحديد العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية باستخدام بعض طرق القياس الاقتصادي، و من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يأتي :

-إن الاقتصاد الجزائري يتأثر بشكل كبير بما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية وما تبعه من تغيرات في أسعار النفط، ورغم صعوبة استشراف أسعار النفط بسبب تعدد المتغيرات و صعوبة تقديرها، فسيبقى للنفط دورا رئيسيا في مسار التنمية الجزائرية.

-إن نتائج الدراسة التحليلية تبين أن هناك علاقة وطيدة بين العوائد البترولية المرتبطة أساسا بأسعار النفط الدولية و معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، مما يلقي على الجزائر مسؤولية تعظيم الاستفادة من الفرص التي ينتجها وجود مثل هذه السلعة من خلال استغلال العائدات النفطية استغلالا جيدا.

-إن نتائج الدراسة القياسية أثبتت وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط و كل من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي و معدل البطالة و إجمالي الاستثمارات، أما اختبار العلاقة السببية لجزائر أثبت وجود علاقة سببية في المدى القصير بين سعر النفط و إجمالي الاستثمارات من جهة و بين سعر النفط و معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي من جهة أخرى.

## التوصيات و الاقتراحات

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجانب التحليلي و القياسي يمكن تقديم مجموعة من المقترحات و التوصيات التي نراها مفيدة و أساسية، حتى يعكس ذلك بالإيجاب على وتيرة التنمية في الجزائر.

-العمل على خصخصة القطاعات التي لم ترقى للمستوى المطلوب و عدم قدرتها على رفع مستوى إنتاجها و إنتاجيتها، مع تقديم الدولة الدعم المالي لهذه القطاعات بالتالي فإن هذا من شأنه أن يساهم في رفع الناتج المحلي الاجمالي؛

-تحديد استراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية مصادر الطاقة البديلة النظيفة ، بالرغم من أن التحول عن البترول في المدى القريب و المتوسط غير ممكن لأسباب تقنية و اقتصادية، غير أن الضغوط الإيكولوجية الدولية و المحلية تحتم الاستعداد لكل التغيرات المحتملة ؛

- تشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقات الترابطية مع القطاعات الأخرى ، وكذلك في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية؛ لتخفيف حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية لأن ذلك من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي في الجزائر؛

-دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية سواء من الناحية الاقتصادية و القانونية أو الإدارية أو الإجرائية، والإسراع بحلها، حيث تؤكد التجارب الدولية في هذا الشأن ضرورة تقديم الحوافز الضريبية والمالية إلى الاستثمارات التي تتوافق مع أولويات التنمية الاقتصادية وعدم الإفراط في تقديم هذه التسهيلات، وتقديم هذه المنح والتسهيلات بشكل يتناسب مع أهمية هذه الاستثمارات من حيث العائد الاقتصادي الكلي لتلك المشروعات على مستوى الدولة؛

-تنمية القدرات المحلية اللازمة لإدارة المنشآت والقوى العاملة الفنية والقدرات التكنولوجية لتمكين الجزائر من الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية لتحقيق الأهداف الإنمائية على المستوى الفردي والجماعي؛

- بما أن أغلب المؤسسات الصناعية الجزائرية تعاني من اهتلاك و تقادم التجهيزات التي تعود إلى السبعينات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة منتجاتها وانخفاض جودتها، لذلك يجب تأهيل هذه المؤسسات في اطار الشراكة مع مؤسسات اجنبية ، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة انتاجيتها ، تحسين جودتها ، و بالتالي قدرة هذه المؤسسات في التوجيه للتصدير ، كما على الدولة أن تسهر على عملية تأطير و تسهيل عقود الشراكة هذه؛

- تشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية و امتصاص البطالة إلى جانب قيام هذه المؤسسات بإعادة تأهيل و تنمية مواردها البشرية لمواجهة متطلبات التكنولوجيا الحديثة ، الشرط الأساسي لتطور هذه المؤسسات و تطور الاقتصاد الجزائري ؛

- دعم قطاعات اقتصادية معينة خاصة منها الزراعية، فيجب إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جريئة، و ذلك بإنشاء السدود الشيء الذي يساعد على تنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب. إلى جانب تشجيع البحث الزراعي و زيادة الدعم المقدم لهذا القطاع، حيث أن الجزائر لا تقدم سوى 5% من الدعم إلى الزراعة، في حين أن



المنظمة العالمية للتجارة تسمح بدعم أقصى قدره 10%، وأن بعض الدول اعضاء فيها تطبق نسب تجاوزت بكثير هذا المستوى ، وصلت في بعض الحالات 50% ؛  
-إن الموارد الطبيعية والأموال المتوافرة لدولة ما رغم أهميتهما وضرورتهما الكبرى لا يغنيان أبدا عن العنصر البشري الكفاء، والماهر، والفعال، والمدرب، والمعد إعدادا جيدا مبنيا على أسس علمية دقيقة، فالعنصر البشري بما لديه من قدرة على التجديد، والإبداع، والاختراع، والابتكار، والتطوير، يمكنه أن يتغلب على ندرة الموارد الطبيعية، وألا يجعلها عائقا نحو النمو و التقدم، يتبين لنا أهمية العنصر البشري؛ والذي يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية لذلك يجب على الجزائر التوجه نحو الاستثمار في رأس المال البشري لما للموارد البشرية من أهمية قصوى؛ فهي الثروة الحقيقية والرئيسة للأمم ؛  
-الاهتمام بالسياحة لأنها ضرورة ملحة لتقدم البلد و تنميته في المرحلة الراهنة ، و ذلك من خلال وضع استراتيجية وطنية في قطاع السياحة آخذين بعين الاعتبار الامكانيات والوسائل المتوفرة و كذا تجارب دول أخرى و تطبيقها على أرض الواقع ، و من ثم تنفيذها في شتى المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية و البيئية.

## الهوامش

- (1) Eift B., Gelb A., Tallroth, »Gérer la manne pétrolière: les raisons de l'échec de la politique économique de certains pays exportateurs de pétrole«, Finances et développement, mars 2003, p.40-45(consulter en février 2013), <http://imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2003/03/pdf/eife.pdf>.
- (2)HamadahHilel, » Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie : Syndrome hollandais et échangeabilité«, Thèse requise pour l'obtention de titre Master of science, CIHEAM IAM Montpellier. 2010, P10.
- (3) KEITH SILL, "The Macroeconomics of Oil Shocks", Business Review Q1, 2007,p 22.
- (4) Du rousset, Maurice,« Le marché du pétrole », Edition Ellipses, Paris, 1999, p47.
- (5) ناصر سهيل، « النفط و الاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان و تبدل أسعار البترول و آثارها الحقيقية، أساسيات صناعة البترول والغاز»، الكويت، 1977، ص 31.
- (6) Durousset Maurice, op.cit., p54.
- (7) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(وابك)، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 28، 2001.
- (8) Lionel Ragot, » Les déterminants du prix du pétrole », Les journées de l'économie, Survivre à un pétrole cher et volatil, 12 novembre2009.
- (9) طه ممدوح ، « ارتفاع أسعار النفط العالمية . . . مسؤولية من»، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة ، العدد 419 ،ابريل 2005 ، ص ص 16-18.

- (10) هاشم علوان حسين وجاسم محمد عبد الله ، “اقتصاديات الموارد الطبيعية ”، بغداد، 1992، ص311.
- (11) حسين عبد الله، ”مستقبل النفط العربي“، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت-لبنان، 2006، ص136.
- (12) هاشم علوان حسين وجاسم محمد عبد الله ، مرجع سابق الذكر، ص320.
- (13) رسن سالم عبد الحسن، ” اقتصاديات النفط“، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا1999، ص157.
- (14) محمد مصطفى محمد الخياط، ”أسعار النفط . . . الصعود والمؤشرات“ ، مجلة الكهرباء العربية، أبريل 2008، العدد 92، ص5.
- (15) الموسوي ضياء مجيد، ”ثورة أسعار النفط 2004« ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2005، ص68.
- (16) نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى ، ” تغيرات أسعار النفط العربي وعوانده“، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) 2007، ص 90.
- (17) Hamilton. James, “Understanding Crude Oil Prices”, National Bureau of Economic Research, Working Paper 14492, 2008.
- (18) Mariout Rabah, “Le pétrole algérien” ,Enap, Alger,1974,pp 106-113.
- (19) Khelil Chakib, “Coping with challenges: an Algerian perspective”, African oil and gas forum, Maryland, November 2006.
- (20) خالد خديجة، ”أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري“، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص 88.
- (21) International Monetary Fund, Algeria selected issues, country report: Algeria, cr1220, 2012.
- (22) Bourbonnais Régis, » Econométrie », DUNOD Paris, 8<sup>ème</sup> Edition, 2011, pp 280-283.
- (23) Bourbonnais Régis, op.cit., p291.
- (24) عطية عبد القادر محمد عبد القادر، ”الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق“، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص285.

## المراجع العربية

- الموسوي ضياء مجيد، ”ثورة أسعار النفط 2004“، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2005.
- حسين عبد الله، ”مستقبل النفط العربي“، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت-لبنان، 2006.
- خالد خديجة، ”أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري“، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.
- رسن سالم عبد الحسن، ” اقتصاديات النفط“، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا1999.
- طه ممدوح، ” ارتفاع أسعار النفط العالمية . . . مسؤولية من“، مجلة أخبار النفط والصناعة،

الإمارات العربية المتحدة ، العدد 419 ، أبريل 2005 .

عطية عبد القادر محمد عبد القادر ، ”الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق“ ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 .

محمد مصطفى محمد الخياط ، ”أسعار النفط... الصعود والمؤشرات“ ، مجلة الكهرباء العربية ، أبريل 2008 ، العدد 92 .

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (وابك) ، تقرير الأمين العام السنوي ، العدد 28 ، 2001 .

ناصر سهيل ، ” النفط و الاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان و تبدل أسعار البترول و آثارها الحقيقية ، أساسيات صناعة البترول والغاز“ ، الكويت ، 1977 .

نور الدين هرمز ، فادي الخليل ، دريد العيسى ، ”تغيّرات أسعار النفط العربي وعوائده“ ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) ، 2007 .

هاشم علوان حسين وجاسم محمد عبد الله ، ”اقتصاديات الموارد الطبيعية“ ، بغداد ، 1992 .

## المراجع الأجنبية

Bourbonnais Régis, “ Econométrie ”, DUNOD Paris, 8<sup>ème</sup> Edition, 2011.

Du rousset, Maurice, “ Le marché du pétrole ”, Edition Ellipses, Paris, 1999.

Eift B., Gelb A., Tallroth, “Gérer la manne pétrolière: les raisons de l'échec de la politique économique de certains pays exportateurs de pétrole”, Finances et développement, mars 2003, (consulter en février 2013), <http://imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2003/03/pdf/eife.pdf> .

Hamadah Hillel, “ Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie : Syndrome hollandais et échangeabilité”, Thèse requise pour l'obtention de titre Master of science, CIHEAM IAM Montpellier. 2010.

Hamilton. James, “ Understanding Crude Oil Prices”, National Bureau of Economic Research, Working Paper 14492, 2008.

International Monetary Fund, Algeria selected issues, country report: Algeria, cr1220, 2012.

Khelil Chakib, “ Coping with challenges: an Algerian perspective”, African oil and gas forum, Maryland, November 2006.

KEITH SILL, “ The Macroeconomics of Oil Shocks”, Business Review Q1, 2007.

Lionel Ragot, “Les déterminants du prix du pétrole ”, Les journées de l'économie, Survivre à un pétrole cher et volatil, 12 novembre 2009.

Mariout Rabah, “Le pétrole algérien” , Enap, Alger, 1974.

## اتجاهات المستفيدين من برنامج المساعدات الاجتماعية نحو الخدمات المقدمة إليهم في دولة الكويت - دراسة ميدانية

فيصل المناور\*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على برنامج المساعدات الاجتماعية في دول الكويت، والذي له علاقة مباشرة بجهود حماية المجتمع من المشكلات والظواهر الاجتماعية السلبية، والتعرف على أهم الخصائص التي تميزه، والكشف عن جوانب الضعف والمظاهر السلبية المترتبة عليه من خلال دراسة ميدانية استكشافية تقيس آراء واتجاهات المستفيدين من ذلك البرنامج، كما توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن لبرنامج المساعدات الاجتماعية أثر واضح في حماية شريحة محدودتي الدخل من العوز والحاجة، إلا أن ما يؤخذ على هذا البرنامج أنه يقتصر على تقديم المعونات المالية فقط، مما يجعل المستفيدين من هذا النظام مرتبطين به للأبد دون أمل في الاعتماد على أنفسهم للخروج من دائرة العوز والحاجة لتلك المساعدات، وكذلك تساعد الفئات المستهدفة على التغلب على أعراض الفقر لفترة ما دون فعل ما يستحق الذكر في سبيل القضاء على أسبابه، وبناء على نتائج الدراسة تم طرح مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تسهم في تصحيح بعض السلبيات التي يعاني منها برنامج المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت.

### Trends of the Beneficiaries of Social Aid Program Towards the Submitted Services to them in Kuwait – Field Study

Faisal Monawer

#### Abstract

This study aims to highlight the social aid program in Kuwait, which has a direct relationship with the efforts to protect the society from problems and social and negative phenomena, and to acknowledge its important characteristics, disclose weaknesses and negative aspects caused by it, through a field study which measures the opinions and trends of the beneficiaries of this program. Also the study concluded that the social aid program has a clear effect in protection of low income-people, but the programs has a defect, because it is only helping by financial aids, which make the beneficiaries associated with this system for every without any hope to reliance on themselves to get out the circle of needing for this aids. Also the aids helping the beneficiaries to come over the poverty without doing what's worth mentioning to eliminate its reasons. Upon the results of the study we offered a number of recommendations which will help in correcting some defects which the social aid program suffers from it in Kuwait.

\*عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط، دكتوراه الإدارة العامة، البريد الإلكتروني: faisal@api.org.kw

## أولاً - مقدمة

في أوائل السبعينات من القرن الماضي تم تطوير نظرية إشباع الحاجات الأساسية من قبل مجموعة من الاقتصاديين العاملين في الهيئات الدولية للتمويل والتنمية، ثم تبناها بعد ذلك عدد منزايد من مفكري واقتصاديي الدول النامية الذين ساهموا في تقديم توضيحات مجدية حول مكونات الاستهلاك انطلاقاً من مفهوم أوسع للرفاهية. وتقوم النظرية على ضرورة تحقيق أربعة عناصر أساسية تتمثل في حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها، في "إتاحة فرص تحصيل وكسب الدخل للمعوزين وضمان قدرتهم على العمل، وتوصيل الخدمات العامة للفقراء من مياه الشرب النقية ونظام للصرف الصحي ووسائل النقل العام، و توفير السلع والخدمات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن وتعليم وصحة، وتمكين الفقراء من الحصول على الحد الأدنى منها، وإشراك الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إشباع احتياجاتهم الأساسية".

تزامنا مع نفس فترة بداية رواج تلك النظرية تقريباً كانت دولة الكويت في مرحلة بناء الدولة الحديثة، بعد أن استقرت الأوضاع المؤسسية، وصدر دستور البلاد، وانطلقت مسيرتها الديمقراطية. اعتمدت الدولة مبدأ دولة الرفاه لمواطنيها، معربة عن ذلك بعدد من الالتزامات الأساسية تجاه مواطنيها تضمنت "حق العمل، وحق الرعاية الصحية والعلاج المجاني، وحق التعليم المجاني لكافة المراحل التعليمية، وحق المواطن في السكن المناسب، والحق في مستوى معيشي لائق".

هذه الالتزامات لم تكن مجرد التزامات سياسية في مرحلة معينة من مراحل التطور الاقتصادي والسياسي المجتمعي، لكنها دونت في دستور الدولة كأحد ركائز العقد الاجتماعي بين السلطة والشعب الكويتي (الحاكم، والمحكوم)، لذا فهي أحد أسس البناء الاجتماعي والسياسي الكويتي. في نفس الوقت كانت هذه الأسس تستند في مضمونها إلى مبدأ توفير الحاجات الأساسية للسكان مع وجود بعض الاختلاف في مستوى تحقق تلك المكتسبات، والمستوى الذي تقدم به الخدمات للمجتمع.

كما تتميز دولة الكويت بوجود نظام شامل للمساعدات الاجتماعية، متعدد الأغراض يستهدف بالأساس الأسر المهددة أو المعوزة، وبذلك يضمن هذا النظام مكافحة الفقر والوقاية منه في المجتمع وحماية العديد من الأسر من الوقوع في براثنه ومن التهميش. يضاف إلى ذلك الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال الرعاية الاجتماعية، وتقدم صور متعددة من الدعم للأسر المهددة. إذ يمكن القول أن الكويت تتمتع بنظام جيد ومتكامل للمبادرة الاجتماعية

في مواجهة الفقر، تشمل نظام المساعدات الحكومي، ومساعدات بيت الزكاة، ومساعدات منظمات المجتمع المدني.

نتيجة لذلك؛ وإذا ما تم اعتماد التعريف الدولي للفقر بناء على القدرات الإنفاقية وعلى مؤشرات الكلاسيكية، فإنه لا مكانة للفقر في دولة الكويت، والدليل على ذلك أن أفقر 10% من الأسر الكويتية تحوز على نصيب يبلغ نحو 3.4% من الدخل، ومتوسط دخل الأسرة في هذه الشريحة يبلغ 1046 دينار كويتي في الشهر، كما أن أفقر 10% من الأسر الكويتية تحوز على نصيب يبلغ 3.6% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي، ومتوسط الإنفاق الاستهلاكي للأسرة في هذه الشريحة يبلغ 653 دينار كويتي في الشهر. وبذلك، فإن متوسط الإنفاق الاستهلاكي لأفقر الكويتيين يبلغ نحو 303 دولار، بالمكافئ الشرائي للدولار لعام 2005، للفرد في الشهر، وهو ما يُساوي 10 دولارات للفرد في اليوم، أي أن متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفقر الكويتي يُساوي ثمانية أضعاف خط الفقر الدولي. وهذا ما يؤكد أن دولة الكويت قد قضت على ظاهرة الفقر، وهو ما يمثل الغاية الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(1)</sup>، إلا أن نظام المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت يسعى في الأساس إلى تحقيق نوع من الحماية والوقاية للمجتمع الكويتي من ظاهرة الفقر، ويمكن القول هنا أن نظام المساعدات الاجتماعية في هذه الحالة إجراء وقائي يهدف إلى الحماية، بعكس الكثير من الحالات الأخرى التي يعد بها النظام إجراء علاجي لظاهرة الفقر.

#### (i) المشكلة البحثية

بالرغم من الجهود التي تبذلها دولة الكويت من أجل دعم وتطوير كافة الإجراءات الوقائية والعلاجية لمكافحة الفقر وحماية المجتمع من تداعياته السلبية، إلا أن هناك بعض الإختلالات التي تعاني منها بعض النظم والبرامج المقدمة خاصة فيما يتعلق ببرنامج المساعدات الاجتماعية المقدم من الدولة، حيث أن البرنامج يقتصر على تقديم المعونات المالية فقط، مما يجعل المستفيدين من هذا النظام مرتبطين به للأبد دون أمل في الاعتماد على أنفسهم للخروج من دائرة العوز والحاجة لتلك المساعدات. كما يساعد البرنامج الفئات المستهدفة في التغلب على أعراض الفقر لفترة ما دون فعل ما يستحق الذكر في سبيل القضاء على أسبابه.

هذا ويعتبر الأخذ بتحليل آراء وإتجاهات المستفيدين من برنامج المساعدات الاجتماعية أمراً ضرورياً لإعطاء مؤشر على فعالية تلك الخدمات أو المساعدات. الأمر الذي قد ينعكس إيجابياً على متخذ القرار في تطوير تلك الخدمات، لذلك جاءت هذه الدراسة لتضيف إلى المعرفة العلمية دراسة ميدانية حول تحليل آراء المستفيدين من برنامج المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت، وذلك بمحاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للمستفيدين؟
- ما هي طبيعة المساعدات الاجتماعية التي يقدمها الجهاز الحكومي المعني للمستفيدين؟
- ما مدى فعالية المساعدات الاجتماعية في تحسين أوضاع المستفيدين منها؟
- ما مدى رضا المستفيدين عن إجراءات المساعدات الاجتماعية؟
- ما رأي المستفيدين في أسلوب المتابعة واقتراحاتهم لتطوير الخدمات المقدمة إليهم؟

### (ب) منهجية الدراسة

للإجابة على الأسئلة السابق عرضها، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي أي المنهج الذي يسعى للإحاطة بالظاهرة أو الموضوع محل الدراسة، وجمع البيانات والمعلومات الخاصة بشريحة من مجتمع الدراسة (عينة) تحمل خصائصه وصفاته وتمثله فيما يخص الظاهرة موضوع البحث، والعمل على تحليل وتفسير هذه المعلومات لمعرفة ما تشير إليه، بالإضافة إلى أن البحوث الوصفية في دراستها للظواهر والموضوعات البحثية، لا تتضمن فروضاً تذهب إلى أن متغيراً معيناً يؤدي إلى متغير آخر، ولكن جمع المعلومات والبيانات وتحليلها قد يفيد في إظهار الارتباطات المتوقعة بين الظواهر وبعضها البعض، ويعمل هذا المنهج على تشخيص هذه الظاهرة وتوصيفها.

إن اختيار العينة بشكل دقيق ومناسب يعطي نتائج مشابهة إلى حد كبير للنتائج التي يمكن الحصول عليه عند دراسة كامل مجتمع الدراسة، وبشكل عام كلما كان حجم العينة أكبر كلما زاد تمثيلها لخصائص المجتمع موضوع الدراسة، لذلك يمكن تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال دراسة العينة على مجتمع الدراسة الأصلي، بالإضافة إلى أن زيادة أفراد العينة يزيد من فرص رفض الفرضية الصفرية عندما تكون خاطئة، وهذا يؤدي إلى تقليل الخطأ الإحصائي من النوع الأول (2).

ولتحقيق هذا الغرض تم تصميم استبانة تغطي التساؤلات السابق ذكرها، وتم التأكد من صدقها وثباتها عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين الأكاديميين وذلك قبل تطبيقها على عينة عشوائية بلغ حجمها (1450) مبحوثاً (أسرة)، وتم اختيار أفراد العينة من خلال المقابلة الشخصية للمراجعين من المستفيدين من المساعدات الاجتماعية.

### (ج) أهمية وأهداف الدراسة

تتمثل أهمية وأهداف هذه الدراسة في جانبين أساسيين هما:

- الجانب العلمي: المتمثل في جمع البيانات والمعلومات من مختلف الفئات المتلقية للمساعدات الاجتماعية (المالية) من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مما يساهم في



دعم النسق المعرفي لموضوع المستفيدين من المساعدات بدولة الكويت .  
- الجانب العملي: المتمثل في الخروج ببعض التوصيات التي تؤدي إلى الوصول إلى تقديم خدمة ورعاية أفضل لهذه الفئات ، من خلال العمل على تلبية متطلباتهم وتوفير احتياجاتهم ، والسعي إلى تقديم مساعدة مالية تحقق لهم حياة كريمة تحفظ لهم كرامتهم في المجتمع ، وتحقق لهم حياة آمنة .

ومن أسباب اختيار موضوع هذه الدراسة يمكن ذكر قلة الدراسات التي اهتمت بالمستفيدين من المساعدات الاجتماعية في المجتمع الكويتي بوجه عام ، وندرة الدراسات التي تناولت مدى كفاية قيمة المساعدة المالية في تلبية حاجات الفئات المعنية في المجتمع الكويتي ، بالإضافة إلى التعرف على الواقع الاجتماعي للمستفيدين من المساعدات الاجتماعية في المجتمع ومحاولة الوصول إلى تحسين الخدمات ووضع معايير جديدة للخدمات المقدمة .

#### (د) تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام؛ يناقش القسم الأول أهداف وعناصر برامج المساعدات الاجتماعية، بينما يتناول القسم الثاني من الدراسة الإطار المرجعي للاهتمام بأثر المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت والذي يعنى بمناقشة منظومة المساعدات الاجتماعية المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وتحليل الوضع الراهن لواقع نظام المساعدات الاجتماعية من خلال المؤشرات المتعلقة به والملاحم العامة للقانون . أما القسم الثالث فخصص للدراسة الميدانية حيث يتناول فيه الباحث إجراءات الدراسة الميدانية ووسائل جمع البيانات، وتحليل ومناقشة بيانات ونتائج الدراسة الميدانية والتوصيات .

#### ثانياً- برامج المساعدات الاجتماعية : الأهداف والعناصر الرئيسية

تستهدف برامج المساعدات الاجتماعية في الغالب الفئات الخاصة في المجتمع " كالأرامل، والمطلقات، والأيتام، والمرضى وذوي العاهات، وأسر المحتاجين، وأسر المفصولين من العمل، ومن بلغ سن الشيخوخة، والبنات غير المتزوجات، وتصرف المساعدات أيضاً لحالات العجز عن العمل، والعاجزين مادياً، وأسر الطلبة، وما إلى ذلك". وتتطلب برامج المساعدات توافر نظام يقوم على تنفيذ جهاز خاص بدراسة الحالات، يهتم بدراسة أحوال المحتاجين وتحديد نوع المساعدة، وتقرير مقدار الحاجة الفعلية وكذلك ضمان استمرارية العطاء، وبخاصة للأفراد الذين تمتد احتياجاتهم لفترات طويلة من حياتهم، مثل "أصحاب الحاجات، والمعاقين جزئياً، والفقراء، وهكذا".

## (أ) أهداف برامج المساعدات الاجتماعية

تقوم برامج المساعدات الاجتماعية على تحقيق العديد من الأهداف الرئيسية التي تشكل فلسفتها وغاياتها الإستراتيجية، وتتضمن تحسين المستويات المعيشية للأفراد والجماعات، ومساعدة الناس على إشباع حاجاتهم التي تعد أمراً أساسياً للحفاظ على كيان المجتمع وتحقيق الرفاهية لأفراده، وتوفير الحد الأدنى للمعيشة بما يؤمن المطالب الأساسية للحياة، ومساعدة غير القادرين على إشباع حاجاتهم بواسطة أسرهم، والتخفيف من حدة الفقر وتجنب التأثيرات السلبية له والعمل المشترك لمحاربه. كما تتضمن تلك الأهداف تحقيق الضبط الاجتماعي لسلوك بعض الفئات التي تمثل تهديداً لأمن المجتمع، والوقاية من المشكلات الاجتماعية المدركة أو التخفيف منها أو الإسهام في حلها، وتحسين الرفاهية للأفراد والجماعات والمجتمعات<sup>(3)</sup>.

وبالرغوع لأهم التجارب الدولية، يتبين أن برامج المساعدات الاجتماعية عادة ما تتميز بالخصائص التالية<sup>(4)</sup>:

- لا يعتمد البرنامج على الاشتراكات في عملية تمويله، وإنما يمول من خزينة الدولة.
- الغرض من البرنامج استكمال دخول الفئات الضعيفة بصورة خاصة مثل "المسنين، والعاجزين، وغيرهم"، وتمثل في بعض البلدان "شبكة أمان" لغير القادرين على الحصول على إعانات التي يكفلها التأمين الاجتماعي.
- تفاوت الإعانات والشروط اللازم توفرها للحصول عليها من بلد إلى آخر، فقد تكون المزايا نقدية أو عينية في صورة معونة غذائية، وقد تتضمن معونة "برامج الدخل" أو "برامج تعويض التكاليف"، وهي التي توفر التعويض الكلي أو الجزئي لرعاية الأسرة، أو الرعاية الصحية، وما إلى ذلك.

وتسير برامج المساعدات الاجتماعية في البلدان المتقدمة جنباً إلى جنب مع مختلف الترتيبات الخاصة التي يضعها الأفراد لحماية أنفسهم تجاه طوارئ معينة، ومن بينها المدخرات الخاصة، والتأمينات الخاصة، وصناديق المعاشات، وغيرها.

### (ب) العناصر الرئيسية لبرامج المساعدات الاجتماعية

ومن منظور حقوقي، ينبغي لبرامج المساعدات الاجتماعية أن يتوفر فيها العناصر الرئيسية التالية<sup>(5)</sup>:

- الشمول: يجب أن يرمي برنامج المساعدات الاجتماعية إلى توفير التغطية الشاملة في جميع حالات الطوارئ وظروف الحياة التي تهدد قدرة الأفراد على اكتساب الدخل، وقدرتهم على الحفاظ على مستوى معيشي مقبول، ويتضمن ذلك المساعدات في حالة «البطالة، والمرض، والعجز، والحمل والولادة، والشيخوخة، وإعالة أطفال الفقراء، ومعونة عيش الكفاف، وغيرها».
- إمكانية الإنتفاع: يجب أن ينتفع بالمساعدات كل من يحتاج إليها، وأن تكون متاحة لجميع من تنطبق عليه الشروط، مع تسهيل امكانية النفاذ أو الوصول إليها.
- الكفاية والملائمة: يجب أن يكون مستوى المساعدات المقدمة كافياً وملائماً، أما مقدار المساعدة المدفوعة فهو يتوقف على نوع نظام المساعدات الاجتماعية وقواعده، فعلى سبيل المثال؛ يرتبط مقدار الإعانات المدفوعة في ظل بعض نظم التأمنيات الاجتماعية بالاشتراكات المدفوعة، ومع ذلك يجب أن تكون الإعانات بموجب برامج المساعدات الاجتماعية القائمة على حاجة كافية -على الأقل- لضمان عدم هبوط مستوى المستفيدين إلى ما دون الحد الأدنى لعيش الكفاف أو خط الفقر الذي لا بد أن يكون محدداً بوضوح. كما يجب أن يكون نوع المساعدات المقدمة (سواء كانت مادية أو عينية) ملائماً لنوع الخطر أو حالة الطوارئ الناشئة، فعلى سبيل المثال يجب أن تمتد مدفوعات مساعدة الأمومة لتشمل الفترة اللازمة لتغطية استحقاقات الولادة ورعاية الرضيع.
- احترام المساواة: يجب أن لا تتضمن برامج المساعدات الاجتماعية تمييزاً جائراً ضد أي شخص على أساس العرق "مثلاً"، أو الجنس، أو النوع، أو الميل الجنسي، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو الأصول الوطنية أو الاجتماعية، أو النسب، أو الوضع الاقتصادي الاجتماعي، ويتضمن ذلك التمييز المباشر وغير المباشر.

- احترام الضمانات الإجرائية: يجب وضع قواعد وإجراءات معقولة ومنصفة للبت فيمن تنطبق عليهم شروط برامج المساعدات الاجتماعية، ومن تنتهي فترة استحقاقهم للمساعدات، ويجب أن تتاح لكل من يتضرر من "قواعد قانونية، أو من قرار إداري"، فرصة اللجوء إلى القضاء بسرعة، وفي حدود ما يستطيع دفعة من نقود أو مبالغ لاستصدار حكم يحدد حقوقه ويفصل في الأمر فضلاً فعلاً.

### (ج) أنواع برامج المساعدات الاجتماعية

تتعدد أنواع برامج المساعدات الاجتماعية، ولكنها تختلف بحسب الظروف التي تمر بها كل دولة على حده. وبصفة عامة يمكن التمييز بين نوعين من برامج المساعدات: برامج المساعدات الاجتماعية المؤقتة و برامج المساعدات الاجتماعية الدائمة.

#### 1. برامج المساعدات الاجتماعية المؤقتة:

وهي برامج تهدف إلى معالجة مشكلات طارئة أو مواجهة أوضاع أو أزمات اجتماعية حرجة أو جدتها ظروف اقتصادية أو سياسية معينة، أو هي برامج تهدف إلى التصدي للأزمات الناجمة عن الحروب الأهلية أو الكوارث الطبيعية كالزلازل وغيرها، ويتميز هذا النوع من المساعدات بالآتي<sup>(6)</sup>:

- إنها مساعدات ضرورية لمساعدة الأفراد الذين يفقدون عملهم، ويتعرضون للجوع أو المرض بصورة مفاجئة.
- تعد بمثابة نظام إنقاذ دوري للمتضررين والفقراء والمعرضين للمعاناة، والتهديد نتيجة للكوارث الطبيعية أو غيرها.
- تعد ضرورة ملحة لحماية الفقراء أثناء فترات الاضطراب أو التغير الاقتصادي.
- تناسب فئات السكان الأكثر تعرضاً للمخاطر الذين ليست لديهم المعرفة الكاملة بنظم إدارة تلك المخاطر.

كما يعاني هذا النوع من المساعدات من عدة عيوب ومثالب من أهمها التركيز على مساعدة الفقراء في التصدي للأزمات فقط عند حدوثها، والذي من الممكن أن يؤدي ذلك إلى وقوعهم في فخ الفقر الدائم نتيجة عدم إتاحة أية فرص لهم في توليد الدخل. كما يعد هذا النوع من المساعدات مجرد إجراءات تتخذ في آخر المطاف، وتستخدم في أوقات الطوارئ والأزمات، وبعد ذلك يتم في أغلب الأحيان إهمالها أو التخلي عنها عقب انتهاء الأزمات أو حالات الطوارئ. هذا وتجدر

الإشارة إلى الصعوبات التي يمكن أن تواجهها بعض الحكومات، عند وقوع الأزمات، من أجل الحصول على التأييد السياسي والأموال والخبرة اللازمة للاستجابة للطوارئ. من هذا المنطلق، لا يمثل هذا النوع من المساعدات منهج شمولي (دائم) متكامل لتخفيض أعداد الفقراء.

## 2. برامج المساعدات الاجتماعية الدائمة:

هي نوع من أنواع برامج المساعدات الاجتماعية التي تعد كنمط وقائي طويل المدى لتوفير القدر الملائم من الحماية الاجتماعية الدائمة للمواطنين، وغالباً ما يتم بنائها في الفترات التي تسبق إجراء تحولات أو تغييرات دائمة في النظم الاقتصادية أو الاجتماعية السائدة، ويتميز هذا النوع من المساعدات بالآتي<sup>(7)</sup>:

- تستند إلى ترتيبات واستراتيجيات طويلة المدى لتوفير الحماية الاجتماعية للمستفيدين.
- تقوم على مبادئ توفير برامج مساعدات ضد عدة مخاطر مثل "البطالة، والشيخوخة، وإصابات العمل، والعجز، والترمّل، والمرض، وغيرها".
- تتضمن قدر كبير من الإجراءات التدخلية الهادفة إلى زيادة القدرة على التغلب على المخاطر، ومعالجة مصادر تلك المخاطر.
- تمثل منهج شمولي (دائم) متكامل لتخفيض أعداد الفقراء وتمكينهم.

إلا أن هذا النمط من برامج المساعدات الاجتماعية يتطلب توفير قدر كبير من الإعتمادات والمخصصات المالية، والبحث عن مصادر دائمة لتمويله كما يتطلب تنفيذ العديد من عمليات المراجعة والتقييم الدوري للعائد الاجتماعي منه.

## ثالثاً: الإطار المرجعي للاهتمام بأثر المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت

وفي ضوء ما سبق تناوله في القسم الثاني للدراسة، يركز هذا الجزء على مجموعة من المحاور المتصلة بنظام المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت، على النحو التالي:

### (أ) نظام المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت.. الملامح العامة

المساعدات الاجتماعية هي بمثابة النظام الذي يتم بمقتضاه تقديم الدولة العون للأسر والأفراد ممن يمرون بظروف مالية صعبة دون الحد الأدنى لمستوى المعيشة وذلك لتحسين

أوضاعهم المعيشية. وتعتبر تلك المساعدات وسيلة من وسائل الأمان الاجتماعي التي تكفل للأسر المحتاجة دخلاً شهرياً يساعدها على تلبية حاجاتها الأساسية أو دخلاً مؤقتاً ينتهي بزوال الظروف المسببة لطلبه. وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالإضافة إلى صرف المساعدات الاجتماعية لمستحقيها بتسديد أقساط الشهرية للهيئة العامة للإسكان المترتبة على المنتفعين بالمساعدة نظير حصولهم على مساكن حكومية، وتسديد أقساط القروض العقارية المقررة على الأسر التي تتقاضى المساعدة، وصرف بدل ملابس للطلبة من أبناء الأسر الذين يتقاضون المساعدة من الدولة<sup>(8)</sup>.

ويعتبر نظام المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت من أقدم برامج الرعاية الاجتماعية<sup>(9)</sup>، وقد نجح النظام في مواجهة الكثير من حالات الأسر المعرضة لمخاطر الفقر والحاجة، سواء بسبب فقدانها عائلها أو تعرض الأسر للتصدع بسبب المشكلات المترتبة على الطلاق أو ما يعرف بالنفك الأسري. ويوضح الجدول رقم (1) أهم المؤشرات المتعلقة بالمساعدات الاجتماعية المباشرة خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2010.

جدول رقم (1): تطور أهم مؤشرات المساعدات الاجتماعية المباشر

المؤشر	2000	2005	2010
عدد الأسر المستفيدة من المساعدات الاجتماعية	14064	20064	29455
عدد المسنين المستفيدين من رعاية الإيواء والخدمات المتنقلة	817	1843	2793
عدد المستفيدين من الحضانه العائلية	705	710	948
عدد المستفيدين من خدمات رعاية المعاقين	1225	917	1003
عدد المستفيدين من رعاية الأحداث	1170	852	857
إجمالي المبالغ المصروفة للمستفيدين من المساعدة الاجتماعية (مليون دينار)	34.9	62.3	136.9

المصدر: بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية، فبراير/2011.

وتشير الأرقام الرسمية إلى تزايد أعداد المستفيدين من نظام المساعدات الاجتماعية (الأسر والأفراد) وإجمالي المبالغ التي أنفقت؛ فقد تضاعفت قيمة المساعدات الاجتماعية لتلائم الزيادة في أعداد المستفيدين حيث ارتفعت من نحو 35 مليون دينار كويتي في عام 2000 إلى نحو 137 مليون دينار كويتي في عام 2010؛ أي بنسبة زيادة سنوية بلغت 29%، وصاحب ذلك زيادة في عدد الأسر المستفيدة من حوالي 14 ألف أسرة إلى حوالي 29 ألف أسرة لنفس الفترة ذاتها؛ أي بنسبة زيادة بلغت نحو 110%. يؤكد هذا بدوره ارتفاع نصيب الأسرة خلال الفترة المشار إليها من

248 ألف دينار كويتي إلى 465 دينار كويتي. وتتوزع هذه المساعدات للفئات الأكثر استحقاقاً، وهي: المطلقات (27.7%)، المعاقون أقل من 18 سنة (17.6%)، حالات الشيوخة (17.1%)، متزوجات من غير محددى الجنسية (6.7%)، مرضى (5.8%)، عجز مالي (4.5%)، أسر مسجونين (4.3%)، أسر طلبة (4%)، فئات أخرى (12.3%)<sup>(10)</sup>.

وما يمكن استخلاصه من هذا الاستعراض، بأنه بالرغم من الجهود المبذولة لرعاية الأفراد والأسر ممن يتلقون مساعدات اجتماعية، ليس هناك ما يشير إلى مدى تحقيق النجاح في تنمية قدرات، أو مهارات هذه الشريحة الاجتماعية الهامة، أو إعادة تحويلهم إلى شريحة منتجة من خلال التدريب، أو صقل المهارات، أو تبني المشروعات الصغيرة المنتجة بدلاً من شريحة معتمدة كلياً على جهود الدولة، والذي أضفى سمة الاتكالية والانعزال الاجتماعي مما أفقد القدرة على المشاركة الاجتماعية وخروج هذه الشريحة الاجتماعية من الطاقة الإنتاجية للمجتمع الكويتي. ولعل ذلك يقودنا إلى طبيعة الدور المسئول الذي يفترض أن تقوم به الدولة ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت على انتهاج رؤية جديدة فعالة تعمل لانخراط هؤلاء الأفراد والأسرة القادرة على العمل والإنتاج على استثمار طاقتها لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يبدو أن التركيز على الرعاية من خلال تقديم المساعدات يحظى بالأولوية عوضاً عن تنمية القدرات والإمكانيات، مما يعد مؤشراً غير إنمائي.

#### (ب) الملامح العامة لقانون المساعدات الاجتماعية

إن تقديم المساعدات للمنتفعين والوقوف إلى جانبهم يعد من أهم مقومات الدولة، وذلك استناداً إلى دستور دولة الكويت الذي أولى للأسرة الكويتية أهمية خاصة وأوجب رعايتها وصونها وتوفير العيش الكريم لها، وذلك وفقاً للمادة رقم (11) من الدستور الكويتي، والتي تقضي بأن "تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل"<sup>(11)</sup>.

#### 1. شروط الانتفاع بأحكام قانون المساعدات العامة:

تسري أحكام هذا القانون على الأسر والأفراد الكويتيين المقيمين في دولة الكويت الذين يستحقون المساعدة، وقد استثنى القانون من شرط الجنسية للأولاد غير الكويتيين المولودين في الكويت والمقيمين بها والتي تعولهم أرملة كويتية، كما استثنى الأولاد غير الكويتيين المطلقة الكويتية، والذين كانت تصرف لهم مساعدة قبل نفاذ هذا القانون، ويتضح من ذلك أن القانون لا يقدم مساعدات للأولاد غير الكويتيين المطلقة الكويتية بعد صدوره.

وقد اشترط القانون لاستمرار صرف المساعدات للمستفيد ألا يمارس التسول على سبيل الاحتراف ففي هذه الحالة يسقط حق مستحق المساعدة، ويجوز إلحاقه بإحدى دور الرعاية الاجتماعية أو الصحية. على أنه إذا ثبت أن محترف التسول هو "رب الأسرة" يستمر صرف المساعدة لأسرته، ولا يحسب من ضمن الأسرة عند تقدير المساعدة في هذه الحالة، وذلك حتى لا تضار الأسرة بسبب انحراف المسئول عنها. كما يجيز القانون للوزارة (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل) بعد دراسة حالة مستحق المساعدة أن تقوم برعاية أموره المعيشية إذا تبين أن ذلك في مصلحته<sup>(12)</sup>.

ويقر القانون صرف المساعدات لإغاثة الأسر والأفراد، وذلك لمواجهة النكبات العامة والخاصة. كما صدر قرار من مجلس الوزراء بالمساعدات التي تصرف في حالات النكبات العامة. كما تصرف المساعدة للأبناء الذين لا يزيد سنهم عن 18 عاماً إلا إذا ثبت استمرارهم في التعليم، أو كانوا مصابين بعااهات، أو هم من البنات حتى تاريخ عقد زواجهن<sup>(13)</sup>.

وقد اتجه القانون الكويتي إلى عدم السماح للأفراد بالجمع بين المساعدة الاجتماعية والمكافآت التدريبية أو التعليمية. فقد نصت المادة (12) من القانون رقم 22 لسنة 1978 (وهو القانون اللاحق لقانون رقم 19 لسنة 1962، والذي تم بمقتضاه إعادة تنظيم عملية صرف المساعدات الاجتماعية) على عدم اعتبار الأبناء الذين يتقاضون مكافآت تدريبية أو تعليمية في عداد الأسرة عند تقدير المساعدة، وذلك تشجيعاً لهم على الاستمرار في تدريبهم أو في تفوقهم التعليمي، وحتى لا يكون في صرف المساعدة لهم ما يثنيهم عن هذا التدريب أو التفوق، وبذلك يمنع القانون الأخذ بأسباب التكاليف على ما تقدمه الدولة من مساعدات.

كما أوردت المادة (12) عدم جواز صرف مساعدة لمن لا يدرس وتجاوزت سنه الـ 6 سنوات باعتبارها سن الدراسة الإلزامية طبقاً لقانون التعليم الإلزامي؛ حتى لا يهمل العائل في إلحاق من يعولهم في هذه السن بالمدارس اتكالاً على المساعدة. بل أن المساعدة وتطورها مرتبط بتطور المراحل التعليمية، والتي تعد حافزاً له على إلحاق من يعولهم بالمدارس في سن التعليم الإلزامي.

وبالنظر إلى تلك المبررات؛ يتضح أنه من الأجدر أن يعامل الذين يحصلون على مكافآت تدريبية أو تعليمية المعاملة نفسها، وأن يسمح لهم بالجمع بين المساعدة الاجتماعية والمكافآت التي يحصلون عليها وخاصة أن الإنفاق على التعليم يتزايد في كل عام.

## 2. مقدار الاستحقاق

تتكون المساعدة الاجتماعية من مساعدة أساسية، وبدل استهلاك للمياه والكهرباء، ويكون ربط المساعدة الأساسية لمستحقيها كما يبينها الجدول رقم (2).



جدول رقم (2): مقدار استحقاق المساعدات الاجتماعية

عدد الأفراد	أساسي للمساعدة	ماء وكهرباء	الصافي المستحق
1	445 د.ك	2	447 د.ك
2	540 د.ك	4	544 د.ك
3	590 د.ك	6	596 د.ك
4	640 د.ك	8	648 د.ك
5	690 د.ك	10	700 د.ك
6	740 د.ك	12	752 د.ك
7	790 د.ك	14	804 د.ك
8	840 د.ك	16	856 د.ك
9	890 د.ك	18	908 د.ك
10	940 د.ك	20	960 د.ك

المصدر: بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية ، فبراير/2011.

\* الحد الأعلى للمساعدة 960 دينار كويتي.

\* الحد الأدنى للمساعدة 135 دينار كويتي.

\* وقد بلغ إجمالي المبالغ المصروفة لجميع الحالات خلال عام 2010 مبلغ 136.870 مليون دينار كويتي تقريباً.

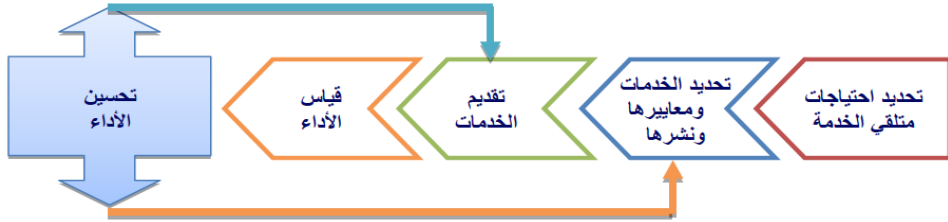
وتقتضي أحكام القانون بأن يصرف عن كل فرد مستحق للمساعدة مبلغ ديناران شهرياً كبديل استهلاك للمياه والكهرباء ، وذلك أياً كانت القيمة الفعلية لهذا الاستهلاك ، ويصرف للأسرة مستحقة المساعدة - إذا كانت تسكن بالإيجار - بدل إيجار يساوي الإيجار الثابت بالعقد أو مائة دينار شهرياً أيهما أقل ، وتصرف علاوة تدريب وتأهيل قدرها ثلاثون ديناراً شهرياً لمن تلحقه الوزارة بأحد مراكز أو دورات التأهيل المهني . وبالإضافة إلى ذلك:

- يتم تسديد أقساط القروض العقارية للمنتفعين من قبل بنك التسليف والادخار إذا كان للمنتفع قروض عقارية بواقع 20 ديناراً شهرياً .
- تسديد أقساط المؤسسة العامة للرعاية السكنية للمنتفعين بواقع 20 ديناراً شهرياً .
- صرف بدل ملابس للطلبة أبناء المنتفعين الذين يتقاضون مساعدة .
- صرف بدل إغاثة (حريق) 500 دينار للأسرة .

## رابعاً: الدراسة الميدانية

يتكون نظام تحسين الخدمات الحكومية في أي مجال من المجالات من خمس مراحل تهدف إلى تحديد احتياجات متلقي الخدمات ومحاولة تلبيتها، كما تعتمد على مفهوم التحسين المستمر الذي ينطلق من افتراض أن المؤسسات تقيس أداءها باستمرار وفق المعايير التي وضعتها لتقديم الخدمات، وتبحث باستمرار عن طرق لتحسين تلك المعايير، كما هو مبين في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): المراحل المعتمدة لنظام تحسين الخدمات الحكومية



المصدر: شكل مركب من قبل الباحث بناء على مصادر عدة.

كما تتضمن المراحل الخمس المشار إليها مجموعة من الأدوات والمنهجيات لتطبيق نظام تحسين الخدمات الحكومية، وهي<sup>(14)</sup>:

1. صوت متلقي الخدمة: بمعنى التعرف على فئات متلقي الخدمة ثم التعرف على احتياجات وتوقعات كل فئة.
2. قياس الأداء ومستوى تقديم الخدمات: قياس المستويات الفعلية للخدمات المقدمة.
3. تحديد معايير الخدمات المقدمة: وضع معايير للخدمات المقدمة ونشر وتعميم هذه المعايير.
4. تقييم القدرة المؤسسية: تقييم الواقع الحالي للخدمات المقدمة من حيث سير الإجراءات وهندستها.
5. تحسين الأداء: تحسين مستوى الخدمات المقدمة والتأكد من فعالية الخطط الجديدة.
6. متابعة التنفيذ: وذلك للتأكد من مدى تنفيذ الخدمات وفق الخطط والاستراتيجيات المقرره، وكذلك نشر قصص النجاح بين مؤسسات القطاع العام.

في سياق تقييم الأداء، يعني هذا الجزء من الدراسة بالتعرف على صوت (رأي) متلقي المساعدات الاجتماعية (الخدمة) التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت

(المؤسسة أو الجهة الحكومية)، وذلك بالاعتماد على دراسة ميدانية استكشافية لجمع البيانات الأولية من خلال استبانة أعدها الباحث للتعرف على تقييم متلقي الخدمة، وكذلك لتحديد مدى تغطية قيمة المساعدات لاحتياجاته ومتطلباته الضرورية، سواء من الناحية المعيشية، أو متطلباته الصحية والتعليمية، وذلك كخطوة أساسية للحصول على التغذية الراجعة، وتحديد وتقييم احتياجات متلقي الخدمة، ولتوليد أفكار جديدة لتحسين الخدمات ووضع معايير جديدة للخدمات والمستويات المستهدفة.

### (أ) الإجراءات المنهجية للدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى نوعية الدراسات التكوينية التي تسعى إلى تحليل الوضع الراهن لأحد أهم برامج الرعاية الاجتماعية بدولة الكويت "برنامج المساعدات الاجتماعية"، وقياس هذا الوضع بتحليل جميع بياناته، وذلك بغرض تقييم البرنامج بهدف التوصل إلى مقترحات لزيادة مستوى كفاءته.

ويستخدم الباحث في هذه الجزء من الدراسة الأسلوب (المنهج) الإحصائي، وذلك من خلال سحب عينة من المستفيدين من خدمات برنامج المساعدات الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت.

وكما أسلفنا من قبل؛ أن اختيار العينة بشكل دقيق ومناسب يعطي نتائج مشابهة إلى حد كبير للنتائج التي يمكن الحصول عليها عند دراسة كامل مجتمع الدراسة، وبشكل عام كلما كان حجم العينة أكبر كلما زاد تمثيلها لخصائص المجتمع موضوع الدراسة، لذلك يمكن تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال دراسة العينة على مجتمع الدراسة الأصلي، بالإضافة إلى أن زيادة أفراد العينة يزيد من فرص رفض الفرضية الصفرية عندما تكون خاطئة، وهذا يؤدي إلى تقليل الخطأ الإحصائي من النوع الأول.

وعلى أساس ذلك، مكّنت ثلاثة عوامل أساسية من تحديد حجم العينة العشوائية التي تم اختيارها في نطاق هذه الدراسة الاستقصائية انطلاقاً من مجتمع البحث، أي كل المستفيدين من المساعدات الاجتماعية (المالية) في المجتمع الكويتي وعددهم وفق بيانات عام 2010م نحو 29.455 أسرة؛ أي ما يناهز 43 ألف مواطن تقريباً (عدد الأفراد التي تتضمنهم تلك الأسر)، وذلك بحسب إحصائيات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وهي:

- تقدير مدى انتشار أو تمثيل المتغير أو الظاهرة التي يراد دراستها في المجتمع، وفي هذه الحالة "الحاجة للمساعدات الاجتماعية".

- تحديد المستوى المستهدف من الثقة في النتائج الإحصائية.
- تحديد هامش الخطأ المقبول.

وفي الحالة التي تهم الباحث وباعتبار نموذجاً للمسح يعتمد على عينة عشوائية بسيطة يقع اختيارها على مستوى كل شبك خدمة، يمكننا حساب حجم العينة المطلوبة ( $n$ ) باستخدام الصيغة التالية:

$$n = \frac{t^2 p(1-p)}{m^2}$$

باعتبار توزيع طبيعي لأفراد مجتمع البحث وتحديد مستوى الثقة بـ 95% تكون قيمة ( $t$ ) تساوي 1.96 وبافتراض هامش خطأ ( $m$ ) بنسبة 5%، وهو ما يعتمد عادة في نطاق البحوث الاجتماعية، ثم باعتبار نسبة المنتفعين بأي شكل من أشكال المساعدات الاجتماعية أي ما يمثل 6.75% من المجتمع الكويتي قيمة ( $p$ )، وذلك بالرجوع إلى آخر نتائج الحصر السكاني، فإن حجم العينة الأولية أي على مستوى شبك الخدمة يكون 96.7 مبحوثاً. هذا وباعتبار وجود 15 شبك خدمة يفترض أن تكون متساوية في مواصفاتها وفي قدرة استيعابها للطلبات، يكون الحجم الإجمالي للعينة ( $96.7 \times 15$ ) أي 1450 مبحوثاً وهو الحجم الذي تم إعماده عند تنفيذ الدراسة الميدانية؛ أي بما يعادل 5% من مجتمع الدراسة.

بدأت الدراسة الميدانية في شهر نوفمبر من عام 2012، بعد استكمال كافة الإجراءات الإدارية والفنية في مثل هذه الدراسات، إلا أن جمع المعلومات قد بدء فعلياً في شهر ديسمبر 2012، وانتهى في منتصف شهر ابريل 2013، حيث تم بعد ذلك البدء في عملية إدخال وتحليل البيانات. وتم إجراء هذه الدراسة في مركز الخدمة التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على مدار 12 أسبوع. حيث قام الباحث مستعيناً بفريق عمل ميداني بتطبيق استمارة الاستبانة التي أعدها كأداة أساسية لجمع البيانات الأولية من خلال مقابلات شخصية مع المستفيدين من المساعدات الاجتماعية (أرباب الأسر المستفيدة من برنامج المساعدات الاجتماعية)، وبالتالي الخاضعين لعملية التقييم، وقد روعي في تصميم الاستبانة القواعد الخاصة بوضع الأسئلة وصياغتها واستخدام أسئلة من النوع المغلق والمفتوح. كما تم قياس الإجابة على بعض الأسئلة على المقياس المتدرج لـ "ليكارت"، وتم استخدام مقياس من ثلاثة نقاط حيث تعني النقطة (1) إتجاهاً "موافقاً بشدة" نحو العبارة، وتعني النقطة (2) إتجاهاً "موافقاً إلى حد ما" نحو العبارة، و(3) تعني إتجاهاً "غير موافق" نحو العبارة.

وقد تضمنت الاستبانة 4 مجموعات رئيسية تتعلق بالماور التالية، وذلك على النحو التالي:

- المجموعة الأولى: البيانات الأولية.
- المجموعة الثانية: المساعدات الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة.
- المجموعة الثالثة: سلوكيات مقدم الخدمة وبيئة العمل.
- المجموعة الرابعة: معوقات الاستفادة من المساعدات الاجتماعية ومقترحات تطويره.

وبعد ذلك، تم تحليل البيانات بواسطة الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS) الإحصائي حيث تم استخدام المعاملات الإحصائية التالية في عملية التحليل، وهي:

- معامل ارتباط بيرسون، وقد استخدم هذا الأسلوب في فحص صدق المحتوى للاستبانة من خلال تحديد الارتباط بين كل بند والمجموعة التي ينتمي إليها.
- اختبار ألفا، والذي استخدم في فحص ثبات الاستبانة.
- التكرارات والنسب المئوية لكل بند على حده لتكون مؤشراً للمتوسط الحسابي.
- المتوسط الحسابي لكل بند، والمتوسطات الحسابية لمجموعات الاستبيان الرئيسية، وذلك لتحديد اتجاه الرأي العام حول كل بند، وحول المجموعة بشكل كلي.
- اختبار كاسكووار، وذلك لفحص الارتباط بين صفتين لتحديد مدى ارتباط أو استقلالية هاتين الصفتين.

وقد استخدم الباحث درجة ثقة 95% في اختبار كل (الفروض/التساؤلات) الإحصائية للدراسة بما يعني أن احتمال الخطأ يساوي 5% وهي النسبة المناسبة لطبيعة البحث موضع الدراسة.

#### (ب) تحليل البيانات:

يحتوي هذا الجزء من الدراسة على مجموعة من التحليلات بغرض الوصول إلى مفهوم أدق لموضوع البحث، والذي بدوره يساعد في التوصل إلى نتائج سليمة، وسوف يشمل هذا التحليل ما يلي:

- فحص صدق المحتوى وثبات بنود الاستبانة.
- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة.
- أثر المساعدات الاجتماعية على تحسين مستوى المعيشة.
- تقييم سلوكيات مقدم الخدمة وبيئة العمل.
- معوقات الاستفادة من المساعدات الاجتماعية ومقترحات تطويره

## 1. صدق المحتوى وثبات بنود الاستبانة

يهدف هذا الجزء إلى فحص مدى صدق المحتوى<sup>(15)</sup> للاستبانة؛ أي التأكد من مدى ارتباط بنود الاستبانة المتعلقة بكل من أثر المساعدات الاجتماعية على تحسين مستوى المعيشة، ومن تقييم سلوكيات مقدم الخدمة وبيئة عمله، وذلك من خلال فحص مصفوفة معاملات الارتباط للتأكد من مدى كفاية العينة وسلامة نتائج التحليل، وتم ذلك من خلال فحص مدى ارتباط كل بند في المجموعة مع المجموع الكلي لنفس المجموعة، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون واختبارات Cronbach's Alpha و Split-Half.

ويقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه باستخدام معامل "سبيرمان" من خلال اختبار Guttman Split-Half Coefficient، ويستعرض الجدول رقم (3) نتائج الفحص لكل المجموعات.

جدول رقم(3): فحص صدق محتوى المجموعات

نتيجة الاختبار	قيم الاختبارات الإحصائية		البنود
	Cronbach's Alpha	Guttman Split-Half Coefficient	
أثر المساعدات الاجتماعية على تحسين مستوى المعيشة			
ارتباط قوي	0.529	0.534	الفوائد الاقتصادية المترتبة على المساعدات الاجتماعية
ارتباط قوي جدا	0.865	0.813	تحسين السكن بعد خدمة المساعدات الاجتماعية
ارتباط قوي جدا	0.603	0.752	تحسين المستوى الصحي
ارتباط قوي جدا	0.612	0.612	تحسين مستوى التعليم بعد خدمة المساعدات
ارتباط قوي جدا	0.918	0.938	تحسين الإنفاق على السلع الأساسية (طعام، ملابس)
ارتباط متوسط	0.755	0.965	الفوائد الاجتماعية المترتبة على المساعدات الاجتماعية
سلوكيات مقدم الخدمة وبيئة العمل			
ارتباط قوي جدا	0.898	0.761	تقييم سلوكيات مقدم الخدمة
ارتباط قوي جدا	0.807	0.801	تقييم بيئة العمل

يتضح من الجدول رقم (3)؛ أن معامل الارتباط دالة عند مستوي معنوية  $\alpha = 0.01$ ، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه بالنسبة لكل البنود باستثناء بند "الفوائد الاجتماعية المترتبة على المساعدات الاجتماعية" حيث أن مستوى المعنوية يتجاوز 10%.

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الإستقرار

في نتائج الإستبانة، وضعف إمكانية تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال أسلوب معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alfa لفحص ثبات كل بند من بنود المجموعتين. حيث كانت نتيجة المجموعة الأولى تتراوح بين 0.507 و 0.918 ونتيجة المجموعة الثانية بين 0.807 و 0.898 مما يدل على أن هناك ارتباط طردي قوي بين جميع البنود الفردية والزوجية لبنود المجموعتين ككل.

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبيان الدراسة؛ مما يجعله على ثقة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار ما صممت له.

## 2. البيانات الأولية "الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية":

سوف يتم في هذا الجزء عرض سمات المستفيدين من المساعدات الاجتماعية "عينة البحث" حسب نتائج الدراسة الميدانية والبالغ عددهم 1450 مبحوث (رب أسرة)، ويوضح جدول رقم (4) وصف المبحوثين من المساعدات الاجتماعية بحسب "الجنس، والفئة العمرية، والحالة الاجتماعية، والحالة التعليمية، والمهنة".

يوضح الجدول رقم (4) أن غالبية عينة البحث من الإناث بنسبة 51.6% من عينة الدراسة، وأن ما نسبته 13.1% من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 20 سنة، وأن 13.9% أعمارهم تتراوح ما بين 20 و30 سنة، وأن 55.7% أعمارهم تتراوح ما بين 30 و60 سنة، وأن ما نسبته 17.2% أعمارهم تزيد عن 60 سنة فأكثر، وأن ما نسبته 18.9% من عينة الدراسة من غير المتزوجون (أعزب)، و36.1% من هم من المتزوجون، و23% من المطلقين و22.1% من الأراذل. كما يفيد الجدول بأن معظم عينة الدراسة من المستوى التعليمي الثانوي ونسبتهم 54.9%، وأن 13.9% هم من حملة شهادات جامعية، وأن نسبة 13.1% لهم أعمال حرة أو يعملون بالقطاع الخاص، وأن نسبة 62.3% لا يعملون.

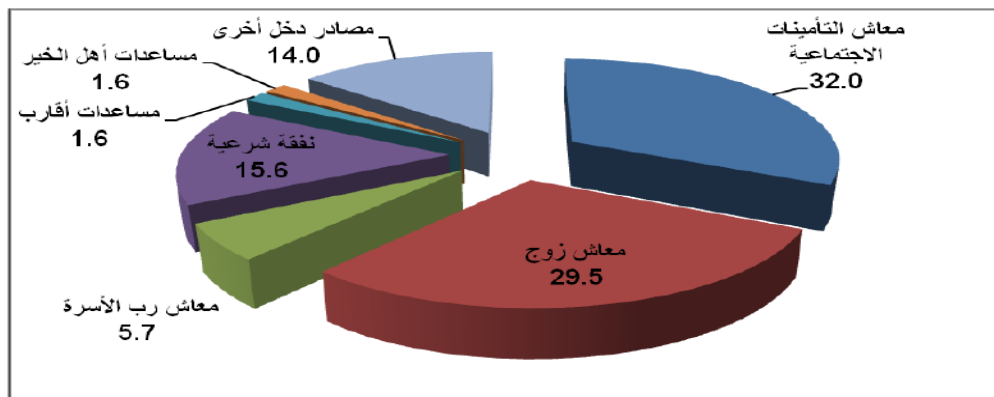
جدول رقم (4): وصف المبحوثين

خصائص العينة	التكرار النسبي (%)
الجنس	
ذكر	48.4
أنثى	51.6
العمر	
أقل من 20 سنة	13.1
20 إلى 30	13.9
31 إلى 40	14.8
40 إلى 50	21.3
51 إلى 60	19.7
61 فأكثر	17.2
الحالة الاجتماعية	
أعزب	18.9
متزوج	36.1
مطلق	23.0
أرمل	22.1
الحالة التعليمية	
يقرأ ويكتب	9.8
ابتدائية	0.8
متوسط	20.5
ثانوي	54.9
تعليم جامعي/ وأعلى	13.9
المهنة	
طالب	19.7
موظف حكومي	4.9
أعمال حرة	9.8
يعمل بالقطاع الخاص	3.3
لا يعمل	62.3

ويوضح الشكل رقم (2) توزيع المستفيدين من المساعدات الاجتماعية حسب مصادر دخل الأسرة، بالإضافة إلى المساعدات الاجتماعية التي يتلقونها.



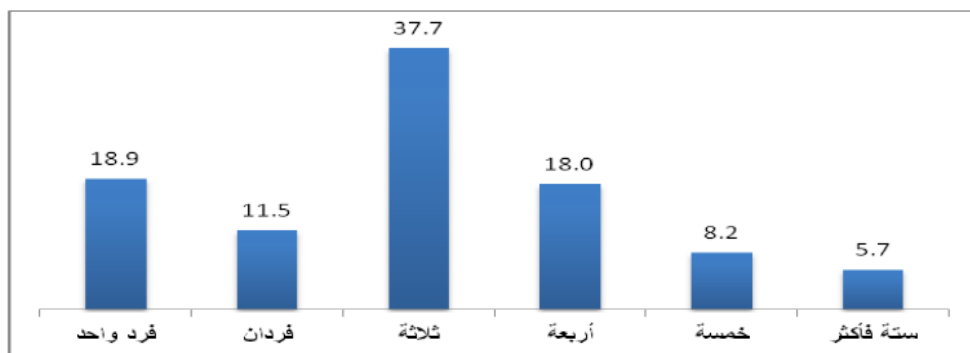
شكل رقم (2): توزيع المستفيدين من المساعدات الاجتماعية حسب مصادر دخل الأسرة (%)



يتضح من الشكل رقم (2)؛ أن 32% من أفراد العينة يتكون مصدر دخلهم من معاش التأمينات الاجتماعية، ونسبة 29.5% مصدر دخلهم معاش الزوج، وأن ما نسبته 15.6% يتكون مصدر دخلهم من نفقة شرعية.

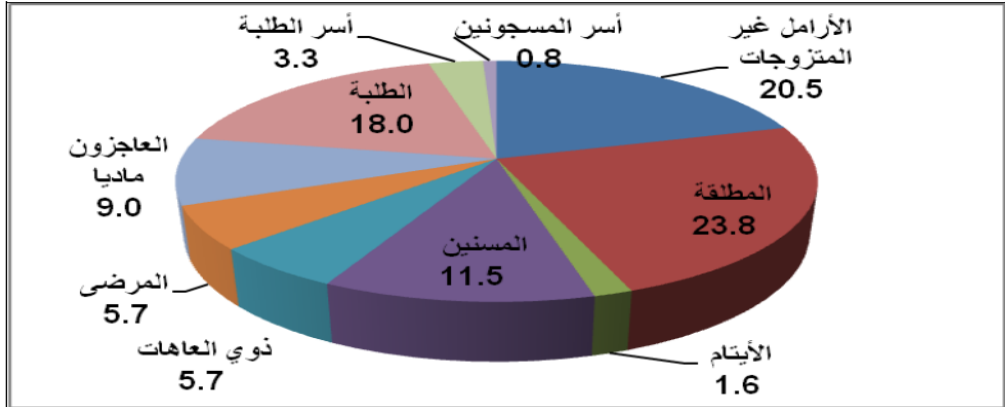
وفيما يخص توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة الذين يعولهم المبحوث، توضح النتائج كما في الشكل رقم (3) أن ما نسبته 30.3% من أفراد العينة يعولون أقل من 3 أفراد في حين 69.7% ثلاثة أفراد فأكثر.

شكل رقم (3): توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة (%)



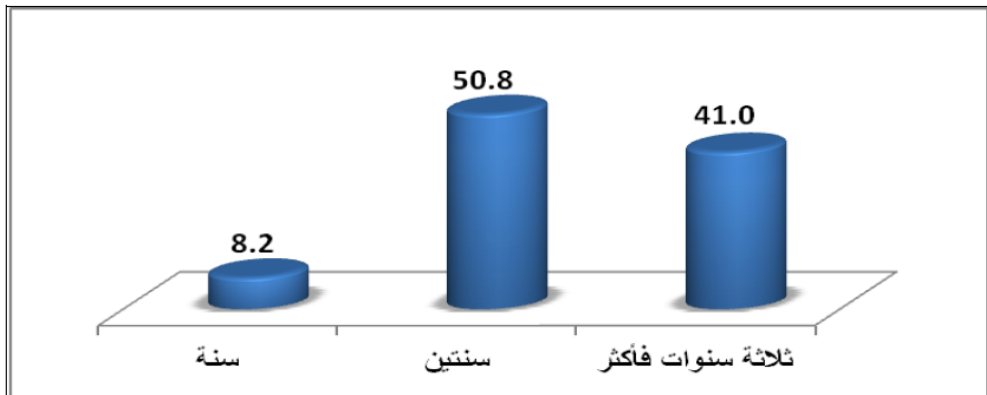
كما يوضح الشكل رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب الفئة التي ينتمون إليها من فئات المساعدات الاجتماعية، وجاءت غالبية عينة الدراسة من فئة المساعدات "المطلقة، والأرامل غير المتزوجات، والطلبة" بنسبة إجمالية وصلت إلى 62.3%، وتأتي فئة "المسنين" في المرتبة الرابعة بنسبة 11.5%. تليها فئة "العاجزون مادياً" بنسبة 9%.

شكل رقم (4): توزيع أفراد العينة حسب فئات المساعدات الاجتماعية (%)



ويوضح الشكل رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات حصول الباحثين على المساعدات الاجتماعية، وتبين أن نسبة 50.8% تتمتع بالمساعدات الاجتماعية منذ سنتين، ويمثل الذين يتمتعون بالمساعدات منذ أكثر من ثلاثة سنوات 41% في حين لا تمثل الفئة التي تحصل على المساعدات منذ سنة واحدة سوى 8.2%.

شكل رقم (5): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات حصول الباحثين على المساعدات الاجتماعية (%)



ويشير الجدول رقم (5)؛ إلى مدى العلاقة بين عدد سنوات حصول الباحثين على المساعدات الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة الذين يعولهم نفس الباحث، فبصفة عامة كلما ارتفع عدد الأفراد في الأسرة كلما ازدادت عدد سنوات الحصول على المساعدات الاجتماعية (إحصائية بيرسن كي سكوار عالية جداً مشيرة إلى وجود علاقة تبعية بين المحورين بمعنوية إحصائية أصغر من 1%).

جدول رقم (5): العلاقة بين عدد سنوات حصول الباحثين على المساعدات الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة

عدد سنوات حصول المستفيد على المساعدات الاجتماعية			البند	
سنة	سنتين	ثلاثة سنوات فأكثر		
% 80.0	% 33.9	% 16.0	أقل من 3	
% 20.0	% 62.9	% 54.0	3 أو 4 أفراد	
% 0.0	% 3.2	% 30.0	أكثر من 4 أفراد	

كما أوضحت الدراسة أن 63.9% من أفراد العينة يؤجرون السكن الذي يقطنون فيه، وأن نسبة 36.1% يملكون مسكنهم. كما تشير النتائج إلى أن غالبية أفراد عينة البحث (63.9%) تسكن في شقة.

### 3. أثر المساعدات الاجتماعية على تحسين مستوى المعيشة

سوف يتم في هذا الجزء استعراض نتائج التحليل للمجموعات المختلفة التي تندرج تحت أثر المساعدات الاجتماعية على تحسين مستوى المعيشة، وعددها 6 مجموعات، وذلك من خلال الآتي:

- عرض التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، استخدام اختبار Sample T-Test لتحديد المعنوية الإحصائية لكل بند في المجموعات المختلفة، وذلك للوقوف على مدى قبول أو رفض كل بند من هذه البنود.
- تحديد المتوسط الحسابي للمجموعة ككل، واستخدام اختبار Sample T-Test، وذلك بغرض الوقوف على مدى قبول أو رفض المستقصى منهم حول مضمون كل مجموعة. حيث تم اعتبار النتائج ذات دلالة معنوية إذا كانت قيمة Sig. أقل من 5%.

■ المجموعة الأولى: الفوائد الاقتصادية المترتبة على المساعدات الاجتماعية:

تدور هذه المجموعة حول الفوائد الاقتصادية المترتبة على المساعدات الاجتماعية، وتظهر نتائج التحليل من خلال الجدول رقم (6).

جدول رقم (6) : البيانات المتعلقة بالفوائد الاقتصادية للمساعدات الاجتماعية

النتيجة	المعنوية Sig	المتوسط	غير موافق مطلقاً	إلى حد ما	موافق جداً	البند
معنوية	0.000	1.2	% 11.5	% 0.8	% 87.7	توفير دخل ثابت للأسرة
معنوية	0.000	1.0	% 2.5	% 0.0	% 97.5	زيادة دخل الأسرة
معنوية	000.0	2.2	% 46.7	% 24.6	% 28.7	سداد ديون الأسرة
غير معنوية	0.266	2.9	% 91.8	% 7.4	% 0.8	استثمار وادخار الفائض من الدخل

يتضح من الجدول رقم (6)؛ أن النتائج التي تم التوصل إليها حول الفوائد الاقتصادية المترتبة على المساعدات الاجتماعية، وذلك من خلال عرض المتوسط الحسابي لكل بند، حيث كانت جميعها أقل من 3 وهو المقياس المتوقع (عند القيام بالاختبار الإحصائي) أو الرأي النافي للفائدة. مما يشير إلى أن اتجاه إجابة عينة البحث نحو إقرار الفائدة الاقتصادية المترتبة على المساعدة الاجتماعية التي تتمتع بها أفراد العينة، فمن الواضح أن القيم المتعلقة بالمعنوية الإحصائية Sig. كانت جميعها أقل من 5% (أي رفض الفرضية الصفرية التي تعتبر متوسط الأجوبة يساوي 3 وقبول الفرضية البديلة التي تعتبر متوسط الأجوبة أقل من 3) باستثناء البند المتعلق بالأثر في شكل استثمار وادخار الفائض من الدخل.

بناء على تلك النتائج؛ يتضح أن برنامج المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت يحقق الفوائد الاقتصادية لأفراد العينة، وأن "سداد ديون الأسرة" يمثل أولى تلك الفوائد، ويرجع ذلك نظراً لارتفاع مستوى الأسعار في دولة الكويت بشكل عام. في حين جاء في المرتبة الثانية "توفير دخل ثابت للأسرة"، وقد يرجع ذلك لحاجة هذه الأسر، نتيجة عدم توافر دخل ثابت لها، مما يجعل من المساعدات الاجتماعية بمثابة "دخل ثابت" لها قد يساهم في توفير احتياجاتها الأساسية، ثم جاء في المرتبة الثالثة "زيادة دخل الأسرة" وقد يعكس ذلك أن قيمة المساعدات الاجتماعية تمثل إضافة لدخل الأسرة تنعكس إيجابياً عليها.

إذاً تبين من النتائج السابقة أن الباحثين يقرون الفائدة الاقتصادية المترتبة على المساعدات الاجتماعية التي يحصلون عليها بالنسبة لكل البنود التي تضمنها الاستبيان، باستثناء البند الخاص بـ "استثمار وادخار الفائض من الدخل".

#### ■ المجموعة الثانية: تحسين السكن بعد خدمة المساعدات الاجتماعية:

تدور هذه المجموعة حول أثر المساعدات الاجتماعية على تحسين السكن، وتظهر نتائج التحليل من خلال الجدول رقم (7).

جدول رقم (7): تحسين مستوى المسكن بعد المساعدات الاجتماعية

النتيجة	المعنوية Sig	المتوسط	غير موافق مطلقاً	إلى حد ما	موافق جداً	البند
غير معنوية	0.206	2.8	%81.1	%17.2	%1.6	تم إدخال تعديلات على المسكن بإضافة غرف جديدة
معنوية	0.080	2.4	%45.1	%46.7	%8.2	تشطيب المنزل وتحديثه
معنوية	0.001	1.8	%17.2	%43.4	%39.3	شراء أثاث جديد
غير معنوية	0.202	2.7	%77.9	%18.0	%4.1	تحديث إمدادات للصرف الصحي
غير معنوية	0.105	2.6	%68.0	%23.0	%9.0	تحديث الشبكة الكهربائية للمنزل
غير معنوية	0.202	2.7	%77.0	%18.9	%4.1	تحديث شبكة المياه في المنزل

يتضح من الجدول رقم (7)؛ أن المتوسطات الخاصة بالبنود الـ 6 التي تضمنتها المجموعة قريبة نسبياً من القيمة 3، وهي القيمة التي تتوافق مع نفي الفائدة من المساعدات الاجتماعية من حيث تحسين المسكن، ووفق البند المعني باستثناء "شراء أثاث جديد، وتشطيب المنزل وتحديثه"، وقد يعكس ذلك أن المساعدات الاجتماعية تتجه أكثر لتشطيب المنزل وتحديثه وشراء أثاث جديد نظراً لتوافر البنود الأخرى من قبل الحكومة، وكذلك لإرتفاع تكلفة تلك البنود مما يجعل المستفيدين غير قادرين على تكلفتها.

■ المجموعة الثالثة: تحسين المستوى الصحي بعد خدمة المساعدات الاجتماعية:

تعنى هذه المجموعة بأثر المساعدات الاجتماعية على تحسين المستوى الصحي، وتظهر نتائج التحليل من خلال الجدول رقم (8).

جدول رقم (8) : تحسين المستوى الصحي بعد المساعدات الاجتماعية

النتيجة	المعنوية Sig	المتوسط	غير موافق مطلقاً	إلى حد ما	موافق جداً	البند
معنوية	0.000	1.34	% 14.8	% 4.9	% 80.3	السرعة في الكشف في حالة مرض أحد أفراد الأسرة
معنوية	0.000	1.02	% 0.8	% 0.8	% 98.4	إمكانية شراء العلاج
معنوية	0.000	1.16	% 2.5	% 11.5	% 86.1	التوجه للكشف بالعيادات الخاصة
معنوية	0.000	1.11	% 4.1	% 3.3	% 92.6	الحفاظ على النظافة والمظهر العام لأفراد الأسرة
معنوية	0.000	1.68	% 13.9	% 40.2	% 45.9	الكشف الدوري الطبي للاطمئنان على صحة أفراد الأسرة

يتضح من الجدول رقم (8)؛ أن هناك إقراراً قوياً من الناحية الإحصائية من أفراد عينة البحث للأثر الإيجابي للمساعدات التي يتلقونها على كل البنود المتعلقة بتحسين المستوى الصحي للمبجوثين ولأفراد أسرهم ، ويعكس ذلك لأهمية هذه الأنشطة وقلة تكاليفها ، بالإضافة إلى توفير الحكومة لبعض البنود مثل «الكشف الطبي الدوري ، والسرعة في الكشف في حالة مرض أحد أفراد الأسرة» .

■ المجموعة الرابعة: تحسين مستوى التعليم بعد خدمة المساعدات الاجتماعية:

تتطرق بنود هذه المجموعة إلى أثر المساعدات الاجتماعية على تحسين المستوى التعليمي ، ويوضح الجدول رقم (9) نتائج التحليل .

جدول رقم (9): تحسين المستوى التعليمي بعد المساعدات الاجتماعية

النتيجة	المعنوية Sig	المتوسط	غير موافق مطلقاً	إلى حد ما	موافق جداً	البند
معنوية	0.000	1.43	%19.7	% 3.3	% 77.0	الرغبة في تعليم الأولاد جميعهم
غير معنوية	0.319	2.98	% 98.4	% 0.8	% 0.8	الرغبة في الاستمرار في التعليم لمرحلة متوسطة
معنوية	0.000	1.07	% 2.5	% 2.5	% 95.1	الرغبة في الاستمرار في التعليم لمرحلة جامعية
غير معنوية	0.105	2.60	% 71.3	% 17.2	% 11.5	التحاق الأولاد بمدارس التعليم الخاص والجامعات الخاصة
غير معنوية	0.075	2.43	% 56.6	% 30.3	%13.1	التحاق المتسربين من التعليم بمراكز التكوين المهني
معنوية	0.000	1.11	% 4.1	% 2.5	% 93.4	القدرة على الإنفاق على الدروس الخصوصية
معنوية	0.000	1.56	% 4.9	% 45.9	% 49.2	القدرة على الإنفاق على الكتب الخارجية

يتضح من الجدول رقم (9)؛ أن المتوسطات الخاصة بالبنود السبعة التي تضمنتها المجموعة بعيدة نسبياً عن القيمة 3 ، وهي القيمة التي تتوافق مع نفي الفائدة من المساعدات الاجتماعية من حيث تحسين المستوى التعليمي باستثناء ثلاثة بنود هي ” الرغبة في الاستمرار في التعليم لمرحلة متوسطة ، والتحاق الأولاد بمدارس التعليم الخاص والجامعات الخاصة ، والتحاق المتسربين من التعليم بمراكز التكوين المهني“ ، وقد يرجع ذلك لرغبة رب الأسرة في تعليم ابناءه بهدف إخراجهم من دائرة الحاجة .

■ المجموعة الخامسة: تحسين الإنفاق على السلع الأساسية بعد خدمة المساعدات الاجتماعية:

تهتم بنود هذه المجموعة بأثر المساعدات الاجتماعية على تحسين الإنفاق على السلع الأساسية ، ويوضح الجدول رقم (10) نتائج التحليل .

جدول رقم (10): تحسين الإنفاق على السلع الأساسية بعد المساعدات الاجتماعية

البنود	موافق جداً	إلى حد ما	غير موافق مطلقاً	المتوسط	المعنوية Sig	النتيجة
الاهتمام بتحسين نوعية الغذاء المقدم للأسيرة	82.0 %	0.0 %	18.0 %	1.36	0.000	معنوية
الاهتمام بتناول الفواكه	72.1 %	9.0 %	18.9 %	1.47	0.000	معنوية
الاهتمام بغذاء الأطفال	61.5 %	10.7 %	27.9 %	1.66	0.000	معنوية
شراء السلع الغذائية التي تحتاجها أسرتي	82.0 %	0.0 %	18.0 %	1.36	0.000	معنوية
شراء الملابس التي تحتاجها أسرتي	82.8 %	0.0 %	17.2 %	1.34	0.000	معنوية
القدرة على الشراء النقدي الفوري	95.1 %	4.9 %	0.0 %	1.05	0.000	معنوية

يتضح من الجدول رقم (10)؛ وجود أثر إيجابي كبير للمساعدات الاجتماعية على كل البنود المتعلقة بتحسين الإنفاق على السلع الأساسية، وذلك بالرجوع إلى قيم المتوسطات، وإلى نتائج الاختبار والمعنوية الإحصائية التي كانت في كل الحالات أصغر من 5%، وجاءت أكثر تلك البنود استفادة من نظام المساعدات الاجتماعية الاهتمام بغذاء الأطفال، يليها الاهتمام بتناول الفواكه، وقد يعكس ذلك أن قيمة المساعدات الاجتماعية كافية لشراء السلع الأساسية مع انخفاض نسبي في أسعار السلع الأساسية.

■ المجموعة السادسة: الفوائد الاجتماعية المترتبة على المساعدات الاجتماعية:

تعني هذه المجموعة بالفوائد الاجتماعية المترتبة على المساعدات الاجتماعية، وتظهر نتائج التحليل من خلال الجدول رقم (11).

جدول رقم (11): البيانات المتعلقة بالفوائد الاجتماعية

البنود	موافق جداً	إلى حد ما	غير موافق مطلقاً	المتوسط	المعنوية Sig	النتيجة
حدوث إستقرار أسري	81.1 %	4.9 %	13.9 %	1.33	0.000	معنوية
الإحساس بالذات	92.6 %	6.6 %	0.8 %	1.08	0.000	معنوية
الإعتماد على النفس	91.8 %	7.4 %	0.8 %	1.09	0.000	معنوية
الشعور بالطمأنينة	96.7 %	3.3 %	0.0 %	1.03	0.000	معنوية
الإحساس بالمكانة داخل الأسرة والمجتمع	52.5 %	27.9 %	19.7 %	1.67	0.000	معنوية

يتضح من الجدول رقم (11)؛ أن هناك إقراراً قوياً من أفراد عينة البحث للأثر الإيجابي للمساعدات التي يتلقونها على كل البنود المتعلقة بتحسين الوضع الاجتماعي للمبجوثين ولأفراد أسرهم، وأن نظام المساعدات الاجتماعية قد ساهم (ترتيبياً) في تحقيق « الشعور بالطمأنينة، وحدوث إستقرار أسري، والإعتماد على النفس»، ويرجع ذلك لتوفير دخل ثابت للأسرة من ناحية، ويعطي التقدير الاجتماعي من ناحية أخرى.

## 4. تقييم سلوكيات مقدم الخدمة وبيئة العمل

يوضح هذا الجزء من الدراسة النتائج المتعلقة بتقييم أفراد عينة البحث لسلوكيات مقدم الخدمة وفق مجموعة من البنود التي حددت تلك السلوكيات. كما يوضح موقف الباحثين من بيئة العمل، ووجهة نظرهم حول أهم المعوقات التي يواجهها نظام المساعدات الاجتماعية الحالي ومقترحاتهم لتطويره، وذلك من خلال الآتي:

- وضع التكرارات بالجدول لتكون مؤشر للمتوسط الحسابي، وذلك لإلقاء الضوء على النتائج.
- كما تم اعتبار أن (1) يشير إلى "الموافقة بدرجة كبيرة جداً" على العبارة التي يتضمنها البند، (2) تدل على "الموافقة المتوسطة أو إلى حد ما" على العبارة، و(3) تدل "عدم الموافقة الشديدة".
- الاختبار الإحصائي يخص الفرضية الصفرية التي تعتبر متوسط الأجوبة يساوي 3، والفرضية البديلة التي تعتبر متوسط الأجوبة أقل من 3.

■ تقييم سلوكيات مقدم الخدمة:

يهدف هذا الجزء من الاستبيان إلى تقييم متلقي المساعدات الاجتماعية لسلوكيات الموظف مقدم الخدمة، وذلك من خلال مجموعة من البنود، ويأتي تفصيل النتائج المتعلقة بها في الجدول رقم (12).

جدول رقم (12): البيانات المتعلقة بتقييم سلوكيات مقدم الخدمة

النتيجة	المعنوية Sig	المتوسط	غير موافق مطلقاً	إلى حد ما	موافق جداً	البند
معنوية	0.000	1.66	%8.2	%49.2	%42.6	الموظف يتحلى بالصبر عند التعامل مع متلقي الخدمة
معنوية	0.000	1.79	%13.1	%52.5	%34.4	الموظف سريع في الرد على الاستفسارات وتقديم الخدمات وإنجاز المهام
معنوية	0.000	1.73	%9.0	%54.9	%36.1	الموظف يستقبل متلقي الخدمة متحمس للمساعدة ومتعاون
معنوية	0.000	1.83	%9.8	%63.1	%27.0	الموظف لديه قدرة على حل المشاكل
معنوية	0.000	1.72	%6.6	%59.0	%34.4	الموظف يفهم احتياجات/طلبات متلقي الخدمة
معنوية	0.000	1.84	%7.4	%68.9	%23.8	الموظف يقدم معلومات دقيقة
معنوية	0.000	1.70	%3.3	%63.9	%32.8	الموظف يحافظ على خصوصية معلومات متلقي الخدمة
معنوية	0.000	1.51	%3.3	%44.3	%52.5	الموظف يجيد التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن
معنوية	0.000	1.87	%5.7	%75.4	%18.9	الموظف يحترم الآداب العامة
معنوية	0.000	1.60	%6.6	%46.7	%46.7	الموظف يتعامل مع الجميع باحترام وبشكل لائق وحيادية



يتضح من الجدول رقم (12)؛ أن النتائج التي تم التوصل إليها حول تقييم سلوكيات مقدم الخدمة، وذلك من خلال عرض المتوسط الحسابي لكل بند كانت جميعها أقل بكثير من 3 أي «عدم الموافقة بشدة» على العبارة التي يتضمنها البند، ومفاد هذه النتائج هو إتجاه رأي المتلقين للخدمة في المركز التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل نحو الرضا عن الخدمات المقدمة والذي بلغ أعلى مستوياته في البنود التالية حسب الترتيب التنازلي:

- الموظف يجيد التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن .
- الموظف يتعامل مع الجميع باحترام وبشكل لائق وبحيادية .
- الموظف يتحلى بالصبر عند التعامل مع متلقي الخدمة .
- الموظف يستقبل متلقي الخدمة متحمس للمساعدة ومتعاون .

وقد يعكس ذلك أن العمل بالقطاع الحكومي بدولة الكويت له العديد من المزايا المادية تجعل من مقدم الخدمة يعمل برضا. مما يعكس على سلوكياته تجاه متلقي المساعدات الاجتماعية من حيث الاحترام في التعامل، والرغبة في المساعدات، وإنهاء الإجراءات بسهولة ويسر، بالإضافة إلى البعد الإنساني في التعامل الإنساني مع مجموعة من الفئات التي تعاني من مختلف مظاهر العوز والحاجة.

#### ■ تقييم بيئة عمل مقدم الخدمة:

يهتم هذا الجزء من الاستبيان بتقييم متلقي المساعدات الاجتماعية لبيئة عمل الموظف مقدم الخدمة، وذلك من خلال مجموعة من البنود، وتأتي تفصيل النتائج المتعلقة بها في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13): تقييم بيئة عمل مقدم الخدمة

النتيجة	المعنوية Sig	المتوسط	غير موافق مطلقاً	إلى حد ما	موافق جداً	البند
غير معنوية	0.208	2.84	%86.9	%9.8	%3.3	المكان مجهز لاستقبال أعداد كبيرة من المواطنين
غير معنوية	0.319	2.98	%99.2	%0.0	%0.8	هناك جهاز ترقيم الدور الألي
غير معنوية	0.220	2.90	%91.0	%8.2	%0.8	هناك مكان مناسب للجلوس والانتظار
معنوية	0.006	2.35	%36.1	%63.1	%0.8	المكان ملائم ومجهز للموظف لتسهيل أداء عمله
معنوية	0.009	2.43	%50.0	%42.6	%7.4	هناك دورات مياه متوفرة للجنسين ولذوي الاحتياجات الخاصة
غير معنوية	0.210	2.87	%87.7	%11.5	%0.8	هناك مياه متوفرة صالحة للشرب وسهلة الوصول إليها
معنوية	0.011	2.48	%51.6	%45.1	%3.3	درجة حرارة المكان ملائمة للعمل ولإستقبال المواطنين صيفاً وشتاء
معنوية	0.018	2.50	%53.3	%43.4	%3.3	المكان نظيف وصحي
معنوية	0.002	2.12	%18.0	%76.2	%5.7	عدد شبابيك تقديم الخدمة يلاءم الكثافة العددية لمتلقي الخدمات

يتضح من الجدول رقم (13)؛ أن كل المتوسطات تتجاوز 2، وأن عدد منها قريب جداً من 3، وهو يعني أن الرأي هو أقرب إلى "عدم الموافقة بشدة" على العبارة التي تتضمنها كل بند، الأمر الذي يشير إلى عدم الرضا من وجهة نظر متلقي الخدمة عن بيئة عمل مقدم الخدمة، وبالإعتماد على قيم المتوسطات، وعلى نتائج الاختبار الإحصائي، ولمعنوية الاختلاف عن القيمة 3. كما توضح النتائج وجود خلل من وجهة نظر أفراد العينة البحثية في البنود التالية حسب الترتيب التنازلي من حيث قوة الخلل:

- وجود جهاز ترقيم الدور الآلي .
- وجود مكان مناسب للجلوس والانتظار .
- توفر مياه صالحة للشرب وسهولة الوصول إليها .
- جاهزية المكان لاستقبال أعداد كبيرة من المواطنين .

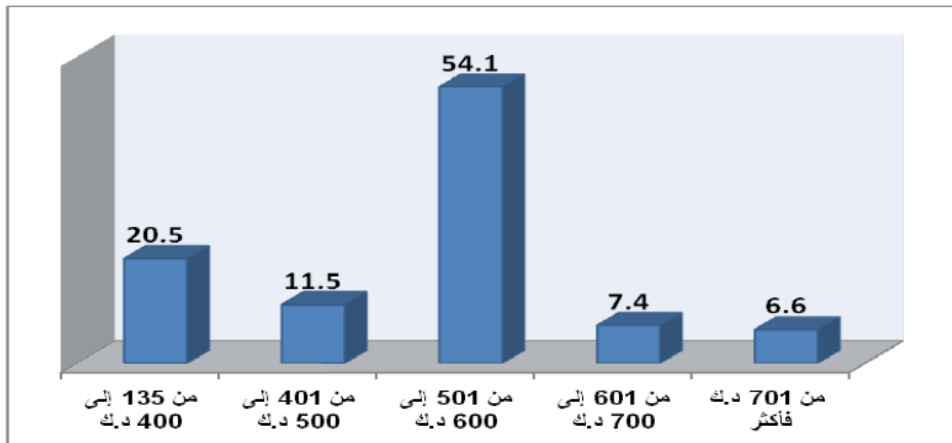
بينما يظهر التحليل الإحصائي أن بيئة عمل مقدم الخدمة ايجابية وفق البنود التالية:

- المكان نظيف وصحي .
- درجة حرارة المكان ملائمة للعمل ولاستقبال المواطنين صيفاً وشتاءً .
- هناك دورات مياه متوفرة للجنسين ولذوي الاحتياجات الخاصة .
- عدد شبابيك تقديم الخدمة يلاءم الكثافة العددية لمتلقي الخدمات .

##### 5. معوقات الاستفادة من المساعدات الاجتماعية ومقترحات تطويره

يهدف هذا الجزء إلى محاولة رصد أهم المعوقات التي يواجهها نظام المساعدات الاجتماعية من وجهة نظر متلقي الخدمة، والتعرف على مقترحات أفراد العينة البحثية من أجل تطوير النظام القائم للمساعدات الاجتماعية، كما يستعرض هذا الجزء النتائج التي تم التوصل إليها، ويبين الشكل رقم (6) توزيع مقدار المساعدات الذي يتقاضاه المستفيد من المساعدات الاجتماعية .

شكل رقم (6): توزيع عينة الدراسة حسب قيمة المساعدات المستلمة



يتضح من الشكل رقم (6)، أن غالبية عينة البحث تحصل على مقدار مساعدات تتراوح بين 500 و600 دينار كويتي بنسبة 54.1%، وأن 32% من أفراد العينة يتقاضون مساعدات تقل قيمتها عن 500 دينار كويتي، و14% يحصلون على إعانات مادية تتجاوز 600 دينار كويتي.

هذا وترى نسبة 91% من عينة البحث أن مقدار المساعدات التي يستلمونها غير كافي، وهذا ما يؤكد مقابل 9% من الباحثين يعتبرون مقدار المساعدات التي يستلمونها كافي أو كافي إلى حد ما.

كما أفرز الاستبيان مجموعة من البنود لحصر أهم المعوقات التي يواجهها نظام المساعدات الاجتماعية، وطلب من المستفيدين من تلك المساعدات من أفراد العينة البحثية تحديد موقفهم من كل بند وفق ثلاثة مواقف، وهي "موافق جداً" على العبارة (1)، "موافق إلى حد ما" (2) أو "غير موافق مطلقاً" (3)، وكانت النتائج مثلما هي معروضة في الجدول رقم (14).

## جدول رقم (14): البيانات المتعلقة بالمعوقات التي يواجهها نظام المساعدات

النتيجة	المعنوية Sig	المتوسط	غير موافق مطلقا	إلى حد ما	موافق جدا	البند
معنوية	0.000	1.09	% 0.8	% 7.4	% 91.8	القيمة ضئيلة للمساعدات
معنوية	0.000	1.02	% 0.0	% 1.6	% 98.4	كثرة وتعقيد إجراءات الحصول على المساعدات
معنوية	0.000	1.06	% 1.6	% 2.5	% 95.9	طول فترة الانتظار للحصول على المساعدات
غير معنوية	0.319	2.98	% 97.5	% 2.5	% 0.0	عدم صرف المساعدات في يوم محدد ثابت
معنوية	0.000	1.73	% 3.3	% 66.4	% 30.3	الزحام الشديد وضيق منافذ التقديم للمساعدات
معنوية	0.000	2.08	% 30.3	% 47.5	% 22.1	المجاملات في تسهيل حصول غير المستحقين للمساعدات
معنوية	0.012	2.41	% 51.6	% 37.7	% 10.7	عدم تعاون الأخصائيين بمكاتب المساعدات في تسهيل الإجراءات
معنوية	0.012	2.41	% 51.6	% 37.7	% 10.7	عدم تعاون الأخصائيين الاجتماعيين في الوحدات في تسهيل الإجراءات
معنوية	0.000	1.78	% 6.6	% 64.8	% 28.7	صعوبة نفاذ المعاقين وكبار السن إلى منافذ الخدمة
معنوية	0.000	1.00	% 0.0	% 0.0	% 100.0	عدم التوعية الكافية بشروط الحصول على المساعدات

يتضح من الجدول رقم (14)؛ باستثناء البند المتعلق بـ "عدم صرف المساعدات في يوم محدد ثابت" إن متوسطات كل البنود الأخرى التي جاء ذكرها في إطار تحديد أهم المعوقات التي يواجهها نظام المساعدات أقل من 3 إن لم تكن أصغر من 2، وجاء تأكيد هذه النتيجة بإقرار معنوية الاختبار الإحصائي، وبالتالي إقرار أهمية البنود من وجهة نظر متلقي الخدمة، وبالاعتماد على هذه النتائج يمكن تحديد أهم المعوقات حسب الترتيب التنازلي على النحو التالي:

- عدم التوعية الكافية بشروط الحصول على المساعدات .
- كثرة وتعقيد إجراءات الحصول على المساعدات .
- طول فترة الانتظار للحصول على المساعدات .
- القيمة ضئيلة للمساعدات .
- الزحام الشديد وضيق منافذ التقديم للمساعدات .
- صعوبة نفاذ المعاقين وكبار السن إلى منافذ الخدمة .

ولتجاوز تلك المعوقات وتحسين نوعية الخدمة المقدمة، طلب من الباحثين إبداء الرأي حول مجموعة من المقترحات، وكانت النتائج مثلما هو معروض في الجدول رقم (15).

جدول رقم (15): مقترحات تطوير نظام المساعدات الاجتماعية

النتيجة	المعنوية Sig	المتوسط	غير موافق مطلقاً	إلى حد ما	موافق جداً	البند
معنوية	0.000	1.05	% 0.8	% 3.3	%95.9	زيادة قيمة المساعدات
معنوية	0.000	1.00	% 0.0	% 0.0	%100.0	تيسير إجراءات الحصول على المساعدات
غير معنوية	0.319	2.97	% 98.4	% 0.0	%1.6	تحديد مواعيد لصرف المعاش شهرياً ثابتة
معنوية	0.000	1.50	% 8.2	% 33.6	% 58.2	توصيل المساعدات للمسنين للمنزل
معنوية	0.000	1.06	% 0.8	% 4.1	% 95.1	مساعدة أي فرد قادر في تلك الأسر على العمل
معنوية	0.000	1.16	% 4.1	% 8.2	% 87.7	إعطاء تلك الأسر قروض لعمل مشاريع
معنوية	0.012	1.07	% 0.8	% 4.9	% 94.3	تدريب تلك الأسر على عمل مشاريع
معنوية	0.012	1.03	% 0.0	% 3.3	% 96.7	أن يرتبط بمعاش المساعدات توفير السلع النموينية مجاناً

يتضح من الجدول رقم (15)؛ وبشكل متطابق مع النتائج السابقة، باستثناء البند المتعلق بتحديد مواعيد لصرف المعاش شهرياً ثابتة فإن متوسطات كل المقترحات الأخرى التي جاء ذكرها لتطوير نظام المساعدات أقل من 3 إن لم تكن أصغر من 2، وجاء تأكيد هذه النتيجة بإقرار معنوية الاختبار الإحصائي، وبالتالي إقرار أهمية المقترحات من وجهة نظر متلقي الخدمة، وبالاعتماد على هذه النتائج يمكن تحديد أهم المقترحات حسب الترتيب التنازلي على النحو التالي:

- تيسير إجراءات الحصول على المساعدات.
- أن يرتبط بمعاش المساعدات توفير السلع التموينية مجاناً.
- زيادة قيمة المساعدات.
- مساعدة أي فرد قادر في تلك الأسر على العمل.
- تدريب تلك الأسر على عمل مشاريع.
- توصيل المساعدات للمسنين للمنزل.

#### (ج) مناقشة وتفسير النتائج

يعنى هذا الجزء من الدراسة بمناقشة وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل السابق، وتوضيح الأثر المتحقق للمساعدات الاجتماعية على المستفيدين منها، وذلك على النحو التالي:

## 1. أثر المساعدات الاجتماعية على تحسين مستوى معيشة المستفيدين منها :

- الفوائد الاقتصادية المترتبة على المساعدة الاجتماعية: تبين نتائج الدراسة أن المستفيدين يقرون بالفائدة الاقتصادية المترتبة على المساعدات الاجتماعية التي يحصلون عليها بالنسبة لكل البنود التي تضمنها الاستبيان "توفير دخل ثابت للأسرة، زيادة دخل الأسرة، سداد ديون الأسرة"، باستثناء البند الخاص "باستثمار وادخار الفائض من الدخل"، وتبدو هذه النتائج منطقية بالنظر إلى الهدف الأساسي من نظام المساعدات الاجتماعية الذي يتمثل في إشباع الحاجات الأساسية لمتلقيها، وبالتالي يستهدف بالأساس الأسر المهتدة بالفقر التي عادة ما تشكو من عجز في الدخل.
- تحسن مستوى السكن بعد حصول المستفيدين على المساعدات الاجتماعية: توضح النتائج أن المستفيدين يقرون بضعف الفائدة من المساعدات الاجتماعية في تحسين السكن وفق البنود "تم إدخال تعديلات على السكن بإضافة غرف جديدة، تحديث إمدادات للصرف الصحي، تحديث الشبكة الكهربائية للمنزل، تحديث شبكة المياه في المنزل"، ويقرون الفائدة في بندين هما "شراء أثاث جديد، تشطيب المنزل وتحديثه»، وقد تفسر تلك النتائج على أساس أن 63.9% من أفراد العينة يؤجرون السكن الذي يقطنون فيه، الأمر الذي يترتب عليه أن صاحب العقار أو المؤجر يلتزم بعمل صيانة دورية للعقار باستثناء عمليات تأثيث وتحديث السكن.
- تحسين المستوى الصحي بعد حصول المستفيدين على المساعدات الاجتماعية: تشير النتائج أن هناك إقراراً قوياً من قبل المستفيدين للأثر الإيجابي للمساعدات التي يتلقونها على كل البنود المتعلقة بتحسين المستوى الصحي للمبحوثين ولأفراد أسرهم، وهي «السرعة في الكشف في حالة مرض أحد أفراد الأسرة، إمكانية شراء العلاج، التوجه للكشف بالعيادات الخاصة، الحفاظ على النظافة والمظهر العام لأفراد الأسرة، الكشف الدوري الطبي للاطمئنان على صحة أفراد الأسرة»، ويمكن تفسير ذلك بأن أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج المساعدات الاجتماعية هو مساعدة الفئات المستهدفة من البرنامج في تلبية متطلبات الحياة الأساسية، والتي من بينها توفير العلاج المناسب، وتوفير وتسهيل سبل نفاذ الفئات المستهدفة إلى الموارد والخدمات التي تلبى احتياجاتهم بشكل عام، والخدمات الصحية بشكل خاص.
- تحسين مستوى التعليم بعد حصول المستفيدين على المساعدات الاجتماعية: توضح النتائج أن المستفيدين يقرون بضعف فائدة المساعدات الاجتماعية في تحسين مستوى التعليم وفق البنود «الرغبة في الاستمرار في التعليم لمرحلة متوسطة، التحاق الأولاد

بمدارس التعليم الخاص والجامعات الخاصة، التحاق المتسربين من التعليم بمراكز التكوين المهني»، ويقرون الفائدة في البنود «الرغبة في تعليم الأولاد جميعهم، الرغبة في الاستمرار في التعليم لمرحلة جامعية، القدرة على الإنفاق على الدروس الخصوصية، القدرة على الإنفاق على الكتب الخارجية»، وتفسر تلك النتائج بأن الفئة المستهدفة ترى أن الاستمرار في العملية التعليمية حتى المستوى الجامعي أصبح من الضرورات، وذلك لارتباط المستوى التعليمي بزيادة الدخل، فيتضح بذلك أن تلك الأسر توجه جزء من دخلها بشكل عام لتحقيق هدف استمرار تعليم أفرادها من خلال الإنفاق على الدروس الخصوصية وشراء الكتب الخارجية، أما بالنسبة لنفي أفراد العينة لالتحاق أبناءهم في المدارس والجامعات الخاصة فيعود ذلك إلى أن تلك الفئات هي من فئة ذوي الدخل المحدود حيث لا تتوفر لديها القدرة على الإنفاق على هذا الأمر، أضف على ذلك أن الدولة توفر خدمات التعليم سواء على مستوى التعليم الأساسي أو العالي بالمجان للمواطنين.

- تحسين الإنفاق على السلع الأساسية بعد حصول المستفيدين على المساعدات الاجتماعية: توضح النتائج أن المستفيدين يقرون بالأثر الايجابي للمساعدات التي يتلقونها على كل البنود المتعلقة بتحسين الإنفاق على السلع الأساسية، وهي «الاهتمام بتحسين نوعية الغذاء المقدم للأسرة، والاهتمام بتناول الفواكه، والاهتمام بغذاء الأطفال، وشراء السلع الغذائية التي تحتاجها الأسرة، وشراء الملابس التي تحتاجها الأسرة، والقدرة على الشراء النقدي الفوري»، وتفسر تلك النتائج بأن المستفيدين من تلك المساعدات يعتمدون على قيمة المبالغ التي تصرف لهم لتأمين احتياجاتهم الأساسية بشكل كبير، وهذا ما يتفق مع ما أشار إليه تقرير المسح النهائي لدخل الأسرة لعامي (2008/2007)، حيث يؤكد التقرير بأن نسبة إنفاق الأسر على السلع الأساسية قد بلغ 23% من الدخل.

- الفوائد الاجتماعية المترتبة على المساعدات الاجتماعية: تشير النتائج أن المستفيدين يقرون بالأثر الايجابي للمساعدات التي يتلقونها على كل البنود المتعلقة بتحسين الوضع الاجتماعي المبحوثين ولأفراد أسرهم، وهي «حدوث إستقرار أسري، والإحساس بالذات، والإعتماد على النفس، والشعور بالطمأنينة، والإحساس بالمكانة داخل الأسرة والمجتمع»، وتفسر تلك النتائج بأن أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج المساعدات الاجتماعية هو الحفاظ على المجتمع وحمايته من المظاهر الاجتماعية السلبية، أو ما يعرف بالمخاطر الاجتماعية المترتبة سواء على مستوى العوز والفقير والحرمان،

أو على مستوى المخاطر الاجتماعية المترتبة على دولة الرفاه كالإقصاء الاجتماعي، والأمية، والتفكك الأسري، والإتكالية، والإضطرابات النفسية والاجتماعية، وغيرها.

## 2. تقييم متلقي المساعدة الاجتماعية لسلوكيات مقدم الخدمة وبيئة عمله :

- تقييم سلوكيات مقدم الخدمة: توضح النتائج مدى رضا المستفيدين عن مستوى مقدم الخدمة، والذي بلغ أعلى مستوياته في البنود التالية حسب الترتيب التنازلي «الموظف يجيد التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، والموظف يتعامل مع الجميع باحترام وبشكل لائق وبحيادية، والموظف يتحلى بالصبر عند التعامل مع متلقي الخدمة، والموظف يستقبل متلقي الخدمة متحمس للمساعدة ومتعاون»، وتعود تلك النتائج إلى أن هناك شعور لدى العاملين بأن تأهيلهم يتناسب مع المهام المناطة بهم، وأن جزء من عملهم مرتبط بالجوانب الإنسانية، وهذا ما تؤكدته نتائج إحدى الدراسات بأن 92.4% من الباحثين يرون أن تأهيل العاملين في الإدارات المختلفة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يتناسب مع طبيعة أعمالهم<sup>(15)</sup>.
- تقييم بيئة عمل مقدم الخدمة: تشير النتائج الواردة في هذا البند إلى عدم الرضا من وجهة نظر متلقي الخدمة عن بيئة عمل مقدم الخدمة، كما توضح النتائج وجود خلل من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في البنود التالية حسب الترتيب التنازلي من حيث قوة الخلل «كوجود جهاز ترقيم الدور الآلي، ووجود مكان مناسب للجلوس والانتظار، وتوفير مياه صالحة للشرب وسهولة الوصول إليها، وجاهزية المكان لاستقبال أعداد كبيرة من المواطنين»، وقد تعودت تلك النتائج إلى القصور في تطوير وتأهيل مبنى استقبال المراجعين بما يواكب متطلبات ومعايير جودة تقديم الخدمات بشكل عام، وخصوصاً فيما يتعلق بمواقع تنفيذ الخدمات، وهذه السمة الغالبة على الأجهزة الحكومية في دولة الكويت، حيث أن أغلبها لم تتم عليه عمليات التطوير والتحديث، كما أنه لا يوجد نموذج عمراي لتلك الأجهزة يعتمد عليه في تطبيق ما يعرف بجودة الخدمات الحكومية في مجال مواقع تنفيذ الخدمات كما هو مطبق على سبيل المثال القطاع المصرفي في دولة الكويت.

## 3. أهم المعوقات التي يواجهها نظام المساعدات الاجتماعية الحالي :

توضح النتائج أن هناك مجموعة من المعوقات يواجهها نظام المساعدات الاجتماعية، كان أهمها بحسب وجهة نظر المستفيدين «عدم التوعية الكافية بشروط الحصول على



المساعدات، وكثرة وتعقيد إجراءات الحصول على المساعدات، وطول فترة الانتظار للحصول على المساعدات، وضآلة قيمة المساعدات، والزحام الشديد وضيق منافذ التقديم للمساعدات، وصعوبة نفاذ المعاقين وكبار السن إلى منافذ الخدمة»، وقد تعود تلك النتائج إلى ما تناولته العديد من الدراسات بشأن تراجع مستوى تقديم الخدمات الحكومية والمتعلقة بطول الدورة المستندية، وطول الإجراءات، وصعوبة عملية التطوير والتحديث لأنظمة العمل، والبيروقراطية الحكومية السلبية، بالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه في النقطة السابقة.

#### 4. أهم مقترحات تطوير نظام المساعدات الاجتماعية :

وكننتيجة لتلك المعوقات سألنا الذكر، وللتغلب عليها تم اقتراح العديد من المقترحات بحسب وجهة نظر عينة المستفيدين للتغلب عليها، وبذلك يمكن تحديد أهم مقترحات التطوير بناء على النتائج الواردة بما يلي: تيسير إجراءات الحصول على المساعدات، وأن يرتبط بمعاش المساعدات توفير السلع التموينية مجاناً، وزيادة قيمة المساعدات، ومساعدة أي فرد قادر في تلك الأسر على العمل، وتدريب تلك الأسر على عمل مشاريع، وتوصيل المساعدات للمسنين للمنزل.

#### رابعاً: التوصيات

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج بشأن تحليل آراء المستفيدين من برنامج المساعدات الاجتماعية، يمكن للباحث الخروج بجملة من التوصيات التي تهدف إلى تلافي السلبيات التي يعاني منها البرنامج - بحسب آراء المستفيدين - على النحو التالي:

- ضرورة تسهيل إجراءات الحصول على المساعدات الاجتماعية مراعاة لظروف المستفيدين الصحية والمالية، وعدم قدرتهم على طول فترة الانتظار وتعقد الإجراءات.
- ضرورة أن تقوم إدارة العلاقات العامة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدورها في التوعية الجماهيرية من خلال وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وغيرها، بالفئات المستحقة للمساعدات الاجتماعية، وسبل الحصول عليه.
- توصي الدراسة بأن تقوم إدارة العلاقات العامة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على إطلاق وتفعيل عدد من الخدمات الالكترونية للفئات المستفيدة بهدف لاستقبال الشكاوي والاقتراحات، والاستشارات، وإيصال كلمة المواطن، وتقديم طلبات المساعدات الاجتماعية.

- ضرورة أن ترتبط المساعدات الاجتماعية ببعض المزايا التفضيلية الأخرى لمستحقيها كتوفير السلع التموينية بالمجان كنوع من المساندة التكميلية للمساعدات ، باعتبار هذه الفئة تعد أكثر فئات المجتمع احتياج للمساندة .
- توصي الدراسة بأن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتوفير بيئة العمل المناسبة ، وذلك من خلال إعادة تأهيل مركز استقبال المستفيدين والمراجعين ، الذي يعاني من اختلالات واضحة على مستوى رضا المستفيدين والمراجعين كما أوضحت نتائج الدراسة .
- توصي الدراسة بأن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدعم مبادرات المستفيدين لإقامة مشاريعهم الخاص ، من خلال برامج التدريب والتأهيل ، وتوفير آلية تسهل عملية الإقراض لتمويل تلك المشاريع .
- توصي الدراسة ضمن تنمية القدرات المؤسسية بضرورة تطوير قدرات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على تحديد الفئات المعرضة للخطر بغرض التعرف المبكر والدقيق على احتياجاتها ثم وضع السياسات والبرامج المناسبة لها ، وعلى تطوير نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع الكويتيين ، يراعى حقوقهم المدنية ويثمن مساهمتهم الفعالة في تطوير المجتمع ويؤمن لهم دخلا كافيا للمحافظة على الكرامة والصحة .
- كما توصي الدراسة بالعمل على توفير الاحتياجات الاجتماعية المتجددة للمواطنين ، حيث أنه تتطلب عملية استدامة مكاسب التنمية البشرية والحفاظ على مستوى عال من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ، والعمل على رفع مستويات المعيشة وتحسين القدرة الشرائية ، وأن تتفوق معدلات الإنتاج والموارد المالية مع النمو المطرد في زيادة السكان ، التي تتطلب انتهاز سياسات اقتصادية قادرة على توسيع الخيارات أمام شرائح أوسع من المواطنين ، وخاصة من ذوي الدخل المحدود ، وألا تنعكس الزيادة السكانية بجوانب سلبية تعمل على خفض مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم الاجتماعية .
- توصي الدراسة بضرورة تغيير فلسفة برنامج المساعدات الاجتماعية من الدعم المادي إلى التمكين ؛ بمعنى تمكين متلقي المساعدات الاجتماعية من خلال دورات تدريبية وتأهيلية لتحويلهم من متلقي المساعدات الاجتماعية إلى منتجين فاعلين في المجتمع الكويتي .

## الهوامش

- (1) فيصل المناور، "تقييم دور شبكات الأمان الاجتماعي في مكافحة الفقر مع دراسة ميدانية على أداء وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، 2013، ص 64.
- (2) الخطأ من النوع الأول يكون عند قبول الفرضية الصفرية وهي خاطئة، حيث نعلم أنه عند زيادة أفراد العينة تزيد من إمكانية تمثيل العينة لسمات مجتمع الدراسة مما يساعد في رفض الفرضية التي لا تتفق مع هذه السمات، أو بمعنى آخر أن زيادة أفراد العينة يزيد من درجة الحرية وبالتالي انخفاض القيمة الحرجة للإحصائي المستخدم.
- (3) منى عطيه خزام، «شبكة الأمان الاجتماعي ومواجهة مشكلة الفقر لسكان المناطق العشوائية»، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 2، (يونيو 2006م)، ص 54.
- (4) Micheal. A., «Income Distribution and Price Controls Targeting a Social Safety Net», European Economic Review, Vol.45, No.9,(2001), p.64.
- (5) Smith Rogers, «Poor Relief or Poor Deal? the Social Fund, Safety net and Social Security», European Economic Review, Vol.46, No.9, (2001),pp.65-66.
- (6) أحمد يوسف الزهراني، «التطور التاريخي لشبكات الأمان الاجتماعي - دراسة وثائقية»، (الرياض: مؤسسة البيان للنشر والتوزيع، 2006م)، ص 27.
- (7) سليم كمال، «الضمان الاجتماعي باعتباره حقاً من حقوق الإنسان»، (بيروت: دار المنهل للطباعة والنشر، 2008م)، ص 24.
- (8) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، «مسيرة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت»، 2011، ص 106.
- (9) المرجع السابق، ص 107.
- (10) مجموعة مختلفة من النشرات الإحصائية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت منذ عام 0002 وحتى عام 2010.
- (11) وزارة التخطيط الكويتية، «تقرير محاور بناء شبكة الأمان الاجتماعي في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة دور الدولة في الكويت»، 2003، ص 26.
- (12) وثيقة القانون رقم 22 لسنة 1978م بشأن المساعدات العامة، من ملفات وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة.
- (13) المرجع السابق.
- (14) توماس وهيلين ودافيد هنجر، «الإدارة الاستراتيجية»، ترجمة: محمد عبد الحميد مرسي، (الرياض: معهد الإدارة العامة، 1990)، ص 42.
- (15) يقصد بصدق الإبتانة أن تقيس أسئلة الإبتانة ما وضعت لقياسه.
- (16) فيصل المناور، «تقييم مدى جاهزية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للتخطيط الاستراتيجي بدولة الكويت - دراسة ميدانية»، مجلة جامعة الأندلس للدراسات والبحوث، العدد (1)، يناير 2014، ص 527.

## المراجع العربية

- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، «الدراسة الاستشارية حول رؤية استراتيجية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مستوى المعيشة في دولة الكويت في ضوء التغييرات المحلية والدولية»، الكويت، 2007.
- أحمد يوسف الزهراني، «التطور التاريخي لشبكات الأمان الاجتماعي - دراسة وثائقية»، (الرياض: مؤسسة البيان للنشر والتوزيع، 2006م)، ص 27.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تقرير الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الاجتماعية"، نيويورك، 2003.
- توماس وهيلين ودافيد هنجر، "الإدارة الاستراتيجية"، ترجمة: محمد عبد الحميد مرسي، (الرياض: معهد الإدارة العامة، 1990).
- سليم كمال، "الضمان الاجتماعي باعتباره حقاً من حقوق الإنسان"، (بيروت: دار المنهل للطباعة والنشر، 2008م)، ص 24.
- عبد الرازق الفارسي، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
- عبد الرحمن صوفي عثمان، "آليات تفعيل سياسات الرعاية الاجتماعية في ظل الاقتصاد الحر"، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية، المنعقد في القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية في الفترة من 10 إلى 11 مارس 2009.
- علاء علي الزغل، "فاعلية شبكات الأمان الاجتماعي في مصر"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية، المنعقد في القاهرة: جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية في الفترة من 10 إلى 11 مارس 2009.
- علي الطراح وأحمد حمودة، "تقييم فاعلية مشروعات الأسرية في دول مجلس التعاون الخليجي"، سلسلة الدراسات الاجتماعية، عدد 41، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، المنامة، 2004.
- فيصل المناور، "تقييم دور شبكات الأمان الاجتماعي في مكافحة الفقر مع دراسة ميدانية على أداء وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، 2013.
- فيصل المناور، "تقييم مدى جاهزية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للتخطيط الاستراتيجي بدولة الكويت- دراسة ميدانية"، مجلة جامعة الأندلس للدراسات والبحوث، العدد (1)، يناير 2014، ص ص 498 - 545.
- محمد العيدروس، "واقع الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي"، (الكويت: رابطة الاجتماعيين الكويتية، 2003م).
- محمد عبد الشفيق عيسى، "دور شبكات الأمان في الحماية الاجتماعية للفقراء في الدول العربية"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 19، القاهرة، 2007.
- منى عطيه خزام، "شبكة الأمان الاجتماعي ومواجهة مشكلة الفقر لسكان المناطق العشوائية"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 2، (يونيو 2006م)، ص ص 20-61.

وثيقة القانون رقم 22 لسنة 1978م بشأن المساعدات العامة، من ملفات وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة.

وزارة التخطيط الكويتية، "تقرير محاور بناء شبكة الأمان الاجتماعي في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة دور الدولة في الكويت"، 2003.

يعقوب يوسف الكندري، "الرعاية الاجتماعية والاستقرار الأسري لذوي الشهداء: دراسة ميدانية"، (الكويت: الديوان الأميري - مكتب الشهيد، 2010).

### المراجع الانجليزية

Bowen, G., (2003), "Social funds as a strategy for poverty reduction in Jamaica", Florid International University.

Carvlho, S. and Howard, W., (2004), "Theory based evaluation the Case of Social Funds Washington", *American Journal of Evaluation*, Vol.35, No.93.

Devins, D. and Others, (2005), "Different skills and their different effects on Personal, Development an investigation of European Social Fund in Britain", *Cambridge, Journal of European industrial training*, Vol.38, No.64.

Freeman, E., (1997), "Social policy reform research and practice", (U.S.A: NASW Press).

Marie, M., (1998), «Favrealt, Whose Safety net? Life- Course Processes and inequality in the United States», U.S.A., Cornell University.

Micheal. A., (2001), "Income Distribution and Price Controls Targeting a Social Safety Net", *European Economic Review*, Vol.45, No.9,(2001), p.64.

Morales, A. and Sheafor, B., (1989), "Social work a profession of many faces", 5<sup>th</sup> ed., (London: Allyn and Bacon).

Rogers, S., (2001), "Poor Relief or Poor Deal? the Social Fund, Safety net and Social Security", *European Economic Review*, Vol.46, No.9,pp.65-66.

# Journal of Development and Economic Policies

Vol. 16 . No. 2

(ISSN - 1561 - 0411)

July 2014

## CONTENTS

The Impact of Trade Openness on Economic Growth: Empirical Evidence From The MENA Countries.

Amin Hawas

Majdi Al-Shorbaji

Youssif Rachied

Impact of Economic and Political Freedom On Corruption in Arab Countries.

Azza Hegazy

The Effects of Oil Prices Volatility on Economic Growth in Algeria (Empirical Study 1980 - 2013).

Zerouat Fatma Zohra

Bouredja Sara

Trends of the Beneficiaries of Social aid Program Towards the Submitted Services to them in Kuwait — Field Study.

Faisal Al-Monawer

### **Book Review:**

“The Price of Inequality: How Today’ s Divided Society Endangers Our Future ” .

Ahmed Al-Kawaz

## **Objectives:**

- Broadening vision and knowledge among decision-makers, practitioners and researchers in the Arab countries about major development and economic policy issues in the region , in light of recent developments at the domestic, regional, and international levels.
- Provide a forum for intellectual interaction among all parties concerned with Arab economies and societies.

## **Notes for Contributors:**

1. Submissions of manuscripts should be made electronically to the Editor, via Email: [jodep@api.org.kw](mailto:jodep@api.org.kw).
2. The Journal will consider only original work not published elsewhere.
3. Manuscripts should not exceed 30 pages, including references, tables and graphs, for research articles and 10 pages for book reviews and reports, typed on 8.5 x 11 inch paper, one-sided, double-spaced, and with margins of 1.5 inch on all four sides.
4. Contributions should be as concise as possible and accessible to policy-makers and practitioners.
5. Manuscripts should be submitted along with an abstract not exceeding 100 words written in English and Arabic. The abstract will appear in various online and printed abstract Journals.
6. Authors should provide their name, affiliation, address, telephone, fax, and e-mail on a separate page.
7. In case of more than one author, all correspondence will be addressed to the first-named author.
8. Citations should conform to the style guidelines of the American Economic Review: Style Guide ([http://www.aeaweb.org/sample\\_references.pdf](http://www.aeaweb.org/sample_references.pdf)) The references must be provided in alphabetical order, at the end of the paper.
9. Footnotes are to be placed at the bottom of the relevant pages and numbered consecutively.
10. Tables and graphs should be documented and presented along explanatory headings and sources.
11. It is preferred to submit manuscripts written in Microsoft Word .
12. Electronically submitted manuscripts will be acknowledged immediatel.
13. All contributions to the Journal are subject to refereeing. Authors will be notified about the results of the refereeing within two weeks of the receipt of correspondence from all referees.
14. All published works are the property of the Journal. As such, any publication of these works elsewhere is not permitted without the written consent of the Journal.
15. The opinions expressed in the Journal are those of the authors and do not necessarily reflect the views of the Journal nor those the Arab Planning Institute.
16. The communicating author of each accepted paper will receive 5 off-prints of the article and one copy of the journal.

# Journal of Development and Economic Policies

Published by the Arab Planning Institute

Volume 16 - No. 2 – July 2014

**Bi-annual refereed Journal concerned with issues of Development  
and Economic Policies in the Arab countries**

## Advisory Board

### Editor

Dr. Bader Othman  
Malallah

### Co- Editor

Dr. Hussain Altalafha

### Managing Editor

Omar Malaeb

Hazem El-Beblawi      Sulayman Al-Qudsi  
Samir Al-Makdisi      Abdulla Al-Quwaiz  
Abdellateef Al-Hamad      Mohamad Khauja  
Mustapha Nabli      Riad Almomani

## Editorial Board

Ahmad AL-Kawaz      Belkacem Laabas  
Walid abdmoulah      Ihab Magableh

## Correspondence should be addressed to :

The Editor - Journal of Development and Economic Policies  
The Arab Planning Institute, P.O.Box 5834 Safat 13059, Kuwait  
Tel (965) 24843130 - 24844061 Fax (965) 24842935  
E-mail: [jodep@api.org.kw](mailto:jodep@api.org.kw)